الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
جامعة أبو بكر بلقايد -تلمسان-
كلية العلوم الاقتصادية علوم التسيير
والعلوم التجارية

دراسة قياسية لمشكل البطالة في الجزائر

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية

فرع :تحليل اقتصادي

من إعداد الطالبة :
غرزي سليمة

تحت إشراف :
البروفسور بن بوزيان محمد

أعضاء لجنة المناقشة :

ا.د بن حبيب عبد الرزاق	أستاذ التعليم العالي	جامعة تلمسان	رئيسا
ا.د بنّ بوزيان محمد	أستاذ التعليم العالي	جامعة تلمسان	مشرفا
ا.د بلمقدم مصطفى	أستاذ التعليم العالي	جامعة تلمسان	ممتحنا
د. بطاهر سمير	أستاذ محاضر	جامعة تلمسان	ممتحنا
د. بوهنة علي	أستاذ محاضر	جامعة تلمسان	ممتحنا

السنة الجامعية: 2009/2008

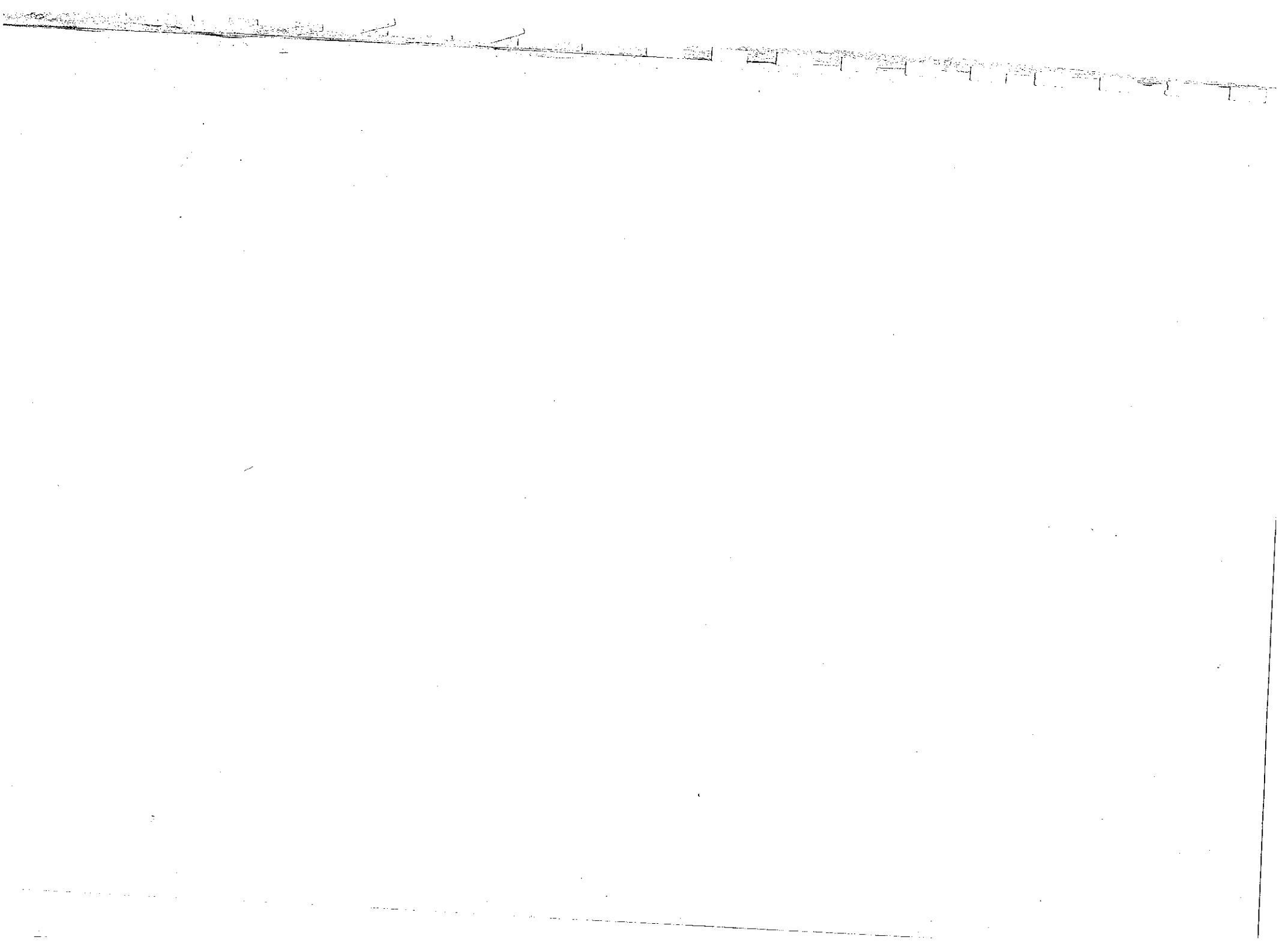

كلمة شكر وعرفان

بعد الشكر الله على ماوهبنا من عقل وحسن تدبير لا يفوتنا أن ننوه بكل من كان له الفضل و المساهمة من قريب أو من بعيد في إنجاز هذا العمل، ونتقدم إليهم بالامتنان والشكر على ما قدموه من معونة ونصح، مما كان له الوقع الحسن في قلوبنا وتغذية إرادتنا ونذكر من هؤلاء :

- البروفسور ,المشرف بن بوزيان محمد على توجيهاته القيمة.
- كما لا يفوتني أن أتقدم إلى السادة أعضاء اللجنة على قبولهم

مناقشة هذه المذكرة وصرفهم جزء من وقتهم الثمين لأجل قراءتها.

- الأستاذ بن عمر عبد الحق
- الأستاذ دحماني محمد ادريوش.
- الدكتور كرزابي عبد اللطيف .
- الأستذة كيفاني شهيدة و الأستاذة طالب دليلة.
- عمال وعملات مكتبة العلوم الاقتصادية و المكتبة المركزية,و عملات قسم

الانترنيت .

والحمد لله من قبل ومن بعد، فهو ولي كل توفيق.

روحي، خاصة الكتاكيت أحمد

فهرس المحتويات

فهرس الجداول و الأشكال

المقدمة العامة

الفصل الأول: مدخل نظري حول سوق العمل و البطالة 1

مقدمة الفصل 1

المبحث الأول: سوق العمل

المطلب الأول: مفاهيم حول العمل و التشغيل 2

الفرع الأول: تعريف العمل 2

الفرع الثاني: مفهوم التشغيل 2

المطلب الثاني: سوق العمل محدداته و مؤشراته 3

الفرع الأول: تعريف سوق العمل: 3

الفرع الثاني: عرض العمل محدداته و مؤشراته 6

الفرع الثالث: الطلب على العمل محداته و مؤشراته 13

الفرع الرابع: توازن سوق العمل 16

المطلب الثالث: سوق العمل عند الكلاسيك و كينز 16

الفرع الأول: سوق العمل عند الكلاسيك 16

الفرع الثاني: سوق العمل عند كينز 21

المبحث الثاني: دراسة البطالة 24

المطلب الأول: مفهوم البطالة 29

الفرع الأول: المفهوم الرسمي للبطالة 26

الفرع الثاني: المفهوم العلمي للبطالة 27

الفرع الثالث: قياس البطالة 27

المطلب الثاني: أنواع البطالة 28

الفرع الأول: البطالة الاحتكاكية 28

الفرع الثاني: البطالة الهيكلية 28

الفرع الثالث: البطالة الدورية 29

الفرع الرابع : البطالة الموسمية 29

الفرع الخامس: البطالة المقنعة 30

الفرع السادس: البطالة الإجبارية و البطالة الاختيارية 30

المطلب الثالث: الآثار الاقتصادية و الاجتماعية للبطالة 31
الفرع الأول: الآثار الاقتصادية للبطالة 31
الفرع الثاني: الآثار الاجتماعية للبطالة 32
المطلب الرابع: سياسات علاج البطالة 32
المبحث الثالث: النظريات الاقتصادية المفسرة للبطالة 34
المطلب الأول: النظريات التقليدية المفسرة للبطالة 34
الفرع الأول: النظرية الكلاسيكية 34
الفرع الثاني: النظرية النيوكلاسيكية 36
الفرع الثالث: النظرية الماركسية 37
الفرع الرابع: النظرية الكينزية 38
الفرع الخامس: تفسير البطالة وفقا لمنحنى فيليبس 39
الفرع السادس: قانون أوكون (Loi d'Okun) 41
المطلب الثاني: النظريات الحديثة 42
الفرع الأول: النظرية النقدية في تفسير البطالة 43
الفرع الثاني: نظرية البحث عن عمل 47
الفرع الثالث: سوق العمل التعاقدي في الفكر الكينزي الجديد 48
الفرع الرابع: نظرية الاحتلال 50
الفرع الخامس: نظرية تجزئة سوق العمل 52
الفرع السادس: التفسير التكنولوجي للبطالة 53

خلاصة الفصل 55

الفصل الثاني: دراسة البطالة و التشغيل في الجزائر 57

مقدمة الفصل 58
المبحث الأول: دراسة سوق العمل في الجزائر 59
المطلب الأول: تطور سوق العمل في الجزائر 59
المطلب الثاني: هيكل القوى العاملة 64
الفرع الأول: القوى العاملة المشتغلة populations occupées 66
1 -1- توزيع العمالة حسب القطاعات الاقتصادية 67
1-2- توزيع العمالة حسب المهنة 69

1-3- توزيع العمالة حسب فئة العمر.....70
1-4- توزيع العمالة حسب المناطق الجغرافية و حسب الجنس.....71
الفرع الثاني: القوى العاملة غير المشتغلة population en chômage 72
2-1- توزيع البطالين حسب فئة العمر..... 72
2-2-توزيع القوى العاطلة عن العمل حسب المناطق الجغرافية و حسب الجنس.....73
2--3-توزيع البطالين حسب المدة الزمنية.....74
2-4- تصنيف البطالة حسب المستوى التعليمي.....75
الفرع الثالث: التشغيل في القطاع غير الرسمي 76
المبحث الثاني: دراسة البطالة في الجزائر خلال الفترة 1967-2007..... 78
المطلب الأول: : وضعية البطالة في ظل الاقتصاد الموجه 1962-1986..... 79
الفرع الأول: مرحلة عودة الاقتصاد الجزائري إلى السوق1962-1966 97
الفرع الثاني: وضعية البطالة خلال مرحلة الاقتصاد الإداري المخطط-1967-1986
83 .....
الفرع الثالث: وضعية البطالة و التشغيل في ظل المخططين الخماسيين 1980-
1989.....86
المطلب الثاني: وضعية البطالة و التشغيل في مرحلة الإصلاحات الاقتصادية 89
الفرع الأول: مرحلة 1989-1994..... 89
الفرع الثاني: وضعية البطالة و التشغيل في مرحلة الإصلاحات الهيكلية..... 89

المبحث الثالث: السياسات المنتهجة لمكافحة البطالة في الجزائر..... 95
المطلب الأول: الأجهزة المسيرة من طرف وزارة العمل و الضمان الاجتماعي 95
الفرع الأول: برنامج تشغيل الشباب PEJ 95
الفرع الثاني: جهاز الإدماج المهنيDIPJ 96
المطلب الثاني: الأجهزة المسيرة من طرف الوكالة الوطنية للتنمية الإجتماعية ADS... 99
الفرع الأول: التعويض مقابل نشاطات ذات منفعة عامة IAIG..... 99

الفرع الثاني: الأشغال ذات المنفعة العامة و الاستعمال المكثف لليد العاملة..... 101

الفرع الثالث: عقود ما قبل التشغيل CPE.....104

الفرع الرابع: التنمية الجماعية DS 106

الفرع الخامس: القروض المصغرة.....108

المطلب الثالث: جهاز الدعم و الإدماج المهني للشباب (الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب)ANSEJ..... 111
المطلب الرابع: أجهزة الصيانة و ترقية الاستثمارات..... 116
الفرع الأول: جهاز صيانة التشغيل..... 116
الفرع الثاني: وكالة ترقية و تدعيم الإستثمارات APSI..... 116
المطلب الخامس: أجهزة إعادة الإدماج التي يسيرها الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة..... 118
المطلب السادس: المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و دورها في خلق مناصب شغل..... 124
المطلب السابع: وضعية البطالة خلال برنامج الإنعاش الاقتصادي..... 126
الفرع الأول: برنامج الإنعاش الاقتصادي 2001-2004..... 127
الفرع الثاني: البرنامج المكمل لدعم النمو 2005-2009..... 128
المطلب الثامن: السياسة الجديدة لترقية تشغيل الشباب..... 129
خلاصة الفصل..... 136

الفصل الثالث: الدراسة القياسية لظاهرة البطالة في الجزائر..... 137
مقدمة الفصل..... 138
المبحث الأول: مفاهيم عامة حول التشغيل و البطالة في نظام المعلومات الجزائري..... 139
المطلب الأول: تعريف المجتمع النشيط، والبطالة من نظام المعلومات الجزائري..... 139
الفرع الأول: تعريف المجتمع النشيط..... 139
الفرع الثاني: تعريف البطالة حسب ANEM و ONS..... 140
الفرع الثالث: مصدر البطالة..... 142
المطلب الثاني: أسباب البطالة في الجزائر..... 144
الفرع الأول: الأسباب الخارجة عن إرادة الدولة..... 144
الفرع الثاني: الأسباب التي تدخل في نطاق سيطرة الدولة..... 145
المطلب الثالث: تحديد المتغيرات العلاقة موضوع التقدير..... 149
المبحث الثاني: دراسة قياسية للبطالة في الجزائر..... 153
المطلب الأول: دراسة نماذج أشعة الانحدار الذاتي..... 153
الفرع الأول: تمثيل نموذج VAR..... 154
الفرع الثاني: تقدير النموذج..... 156
الفرع الثالث: ديناميكية نماذج VAR..... 160
الفرع الرابع: السببية..... 162
الفرع الخامس: نماذج أشعة الإنحدار الذاتي غير المستقرة..... 165

المطلب الثاني: الدراسة التطبيقية لظاهرة البطالة في الجزائر 171
خلاصة الفصل 183

الخاتمة العامة 185
الملاحق..... 190
المصادر و المراجع 197

فهرس الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
1-1	البطالة الكينزية، الكلاسيكية و التضخم المكبوح	51
1-2	تطور سوق العمل في الجزائر بين سنة 1990-2001	59
2-2	التطور النسبي للإنتاجية في القطاع الإنتاجي	62
3-2	توزيع مناصب الشغل المفقودة حسب نوعية المؤسسة و نوعية النشاط الاقتصادي	63
4-2	تطور حجم السكان الإجمالي و حجم السكان النشطين خلال الفترة 1990-2007	65
5-2	تطور القوى العاملة النشيطة في الجزائر منذ 1990-2007	66
6-2	توزيع العمالة حسب القطاعات الاقتصادية	67
7-2	تطور العمالة حسب المهن	69
8-2	توزيع العمالة حسب فئة العمر	70
9-2	توزيع العمالة حسب المناطق الجغرافية و حسب الجنس	71
10-2	تطور البطالة حسب السن	72
11-2	توزيع البطالة حسب المناطق الجغرافية و حسب الجنس	73
12-2	توزيع البطالين حسب المدة الزمنية	74
13-2	توزيع نسب البطالين حسب المستوى التعليمي	75
14-2	تطور التشغيل الرسمي و التشغيل غير الرسمي في الجزائر من 1992-2003	77
15-2	حجم العمالة و البطالة سنة1966	82
16-2	متوسط إنشاء مناصب الشغل خلال فترة 1967-1977	85
17-2	تطور بنية العمالة الكلية بين الإحصائين 1966-1977	85
18-2	تطور حجم السكان النشطين، التشغيل و البطالة بين 1966-1977	86
19-2	نسبة تحقيق البرامج الاقتصادية مختلف الفروع(1980-1984)	86
20-2	يوضح معدلات البطالة 1982-1984	87
21-2	تطور معدل البطالة خلال فترة 1985-1989	88
22-2	وضعية الإدماج عبر ESIL	98

23-2	وضعية الإدماج عبر DIPJ	98
24-2	تطور عدد المستفيدين من التعويض مقابل نشاطات ذات منفعة عامة	99
25-2	مشاركة فيIAIG عبر فئة العمر	100
26-2	حصيلة الأشغال العامة و ذات الاستعمال المكثف لليد العاملة	103
27-2	تطور المترشحين في التسجيل في CPE (السداسي الثاني 03/98)	105
28-2	تطبيق برامج التنمية الجماعية	107
29-2	توزيع أجهزة المضادة للبطالة	111
30-2	توزيع المشاريع المؤهلة حسب القطاع الوظيفي إلى غاية 2003/12/31 على المستوى الوطني والخاصة بANSEJ	114
31-2	عدد المؤسسات المصغرة الممولة حسب القطاع الوظيفي إلى غاية 2006/03/31	114
32-2	توزيع المؤسسات المصغرة الممولة حسب الجنس إلى غاية 2006/03/31	115
33-2	تطور عدد مشاريع الاستثمار المصرّح بها (ANDI /APSI)	117
34-2	الأهمية النسبية للملفات CNAC	121
35-2	تطور وضعية الملفاتCNAC	122
36-2	تصنيف المؤسسات في التشريع الجزائري	124
37-2	يوضح تطور حجم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و كذا حجم العمالة التي تم إنشاءها من سنة 2002 حتى 2007	125
38-2	توزيع المؤسسات حسب قطاعات النشاط المهيمنة	125
39-2	يوضح حجم العمالة في PME إلى حجم العمالة الكلية الوطنية (2002-2005)	126
40-2	ترخيصات برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي	127
41-2	أجهزة التشغيل في الجزائر	135
1-3	تطور العوامل المؤثرة في البطالة و نسبتها	
2 -3	توزيع البطالة حسب المناطق	146
3 -3	أسباب البطالة في الجزائر لسنة 1990	147
4 -3	أسباب البطالة في الجزائر لسنة1997	148
5 -3	تطور معدلات البطالة و السكان الناشطين و السكان المشتغيلين من سنة 1966 إلى 2007	149

6-3	تطور الإنفاق العمومي و الناتج المحلي الإجمالي و التضخم و أسعار النفط من سنة 1970 إلى سنة 2005	149
7-3	اختبار ADF للمتغيرات	175
8-3	اختبار ADF للتفاضلات الأولى للمتغيرات	175
9-3	اختبار ADF للتفاضلات الثانية	176
10-3	اختبار Johansen للمتغيرات Oi, Ex, U	178
11-3	اختبار Johansen للمتغيرات In ,GDP	178
12-3	اختبار العلاقات السببية بين البطالة و المتغيرات الأخرى	181
13-3	مساهمة القطاعات الاقتصادية في تكوين الناتج المحلي الإجمالي	182

فهرس الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
1-1	تفضيلات الأفراد	9
2-1	منحنيات السواء للحل الركني	9
3-1	قيد الأجور و منحنى عرض العمل	10
4-1	منحنى العرض	10
5-1	دالة الإنتاج و الطلب على العمل عند الكلاسيك	18
6-1	عرض العمل عند الكلاسيك	20
7-1	توازن سوق العمل عند الكلاسيك	20
8-1	دالة عرض العمل عند كينز	22
9-1	توازن سوق العمل عند كينز	23
10-1	المفهوم الرسمي للبطالة	26
11-1	البطالة عند الكلاسيك	35
12-1	منحنى فليبس	40
13-1	منحنى أوكون	41
14-1	منحنى فيليبس في المدى الطويل	46
15-1	البطالة الكلاسيكية وفقا لنظرية الاختلال	50
16-1	البطالة الكينزية وفقا لنظرية الإختلال	51
1-2	تطور سوق العمل في الجزائر بين سنة 1990-2001	60
2-2	تطور السكان النشطين بالنسبة للسكان الإجمالي	65
3-2	تطور القوى العاملة النشيطة في الجزائر منذ 1990-2007	66
4-2	توزيع العمالة حسب القطاعات الاقتصادية	67
5-2	تطور العمالة حسب المهن	69
6-2	توزيع البطالين حسب المدة الزمنية	75
1-3	هيكل المجتمع النشيط	140
2-3	استجابة معدل البطالة للنفقات الحكومية	179
3-3	استجابة معدل البطالة لأسعار النفط	179
4-3	استجابة بمعدل البطالة لـــ GDP	180
5-3	استجابة معدل البطالة للتضخم	180

المقدمة العامة

المقدمة العامة:

تعاني جل الاقتصاديات العالم من مشكل البطالة التي باتت تهدد تماسك و استقرار المجتمعات خاصة في الدول النامية التي تعاني من أثار السلبية للبطالة تنعكس على الجانب الاجتماعي بالدرجة الأولى، ثم على الجانب الاقتصادي الذي سيحرم من طاقات بشرية التي تصنف ضمن الطاقات العاطلة، بينما الاستغلال الأمثل لها من شأنه أن يدفع بعجلة التنمية إلى الأمام للخروج من أزمة الفقر و التخلف التي تميز هذه الدول، كما أن زيادة حدة هذا المشكل سبب اختلال في الهياكل الاقتصادية لهذه الدول.

ونجد حدة هذه الأزمة تختلف من بلد لآخر، و أنه ليس من الممكن أن يصل اقتصاد دولة إلى مستوى التوظيف الكامل لليد العاملة في الحالة العادية، و ما نقول عن الحالة غير العادية الناتجة عن الأزمات الاقتصادية. لهذا نجد تعدد التحاليل الاقتصادية للبطالة بتعدد المذاهب و التيارات الاقتصادية، وفقا للفترات التي عاصرتها و عن الأسباب الناتجة عن التغيرات الاقتصادية، و طبيعة الإختلالات الموجودة في الأسواق، لهذا لم يتفق الاقتصاديون على في إعطاء مفهوم موحد و دقيق للبطالة، مما يصعب قياسها. و إن علاج مشكل البطالة يختلف حسب نوع البطالة، فمعرفة كل نوع من أنواع البطالة يؤدي إلى تشخيص علاج كل واحد منها.

و الجزائر واحدة من الدول التي تعاني من البطالة، فبعد أزمة 1986 التي عرفتها الجزائر و المتمثلة في انخفاض سعر البترول الذي نتج عنه تدني في المستوى المعيشي و انخفاض في المداخيل و بالتالي انخفاض النشاط التنموي بسبب اعتمادها على تصدير عنصر واحد و هو البترول. كما أصبح الاقتصاد الوطني يعاني من مشاكل و اختلالات هيكلية عديدة التي كانت لها آثار سلبية على تدهور مختلف القطاعات الاقتصادية و تسجيلها لمعدلات نمو سالبة كما هو الشأن بالنسبة للقطاع الفلاحي، الصناعي، السياحي .....، تدهور وضعية أغلب المؤسسات الاقتصادية الجزائرية و كذا عملها في مناخ أو محيط غير مشجع للنجاح، و التي بالرغم من الإصلاحات التي مستها منذ 1988 من إعادة هيكلة تطهير مالي، خوصصة فمجموع المبالغ المالية التي تم صرفها من قبل

الدولة في عملية التطهير المالي لهذه المؤسسات بلغت 1200 مليار دج أو ما يعادل 17 مليار دولار خلال الفترة 1991 – 2001 و هو ما يكفي لإنشاء قاعدة صناعية جديدة بالجزائر .كما أن هذه المؤسسات لم تعد تستقبل مناصب شغل جديدة، فارتفعت نسبة البطالة إلا أنها كانت تعرف من قبل نوع من البطالة وهي البطالة المقنعة.

و كان من الضروري على الدولة إعادة النظر في سياستها الاقتصادية و في تسيير مؤسساتها، بتغيير نظامها الاقتصادي، فاتخاذ قرار التوجه إلى اقتصاد السوق. و هذا ما أدى بالجزائر إلى اللجوء إلى الصندوق النقد الدولي الذي فرض عليها القيام بإصلاحات اقتصادية متتالية و واسعة النطاق و التي مست جميع جوانب النشاطات الاقتصادية بمختلف القطاعات.

فطبقت برنامج التعديل الهيكلي سنة 1994–1998 الذي نتج عنه تفاقم مشكلة البطالة بسبب خوصصة المؤسسات العمومية وإغلاق بعض المؤسسات فتم تسريح العمال (تسريح أكثر من 500000 عامل و غلق أكثر من 1000 مؤسسة عمومية). فارتفعت معدل البطالة في نهاية التسعينات حيث بلغت30% سنة2001. حيث نجد أن مصدر البطالة تكمن في 52 %مصدرها القطاع العمومي و 48 %من القطاع الخاص و إن البطالة المقدرة بحوالي 3،2 مليون شخص ، مست فئة الشباب بحيث أكثر من 80 %من البطالين لا يتجاوز سنهم الثلاثين سنة و 75 %منهم يتقدمون لأول مرة بطلبات العمل و مست كذلك خريجي الجامعات 80.000 جامعي سنة 1996. و إن غياب الإنعاش الاقتصادي و غياب برنامج لدعم الشغل أدى إلى الطلب المتزايد عن العمل الذي يتراوح ما بين 250.000 إلى 300.000 طلب سنويا. أي أن الاقتصاد الوطني شهد تقلص الطلب في مجال الشغل و زادة العرض هذا ما زاد من حدة مشكل البطالة. ناهيك عن زيادة مناصب الشغل غير الرسمية بـــ 8.4% سنويا يمثلون أكثر من 17% من الفئة النشيطة خارج قطاع الزراعة.

إلا أننا نلاحظ انخفاض في معدل البطالة منذ سنة 2004 التي سجلت معدل 17.6% و 13.8% سنة2007 و من هنا نطرح اشكاليتنا:

➢ **إشكالية البحث:**

لمعالجة هذا الموضوع سنحاول الإجابة على الإشكالية التالية:

ما هي المتغيرات الاقتصادية التي تؤثر على البطالة ؟ و ماهي السياسة المناسبة لمعالجة هذه الظاهرة ؟

و من أجل معالجة هذه الإشكالية لابد من الإجابة على الأسئلة التالية:

- كيف تفسر النظريات الاقتصادية ظاهرة البطالة ؟
- ما هي وضعية سوق العمل في الجزائر ؟
- ما هي الأسباب التي أدت إلى ارتفاع معدلات البطالة في الجزائر ؟
- و ما هي السياسات المنتهجة من طرف الدولة للتخفيف من حدة البطالة؟
- و سنحاول من خلال الدراسة التطبيقية معرفة المؤشرات الاقتصادية التي تؤثر على البطالة ؟

➢ **فرضيات البحث:**

❖ سياسة الإصلاح الهيكلي تؤدي إلى تفاقم البطالة على المدى القصير.

❖ الإنفاق الحكومي من خلال السياسة المالية التوسعية تخفف من حدة البطالة.

➢ **منهجية البحث:**

لقد اعتمدنا في هذا البحث على المناهج التالية:

منهج وصفي تحليلي : بحيث تعرضنا إلى واقع سوق العمل من خلال دراسة واقع القوى العاملة المشتغلة و غير المشتغلة و توزيعها ، و أثر الإصلاحات الهيكلية على البطالة تحليل مختلف الإحصائيات المرتبطة بهذا الموضوع. يظهر المنهج التحليلي أيضا

في الدراسة القياسية مدى استجابة متغيرة البطالة بالمتغيرات الاقتصادية الكلية الأساسية المؤثرة فيها.

منهج تاريخي:_ من خلال عرض نظري للنظريات الاقتصادية التي تفسر ظاهرة البطالة عبر التطورات الاقتصادية

- معرفة مراحل تطور الاقتصاد الجزائري من المخططات التنموية من أجل معرفة مدى تأثيرها على البطالة.

- **أهمية البحث:**

يكتسي هدا الموضوع أهمية بالغة في حياة الفرد و المجتمع، حيث أن جل دول العالم تعاني من مشكل البطالة و من بينها الجزائر التي سجلت معدلات خطيرة حيث تجاوزت 29% نهاية التسعينات. وهدف الوصول إلى العمالة الكاملة باستغلال جميع الطاقات المتوفرة بشكل أمثل من أجل تحقيق التنمية الاقتصادي و تحسين المستوى المعيشي و الرفاهية للأفراد و المجتمع أمر ضروري تسعى إليه كل دول العالم.

- **أسباب اختيار الموضوع:**

من أهم الأسباب التي دعتني إلى اختيار هذا الموضوع تكمن في أهميته.

هذا الموضوع يخص الاقتصاد الكلي و يعتبر مشكلة خطيرة تواجهها الدول و تعتبر البطالة هدر للطاقات البشرية و الاقتصادية.

و كذلك معرفة المتغيرات الاقتصادية التي تؤثر مباشرة على معدلات البطالة في الجزائر.

- **الدراسات السابقة:**

إن موضوع البطالة و التشغيل شغل الكثير من الباحثين و المهتمين به، من مؤلفات و كتب، رسائل ماجستير و أطروحات الدكتوراه، فنجد كتاب مشكلة البطالة و أثر برنامج الإصلاح الاقتصادي عليها –دراسة تحليلية تطبيقية– للمؤلف علي عبد الوهاب نجا ولكن دراسته على دولة مصر.و نجد أيضا الباحث الجزائري في هذا

الموضوع البشير عبد الكريم من خلال رسالة الماجستير ثم أطروحة الدكتوراه، و الباحث بوصافي كمال في أطروحة الدكتوراه " حدود البطالة الظرفية والبطالة البنيوية في الجزائر حلال المرحلة الانتقالية".

كما دراستنا تستمد من دراسة من دراسة: دحماني محمد ادريوش " إشكالية التشغيل في الجزائر" رسالة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان 2005-2006 فقد مست دراسته الجانب النظري ولم يتطرق للجانب التطبيقي.

شلالي فارس "دور سياسة التشغيل في معالجة البطالة خلال 2001-2004 مع محاولة اقتراح نموذج اقتصادي للتشغيل 2004-2009"، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية جامعة الجزائر، الجزائر،2004-2005. فقد اعتمد في دراسته على بناء نموذج للتشغيل لـــ2004-2009

فريد بختي ، دراسة تحليلية و قياسية لظاهرة البطالة في الجزائر، رسالة ماجستير، المعهد الوطني للتخطيط، الجزائر 2005

- **صعوبات البحث:**

صادفنا خلال بحثنا جملة من الصعوبات منها:

- نقص في المعطيات المتعلقة ببحثنا و إن وجدت فهي قديمة .
- اختلاف في البيانات والإحصائيات من مصدر لآخر.
- عدم وجود دراسات دقيقة تفسر وضعية البطالة وسوق العمل في الجزائر.

- **خطوات البحث:**

لقد ارتأيت وأنا بصدد الإجابة عن الإشكالية المطروحة تقسيم هذا البحث إلى ثلاثة فصول أساسية حيث تخصص الفصل الأول الذي هو فصل تعريفي إلى مدخل نظري حول سوق العمل و البطالة الذي يتكون بدوره على ثلاثة مباحث ، ندرس في المبحث الأول سوق العمل من خلال تعريف العمل و التشغيل و كذا تعرف سوق العمل و مؤشراته و

محددات عرض العمل و محددات الطلب على العمل ، و خصائص سوق العمل عند الكلاسيك و عند كينز .أما المبحث الثاني فهو مخصص للبطالة بإعطاء المفاهيم الخاصة بالبطالة و طرق قياسها ، وأنواعها، و الآثار الاجتماعية و الاقتصادية للبطالة. و المبحث الثالث فيتم عرض مختلف النظريات الاقتصادية المفسرة للبطالة عبر التطورات الاقتصادية.

الفصل الثاني: هو فصل خاص بالجزائر دراسة البطالة و التشغيل في الجزائر فتناولنا من خلاله ثلاثة مباحث ،ففي المبحث الأول نتعرض إلى دراسة سوق العمل في الجزائر بدراسة القوى العاملة المشتغلة و غير المشتغلة(العاطلة عن العمل) و توزيعها.

أما المبحث الثاني ندرس وضعية البطالة في الجزائر خلال الفترة 1992–2007 بالتطرق إلى البرامج التنموية و أهم الإصلاحات التي قامت بها الجزائر خاصة التعديل الهيكلي و سياسة الإنعاش الاقتصادي. و المبحث الثالث يتناول السياسات المقترحة من طرف الحكومة للتخفيف من حدة البطالة.

أما الفصل الثالث و هو فصل تطبيقي قسمناه إلى قسمين قسم نظري نتعرف من خلاله إلى مفهوم البطالة و التشغيل من منظور الإحصاء الجزائري، و الأسباب التي أدت إلى تفاقم البطالة، و المتغيرات التي ترتبط بمتغيرة البطالة. أما القسم التطبيقي فنقوم باختبار هذه المتغيرات و مدى تأثيرها على متغيرة البطالة باستخدام نماذج الانحدار الذاتي VAR.

الفصل الأول

مدخل نظري حول سوق العمل و البطالة

المقدمة:

يشكل كل من سوق العمل و البطالة أحد الأركان الهامة في الاقتصاد الكلي ، ويمثل سوق العمل نقطة التقاء العارضين لقوة العمل مع طالبين عليها فيقوم الأفراد بعرض خدمات عملهم التي تعد السعلة محل التبادل في هذه السوق، و أن أي اختلال في سوق العمل، خاصة إذا زاد العرض عن الطلب فإنه يؤدي إلى ظهور أزمة اقتصادية ألا وهي البطالة التي هي هدف دراستنا. لهذا سوف نتطرق في هذا الفصل إلى دراسة سوق العمل من خلال مؤشراته و محددات عرض العمل و الطلب عليه، و ما هي وضعية سوق العمل عند الكلاسيك و عند كينز الذي يؤمن بفكرة أن لا يمكن أن يحقق توظيف كامل على المستوى الاقتصادي، و أنه توجد بطالة، التي تعد من أخطر المشاكل التي تعاني منها البلدان. و هي من أهم اهتمامات الاقتصاديين فتعددت مفاهيمها و طرق قياسها .

لهذا قسنما هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث:

- **المبحث الأول: سوق العمل**
- **المبحث الثاني: دراسة البطالة**
- **المبحث الثالث: النظريات المفسرة للبطالة**

المبحث الأول : سوق العمل:

يمثل سوق العمل نقطة التقاء بين عرض خدمات العمل و الطلب عليها، كما يتم فيه تحديد مستويات الأجر و نسبة التوظيف، حيث يقوم الأفراد ببيع خدمات عملهم التي تعد محل سلعة في سوق السلع و الخدمات مقابل أجر يتقاضاه من المؤسسة أو من أرباب العمل, و من أجل التوسع و فهم أكثر لهذا السوق ارتأينا أن نقسم هذا المبحث إلى :

- المطلب الأول: مفاهيم حول العمل و التشغيل.
- المطلب الثاني: سوق العمل محدداته و مؤشراته.
- المطلب الثالث: سوق العمل عند الكلاسيك و كينز.

المطلب الأول: مفاهيم حول العمل و التشغيل

الفرع الأول: تعريف العمل:

يعرف ألفرد مارشال العمل على أنه[1] " ذلك الجهد العضلي و البدني المبذول جزئيا أو كليا لغرض نافع غير التسلية المستمدة من العمل مباشرة كما يعرف على أنه " العمل يمثل العنصر الإنساني في العملية الإنتاجية، هو يمثل النشاط الدائب و الحركة المستمرة في الإنتاج، فالأرض و رأس المال على الرغم من أهميتها البالغة في السلسلة الإنتاجية لن تكون لهما أثر من دون مجهود العامل الذي يحركهما و يوجههما إلى الجهة المطلوبة كما أن العمل يتمثل في القيام بجهد يعود على صاحبه بثمار نافعة .[2]

و يعرف بأنه "نشاط الناس الهادف إلى إنتاج الخيرات المادية و هو شرط ضروري لحياة كل مجتمع" فالعمل هو الجهد الإنسان الذي يتفاعل مع الموارد الطبيعية لإنتاج متطلباته و احتياجاته المادية التي تكفل له الحياة و مستلزماتها المختلفة و هذا ما أشار إليه أوسكار لانكه في تعريفه العمل "النشاط الإنساني الذي يكيف الموارد الطبيعية حسب الحاجات البشرية"[3].

الفرع الثاني: مفهوم التشغيل:

نستطيع تعريف التشغيل العادي انطلاقا من مميزاته: " تشغيل بأجرة ، عمل بشكل دائم ، بوقت كامل يمارس في مكان وحيد، محمي بواسطة مجموعة من القواعد القانونية

---

[1] باسم علاوي عبد الجميل ، العمل في الاقتصاد الإسلامي، دار الكتب العلمية،بيروت لبنان ، الطبعة الأولى 2006 ص 15-16

[2] أحمد هني ، دروس في التحليل الاقتصادي الكلي، ديوان المطبوعات الجزائرية، 1993 ، ص 56

[3] - باسم علاوي عبد الجميل ، العمل في الاقتصاد الإسلامي،مرجع سابق، ص 16

المستوحاة من التشريع أو العقد الجماعي، أين يكون الأجير مرتبط بعمل (المستخدم) وحيد بواسطة عقد عمل متقن .[1]

و التشغيل هو استخدام قوة العمل أن يكون له حق رفع مستوى مؤهلاته عن طريق التكوين و التدريب و كذا حقه في الامتيازات التي تترتب عن مساره الوظيفي، بما في ذلك الترقية و حق الاستفادة من الخدمات الاجتماعية و التأمين حسب الشروط التي يحددها القانون.[2]

المطلب الثاني: سوق العمل محدداته و مؤشراته:

الفرع الأول: تعريف سوق العمل:

يمكن تعريف سوق العمل اقتصاديا بأنه الآلية (أي تفاعل قوى الطلب و العرض على خدمات العمل) التي تتحدد من خلالها مستويات الأجور و التوظيف. [3]

كما يعرف أيضا على انه المؤسسة التنظيمية التي يتفاعل فيها عرض العمل و الطلب عليه أي يتم فيها بيع خدمات العمل و شراءها (و بالتالي تسعير خدمات العمل) و هي مثل الأسواق الأخرى تتضمن خصائص منها: [4]

1-غياب المنافسة الكاملة عن سوق العمل و هذا يعني عدم وجود أجر واحد يسود أنحاء السوق مقابل الأعمال المتشابهة. و من أسباب غياب المنافسة عن سوق العمل: نقص المعلومات لدى العمال عن فرص التوظيف المتاحة ذات الأجور العالية هذا بالإضافة لعدم وجود الرغبة القوية لدى العمال للحركة أو الانتقال الجغرافي أو المهني حيث الأجور العالية و قد يرجع ذلك إلى عدة أسباب منها[5]:

- شعور العامل أن فرص العمل تقل أمامه كلما تقدمت به السن.
- عدم شعوره بالرضا كثرة تغيير المؤسسات التي يلتحق بها.

---

[1] -Muriel Maillef , l'économie du travail , concepts débat des analyses, Studyrama,2004, France

[2] - العيب عبد الرحمان، البطالة و إشكالية التشغيل في إطار برنامج التعديل الهيكلي – حالة الجزائر- رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصاد و التسيير جامعة الجزائر ،2004/2003 ص 25

[3] - نعمة الله نجيب إبراهيم ، نظرية اقتصاد العمل، مؤسسة شباب الجامعة،2001- 2002 القاهرة ص 15

[4] - -حسن الحاج، سوق العمل و تخطيط القوى العاملة مجلة جسر التنمية المعهد الوطني للتخطيط www.api .org/course3/c3

[5]- نعمة الله نجيب إبراهيم، مرجع سابق، ص15-16

- تزايد المسؤوليات العائلية للعامل يدعوه للاستقرار و هذا لا يحفزه على كثرة التنقل.
- عوامل اجتماعية كالارتباط العائلي أو بالمكان مما لا يحفزه على تغيير موقعه الجغرافي.
- مستوى قدراته و خبراته تؤثر في قدرته على الحركة خاصة الانتقال المهني فكلما زادت خبرة العامل في مهنة معينة أو كلما زادت المتطلبات التخصصية لمهنة معينة، كلما ضاقت أمام العامل فرصة تغيير مهنته.

2 ــ خدمات العمل تؤجر و لا تباع.

3ــ خدمات العمل لا يمكن فصلها عن العامل

4ــ ظروف العمل لا تقل عن السعر (الأجر) في تفسير قرارات العرض و الطلب و الحركة

5– الطلب على العمل هو طلب مشتق أي هو طلب من أجل إنتاج سلع و خدمات يتم بيعها

6 ــ كثرة المؤسسات و التشريعات التي تحدد و تنظم آلية عمل السوق (إضافة إلى الحكومة فتحت مؤسسات تؤمن الاتصال بين المستثمرين و البائعين لخدمة العمل و نحدث على تبادل المعلومات و إجراء التعاقدات [1]

7 ــ تأثر سوق العمل و ارتباطه بالتقدم و التغير التقني. و تنعكس آثار هذا التقدم على البطالة في سوق العمل في أحد مظهرين: يتمثل الأول في انتشار البطالة عندما تحل الآلة محل الأيدي العاملة، و هذا يعني إلغاء بعض الوظائف في صورة الأداء البشري. و يتمثل المظهر الثاني في تغيير متطلبات بعض الوظائف بظهور خبرات لم تكن موجودة و مستوى تعليمي أعلى بما يكفل سلامة التعامل مع الآلة. و البطالة الناتجة في الحالة الأخيرة يمكن التقليل منها بإعادة تدريب العمال لإكسابهم الخبرات الجديدة المطلوبة حتى يمكن إعادة وضعهم في وظائفهم في ظل المتطلبات الجديدة.

[1] حسن الحاج ، مؤشرات سوق العمل ، مجلة جسر التنمية العدد 16، ابريل 2003 السنة الثانية ، ص4-5

ويتم في السوق تخصيص الموارد البشرية للوظائف عند معدلات أجر محددة. وإن تخصيص الأفراد للوظائف ليس حاجة فردية فقط (العامل ورب العمل) بل ومجتمعية أيضاً حيث يتم تخصيص الموارد البشرية بين المنشآت والصناعات والمهن والأقاليم.

وقد تكون سوق العمل محلية أو قومية أو حتى عالمية حسب الاختصاص والندرة..الخ. وبعض أقسام سوق العمل تعمل وفق تشريعات وقيود محددة وتقانات مرتفعة (القطاع الحديث، والمنظم) بينما تعمل أقسام أخرى بشكل غير رسمي أو بظروف غير مواتية (القطاع غير المنظم). وحتى ضمن المؤسسة الواحدة يوجد سوق عمل داخلية ذات شروط خاصة بها يتم فيها الترقية وإسناد مناصب معينة.

ويتحدد نتيجة لنشاط السوق (العرض والطلب حسب المهارات والتعليم وفي إطار البنى والأقسام والتشريعات) عدد من العناصر:

- التشغيل
- البطالة
- الأجور

ونظراً لكثرة الأطراف المنخرطة في سوق العمل والمنافسة فإن قرارات كل طرف في سوق العمل تكون متأثرة بسلوك وقرارات الآخرين (الرواتب، مزايا العمل، المهارات...). ونذكر من أطراف السوق ومحركيها:

(1) العمال والراغبين في الحصول على مركز عمل مهما كانت مهاراتهم وخصائصهم.
(2) أصحاب الأعمال ذوي الحاجة إلى خدمات العمل لإنتاج ما يرغبون من سلع وخدمات في مشروعاتهم.
(3) التنظيمات العمالية العاملة على ضمان فرص وشروط العمل لأعضائها بما في ذلك تحديد الأجور.
(4) التنظيمات المهنية ومنها تنظيمات أرباب العمل.
(5) الجهات الحكومية باعتبارها أولاً رب عمل، بل وربما الأكبر في سوق العمل، وكذلك باعتبارها الحكم بين فئات العرض والطلب، وتقوم بما تسنه من تشريعات وما تجرية من دراسات أو ما تتخذه من سياسات (اقتصادية، مالية، تعليمية، اجتماعية...) بتنظيم عمل

السوق وتصرفات الأطراف المنخرطة في أنشطتها، وفق ما تصبو إليه في سياساتها التنموية بالمعنى الشامل، أي تشمل التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبشرية، كما تنظم حركة القوى العاملة في القطر واليه ومنه.

و سوق العمل كأي سوق آخر يتطلب توافر عنصري الطلب و العرض حتى يصبح سوقا بالمعنى الاقتصادي سوف نتطرق إلى دراسة كل واحد منهما:

الفرع الثاني:عرض العمل محدداته و مؤشراته

يعرض العامل خدمات سلعة العمل في السوق مقابل أجر يعتبره كافي لتخلي عن سلعة " الفراغ" أي العامل يوازن بين المنفعة التي يحصل عليها و استعمال وقت فراغه و بين المنفعة التي يحصل عليها من الجر الذي يتقاضاه بحيث يتزايد العرض الفردي للعمل مع ارتفاع الأجر و يرتبط عرض العمل بعوامل عديدة أهممها مستويات الأجور الحقيقية، تكلفة الفرصة ، تفصيلات الأفراد.

❖ محددات العرض:

يمكن قسمة عرض العمل إلى عدة مكونات[1]:

- حجم السكان و تركيبهم
- المشاركة في قوة العمل (أي القرار في استعمال الوقت المتاح بين العمل و استعمالات أخرى)
- عرض عدد مساحات العمل التي يرغب عرضها للبيع

الاستثمار في رأس المال البشري (لتحسين نوعية العمل المعروضة و بالتالي عوائده)

- خيار المهنة و القطاع

و تختلف محددات العرض حسب الجنس و العرق و العمر، مستوى التعليم و المؤشرات الاقتصادية، الاجتماعية الأخرى، ألا أن الاقتصاديين يركزون على الصلة بين الأجر و العرض.

[1]– محمد عدنان وديع، سوق العمل و تخطيط القوى العاملة ، المعهد العربي للتخطيط بالكويت
http://www.arab-api.org/course3/c3_outline.htm

- إلا أن الاقتصاديين يركزون عادة على الصلة بين الأجر والعرض. وتشير النظرية الاقتصادية إلى أن عرض العمل دالة في الأجر الحقيقي أي $L_s = f\left(\frac{W}{P}\right)$
- والعلاقة بينهما طردية أي أن عرض العمل يزداد بازدياد الأجر الحقيقي وبالعكس. ولا يسمح الأجر الاسمي لوحدة بالتعرف الى متى يرغب المرء بالمشاركة في سوق العمل (أي التخلي عن متعة استعمال ساعات الفراغ عند بيع خدمات عمله) ولا تحديد مقدار الساعات التي هو مستعد لبيعها.

1- قرار المشاركة في قوة العمل:

* يستند الخيار بين البحث عـــن عمل سوقي أو عدم البحث عنـــه) أي عدم المشاركة فـــي قوة العمل (إلى المقارنة بين فرص السوق ومنافع البقاء في المنزل (الاستمتاع بوقت الفراغ) أو المقارنة بين أجر السوق وأجر القبول.

* ويسمح هذا الإطار بتفسير الفوارق في معدلات المشاركة في قوة العمل حسب زمر العمر والجنس ومستوى التعليم...الخ .

* ويتأثر قرار الفرد بالمشاركة بالإطار الأسري (عمل أحد الزوجين وأجره...) والمؤسسي (إمكان العمل لجزء من الوقت للنساء مثلاً أو وجود ترتيبات رعاية الأطفال ...) وبإمكانات العمل في المنزل لإنتاج سلع وخدمات عوضاً عن شرائها من السوق. إضافة إلى القيم والتقاليد المجتمعية ومستوى التعليم والضرائب..الخ.

2- عرض ساعات العمل

- غالباً ما يقاس عرض العمل بساعات العمل عوضاً عن عدد العمال .ويلاحظ ميل عام لتناقص ساعات العمل المعروضة للفرد الواحد وارتفاع في أجر الساعة في البلدان المتقدمة . ولكن على العموم فإن معدل أجر أعلى يستدر عرضاً أعلى من ساعات العمل بالنسبة لمعظم العمال) صحيح على الأخص بين النسوة المتزوجات وصغار العمر أو العمال القريبين من التقاعد) (أثر الدخل وأثر التعويض .(ويلاحظ أيضاً تزايد عرض العمل لجزء الوقت) المرأة على الخصوص (ووجود ظاهرة العمل الإضافي (OT) أو حتى العمل المزدوج (في مكاني عمل ...)

3- عرض المهارات :الاستثمار في رأس المال البشري

• إن التزايد في عرض المهارات يزيد العرض الفعلي من العمل بجعل العمال أكثر إنتاجية . . ويمكن اكتساب المهارة بشكل نظامي من خلال التعليم وبرامج التدريب أو غير نظامي من خلال العمل ذاته) الخبرة .(ويلاحظ في كل مكان تزايد مستوى المهارة المتوسط خلال العقود الأخيرة .

• ويكون قرار الاستثمار في رأس المال البشري، في جزء كبير منه، نتيجة لقرار أولئك المشاركين الحاليين في سوق العمل أو المتوجهين إليه) الطلاب وعائلاتهم (إضافة إلى أثر العرض) عرض التعليم .(ونظرية رأس المال البشري تربط القرارات الفردية بالاستثمار بعنصري التكاليف) التكلفات المباشرة والكسب الضائع (والمنافع) كسوبات مستقبلية أعلى (التي يتوقع أن يجلبها الاستثمار ..

• وهناك محاولات لحساب معدل العائد من الاستثمار الفردي والاجتماعي في التعليم .

• أما الاستثمار في رأس المال البشري، من خلال الوظيفة فهو يحصل خلال السنوات الأولى من الحياة العملية ويتم تجديده ويعطي آثاره في السنوات اللاحقة

4- الطلب على وقت الفراغ

• يتحدد الطلب على أي سلعة بعوامل أساسية هي:

• تكلفة الفرصة البديلة

• مستوى الدخل والثروة

• تفضيلات الأفراد

• وينطبق هذا على الطلب على وقت الفراغ والدالة لذلك هي:

• حيث تكلفة الفرصة هي سعر ساعة الوقت لو استعملت في العمل عوضاً عن الفراغ وتساوي الأجرW و العلاقة سالبة، وحيث Y هي الدخل والعلاقة طردية، وحيث T تفضيلات الأفراد، وتختلف العلاقة باختلافهم.

5- تفصيلات الأفراد والحل الركني

• للأفراد منحنيات سواء للتبادل بين ساعات الفراغ والدخل النقدي ويعبر كل منها عن مستوى معين من الإشباع .ويختلف ميل كل من هذه المنحنيات باختلاف الأفراد .فالأفراد ذوي التفضيل الأكبر لساعة إضافية من وقت الفراغ يكون منحنى السواء لديهم أكثر ميلاً من الأفراد ذوي التفضيل الأقل لساعة إضافية من وقت الفراغ انظر الشكل(1-1) وقد يكون للمرء منحنيات سواء شبه شاقولية تصل به إلى ما يعرف بالحل الركني أي قرار عدم العمل انظر الشكل رقم(1-1)

الشكل رقم(1-1): يوضح تفضيلات الأفراد

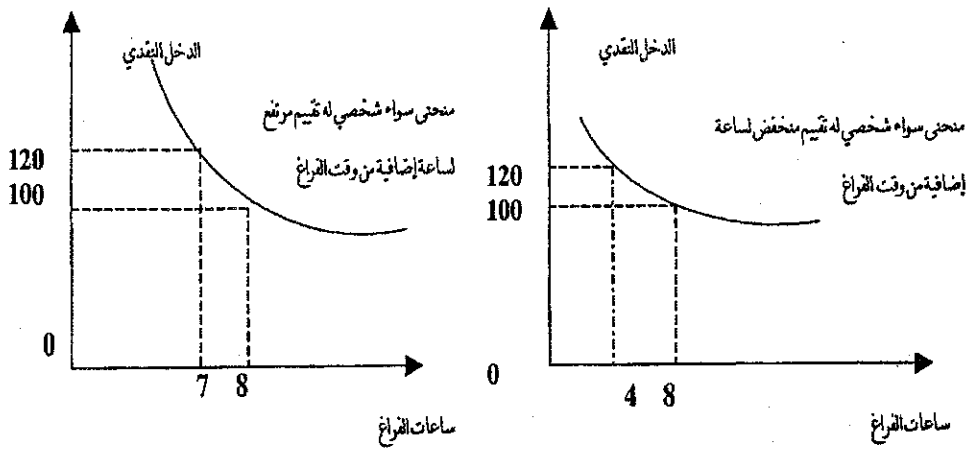

الشكل(1-2): منحنيات السواء للحل الركني

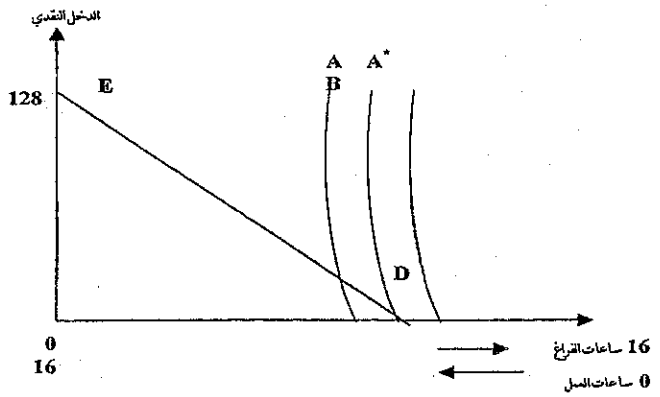

المصدر: محمد عدنان وديع، سوق العمل و تخطيط القوى العاملة
http://www.arab-api.org/course3/c3_outline.htm

6- قيد الأجور ومنحنى عرض العامل

• يعبر هذا القيد عن الدخل النقدي الذي يحصل عليه العامل (ويختلف باختلاف طبيعة العمل ومعدلات الأجور لمختلف الأفراد) مقابل بيع عدد من ساعات العمل يتدرج من الصفر إلى الحد الطبيعي الأقصى الذي يستطيع عرضه (24 ساعة ناقصاً الساعات اللازمة لحاجات الفرد المختلفة) . وبواسطة منحنى قيد الأجور ومنحنيات السواء للعامل يمكن اشتقاق منحنى عرض العامل كما يظهر من الشكل رقم (1-3) والشكل (1-4) المرفقين.

الشكل رقم(1-3):قيد الأجور و منحنى عرض العمل

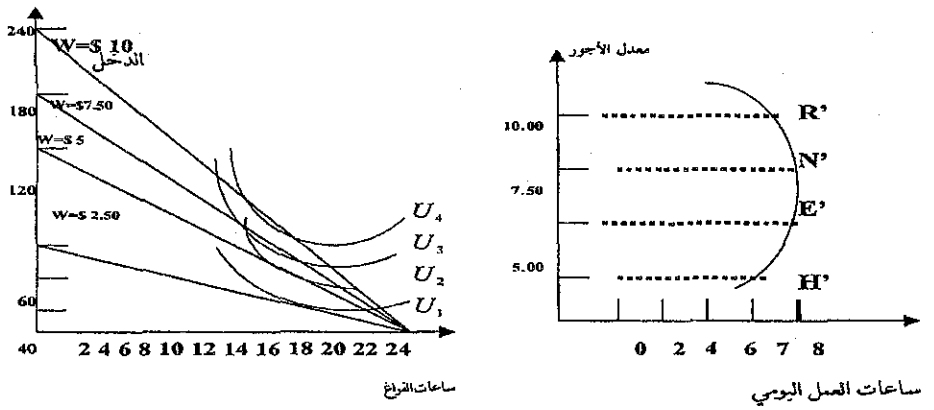

•وهذا يكون منحنى العرض، بدالة الأجر، على الشكل التالي:

الشكل(1-4):يوضح منحنى العرض

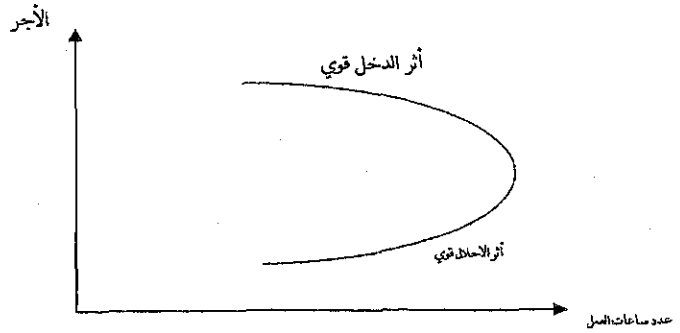

المصدر:محمد عدنان وديع، سوق العمل و تخطيط القوى العاملة
http://www.arab-api.org/course3/c3_outline.htm

- ومن الشكل يلاحظ أن أثر الإحلال قوي في الجزء الأول من المنحنى بينما يقوى أثر الدخل في الجزء الأخير منه. ويعني ذلك أن الفرد يبادل ساعات الفراغ بساعات العمل كلما ارتفع الأجر ولكن حتى مستوى معين. وبعد ذلك يطلب استعمل أكبر لوقت الفراغ كلما زاد الدخل ويتوقف أو يتقلص عرض العمل.

❖ مؤشرات العرض :

إن المعرفة الدقيقة للبيانات عن السكان و القوى العاملة توفر لنا مؤشرات ضرورية لخطط التنمية الاقتصادية و نحصل على هذه البيانات من تعداد السكان و الإحصاءات السجلات الإدارية.....

1. هيكل القوى العاملة :

يعتبر هيكل القوى العاملة من أهم خصائص التركيب السكاني في المجتمع و تضم قوة العمل الأفراد الذين يساهمون فعلا في عملية الإنتاج و هم الأفراد القادرين و الراغبين في العمل و الباحثين عنه و تنقسم قوة العمل إلى[1] :

- **المشتغلون:** هم الأفراد الذين يباشرون في العمل و الذين يعملون.
- **المتعطلون:** و ينقسمون إلى قسمين: متعطل سبق له العمل ن و متعطل لم يسبق له العمل

يتم وصف هيكل القوى العاملة من خلال حساب معدلات المساهمة في النشاط الاقتصادي

$$\text{معدل النشاط الاقتصادي الخام} = \frac{\text{قوة العمل}}{\text{إجمالي السكان}} \times 100$$

وعموماً فإن معدل النشاط الاقتصادي الخام لا يعتبر مقياساً دقيقاً لمدى المساهمة بالنشاط الاقتصادي. لدى يتم حساب معدل النشاط الصافي و هو نسبة إجمالي السكان النشطين على إجمالي السكان في سن العمل.

$$\text{المعدل} = \frac{\text{عدد الأشخاص الناشطين اقتصاديا في الفئة العمرية(س)}}{\text{إجمالي السكان في الفئة العمرية(س)}} \times 100$$

[1]– حسن الحاج، مؤشرات سوق العمل ، مرجع سابق، ص6-7-8

كما يمكن حساب هذا المعدل طبقا للخصائص المختلفة للسكان مثل الحالة الزواجية و المستوى التعليمي و الإقامة....

2. توزيع السكان حسب الفئة التعليمية :

يعتبر التعليم من أهم أدوات تنمية الطاقات البشرية، و من أهداف برامج التنمية الشاملة تطوير التعليم قي مختلف مراحله و إتاحة فرص التعليم المتكافئة للجميع وفي جميع مناطق البلاد و توسيع برامج محو الأمية . و تشكل بينات تعداد السكانية الخاصة بالتعليم جزء هام من القاعدة الإحصائية اللازمة لتخطيط التعليم و عن طريقها يمكن:

- الوقوف على المستوى التعليم و مدى انتشاره بين السكان في مختلف المناطق و مدى تطور مشكلة الأمية.
- التعرف على توزيع السكان حسب مؤهل التعليمي، مما يفيد في التخطيط للاستخدام الكامل و الفعال للخبرات التعليمية في المواقع المختلفة للدولة و لتخطيط برامج التنمية التربوية لمجابهة طلبات المستقبلية على المشتغلين المتعلمين و المتدربين
- لحساب بعض المؤشرات التعليمية الهامة مثل نسب الإلمام بالقراءة و الكتابة للبالغين و نسب الالتحاق بالمدارس و نسب الإستعاب و نسب التسرب و كثافة الفصل و عدد ما تحتاجه الدولة من فصول إضافية و مدرسين .....
- تحديد الأموال اللازم استثمارها في قطاع التعليم و لربط الاستثمارات الجارية بالأهداف المستقبلية لرفع مستوى تعليم السكان البالغين و في بناء المدارس في مختلف المناطق.

بالإضافة إلى ذلك فإن دراسة توزيع السكان حسب الحالة التعليمية تلقي الضوء على الكثير من الظواهر خاصة إذا درس الهيكل التعليمي للسكان مع بعض المتغيرات الأخرى كالسن الحالة الزواجية، و المهن و النشاط الاقتصادي .....فالمستوى التعليمي للسكان يؤثر على مستوى الخصوبة و مدى انتشار برامج تنظيم الأسرة و حركة الهجرة من منطقة لأخرى. و دراسة المستوى التعليمي مع الحالة المدنية أو نشاط الاقتصادي يفيد في التعرف على مستوى التطور الاقتصادي الذي وصلت إليه البلاد. و يمكن أيضا دراسة العلاقة بين مستويات التعليم و بعض الظواهر الاجتماعية مثل الطلاق و تعدد الزوجات و سن الزواج.

الفرع الثالث: الطلب على العمل محدداته و مؤشراته

إن رب العمل يشتري أو يستأجر خدمات العمل من السوق مقابل ما يدفعه من أجر و هو طلب مشتق أي أن رب العمل لا يطلب من أجل استهلاكه بل من اجل الاستفادة من في إنتاج سلع و خدمات و الربح و يرتبط الطلب على العمل بعدة عوامل أهمها مستويات الأجور الحقيقية، الطلب على المنتج و أسعار المنتج و عوامل الإنتاج الأخرى

❖ محددات الطلب على العمل:

تعمل المنشآت على مزج عناصر الإنتاج المختلفة (شكل خاص رأس المال، العمل) لإنتاج السلع و الخدمات التي تباع في السوق و يعتمد الإنتاج الكلي و الطريقة التي يتم بها مزج رأس المال و العمل على[1]:

- الطلب على المنتج
- رأس المال الذي يمكن الحصول عليه عند أسعار ضعيفة
- اختيار التقنية المتوفرة للإنتاج
- الأجور النسبية لزمر العمال

عند دراسة الطلب على العمل نهتم بدراسة كيفية تأثر عدد العمال الذين يتم توظيفهم في العناصر أعلاه و عند ثبات العناصر الثلاثة الأولى يتغير الطلب على العمل بالتغيرات في الأجر.

❖ مؤشرات الطلب على العمل:

يتأثر الطلب على العمل دائما بظروف الاقتصاد و المجتمع و المحيط الخارجي للبلد كما يتأثر بأطراف السوق و محركيها[2] .

- **التشغيل:**

يشكل تحليل الطلب التجميعي على العمل ومحدداته أحد الجوانب المهمة في سوق العمل حيث يتم تقدير المؤشرات اللازمة لتقييم اتجاهات الاستخدام و أساليب الإنتاج و مستوى الإنتاجية. و يرتبط الطلب على العمل, على المستوى التجميعي, بمعدل النمو الاقتصادي و اتجاهاته. و يأخذ التحليل عادة من دالة الإنتاج إطارا نظريا و للتبسيط تغفل المعالجة

---

[1]- محمد عدنان وديع، سوق العمل و تخطيط القوى العاملة، مرجع سابق،

http://www.arab-api.org/course3/c3_outline.htm

[2]– حسن الحاج، مؤشرات سوق العمل، مرجع سابق، ص9-10-11

عامل رأس المال و التغيرات فيه, في الأمد القصير, و يقتصر على مدخلات العمل و تؤخذ كدالة في الناتج المحلي الإجمالي, و يتم بذلك قياس ما يعرف بمرونة الاستخدام بالنسبة للتغير في الناتج و هي تعبر عن التغير النسبي في الاحتياجات من العمالة الناجم عن تغير نسبي معين تحقق أو مستهدف تحقيقه في قيمة الإنتاج.

و ينطلق التحليل هنا بإسناد الإنتاج من السلع و الخدمات إلى الطاقة الإنتاجية للمجتمع, و تعتمد الطاقة الإنتاجية على كمية الموارد و على كفاءة استخدامها الأمثل و على الفن الإنتاجي السائد و يمكن التعبير عنها كالتالي: $Q = (N', R, K, T)$.....(1)

حيث:

Q : الطاقة الإنتاجية

N' : حجم القوة العاملة

K : رأس المال

T : المستوى الفني للإنتاج

R : الطبيعة

و بإضافة معادلة خاصة بالإنتاجية المتوسطة للعمل P : $P = f(R, K, T)$

و يمكن التعبير عن الطاقة الإنتاجية بالمعادلة الآتية: $Q = N'P$.....(2)

أي أن الطاقة الإنتاجيةQ لاقتصاد ما تساوي قيمة الإنتاجية المتوسطة للعمل P مضروبة في حجم القوى العاملة'N .

بقي بعد ذلك مقارنة الطاقة الإنتاجية للاقتصاد بالمستوى الفعلي للإنتاج و هنا يلاحظ أنه بينما تتوقف حجم الطاقة الإنتاجية للاقتصاد على ما يتوفر لديه من عناصر الإنتاج (كما و نوعا, في المعادلة(1) فإن المستوى الفعلي لناتجه القومي يتوقف على مدى استخدامه لتلك الموارد. و هذه العلاقة الأخيرة هي ما يطلق عليه دالة الإنتاج (المعادلة 3) و التي يمكن التعبير عنها على النحو التالي:

$$Q = f(N, R, K, T).....(3)$$

و يلاحظ الفرق في المعادلة الأخيرة التي تتشابه إلى حد كبير مع معادلة الطاقة الإنتاجية

(المعادلة1), إنه في حين أن العنصر البشري في معادلة الطاقة الإنتاجية هو حجم القوى العاملة كلها N' , فهو في دالة الإنتاج يتمثل بالمستوى الفعلي للتشغيل N و تتساوى N' مع N عند التشغيل الكامل.

2-2-2- الهيكل المهني لقوة العمل و الإطار المؤسسي:

هنا يمكن تقسيم المشتغلين حسب المهن و الصناعات و القطاعات وفقا لمجموعات المهن التالية :

- العاملون في المهن العلمية و الفنية.
- المديرون و الإداريون.
- القائمون بالأعمال الكتابية.
- العاملون بالخدمات.
- المزارعون و الصيادون.
- عمال الإنتاج و عمال تشغيل وسائل النقل.
- الأفراد الذين لا يمكن تصنيفهم حسب المهن.

و يتم استخدام العمالة حسب الإطار المؤسسي للإنتاج و الذي يمكن تقسيمه بصورة أساسية إلى قطاعات, و هي القطاع العام و القطاع الخاص و القطاع غير المنتظم. و نتيجة لتوسع دور الدولة في التنمية الاقتصادية من خلال تخطيط التنمية و تنفيذ مشاريعها, فقد توسعت الدولة في استخدام الموارد البشرية, فأصبحت رب العمل الرئيسي في البلاد خصوصا في القطاع النظامي الحديث من الاقتصاد. و قد حرصت الدولة على أن توظف خريجي المنظومة التعليمية بشكل اعتبرته التزاما لا يرتبط بالحاجات الحقيقية لجهاز الدولة أو مؤسساتها الإنتاجية و الخدمية، و قد أدت هذه الوضعية إلى بطالة مبطنة و هدر في استعمال الموارد.

أما بالنسبة للمنشآت الصغيرة و القطاع غير المنتظم في التشغيل, فعلى الرغم من قلة البيانات القابلة للمقارنة عن هذه المنشآت فإن دورها هام في النشاط الاقتصادي و في العمالة في البلدان المتقدمة و النامية على السواء. إن البيانات الإحصائية عن العمالة في القطاع غير المنتظم و الى حد ما في المنشآت الصغيرة في الوطن العربي قليلة و مبعثرة و تشكو من عدم الانتظام و الصدور و من ضعف في النوعية (الوثيقة).

الفرع الرابع: توازن سوق العمل

مثل أي سوق أخرى فإن العرض و الطلب يجريان في السوق ويحددان في سوق حرة كاملة في وقت واحد نقطة توازن كمية العمل المطلوب والعرض والأجر الذي يرافق تلك الكمية. ومن المفترض في سوق متوازنة أن تعيد تصحيح نفسها إذا اختل بعض من جوانبها (زيادة/العرض أو الطلب أو نقصان أحدهما). فزيادة العرض أو نقصان الطلب يؤدي إلى نقصان في الأجور و نقطة توازن جديدة والعكس صحيح أيضاً و يمنع تحقيق التوازن ظروف عديدة مثل: تجزئة السوق، تدخل نقابات العمال، عدم مرونة الأجر، تكلفة تكون رأس المال البشري. تكلفة الانتقال وغيرها.

المطلب الثالث: سوق العمل عند الكلاسيك و كينز:

الفرع الأول: سوق العمل عند الكلاسيك:

يشير مفهوم العرض الكلي إلى كمية السلع و الخدمات النهائية عند مستويات الأسعار المختلفة ,وحتى يمكن زيادة تيار السلع و الخدمات التي تشكل الناتج القومي لابد من زيادة كميات العمل أو كميات رأس المال المستخدم في العملية الإنتاجية , وفي الأمد القصير ترتبط زيادة السلع و الخدمات التي تشكل الناتج القومي (العرض الكلي) بزيادة حجم التوظف سواء عن طريق زيادة عمال جدد أو زيادة ساعات العمل للعمال , ولهذا فان العرض الكلي في النظرية الكلاسيكية لابد أن يعتمد الظروف المساند في سوق العمل و الكيفية التي يتحدد بها مستوى التوظيف في النظام الاقتصادي .

و يستند الفكر الكلاسيكي إلى ثلاثة فرضيات التالية:

I. تجانس وحدة العمل: يرى الكلاسيك أن تحقيق التناسق في عنصر العمل أمر ضروري لأن كل منصب عمل يتوقف على متطلبات محددة و ضرورية لإنجاز عمل معين فيه، و مستوى المهارة ة الكفاءة و يسمح بالتفرقة بين الأجراء.
II. حرية حركة عنصر العمل و المفاوضة الحرة لعقود العمل.
III. وجود شفافية في سوق العمل مع وجود إعلام حر في هذا الميدان حتى يسمح للمنتج و العمل إمكانية الالتقاء على مستوى السوق لتحديد شروط العمل. فيكون طالب العمل و عارض العمل على علم تام بالأجر الحقيقي. حيث عند شراء او

بيع العمل عند أجر نقدي فإن رب العمل يعلن ما يعادل قيمة هذا الأجر النقدي مقوما بالسلع و الخدمات .

1-الطلب على العمل:

إن المشكل الذي تعاني منه المؤسسات هو كيف نختار مستوى الإنتاج والتشغيل من اجل تعظيم أرباحها[1].

W:الأجر الاسمي : أي سعر خدمة اليد العاملة.

П: الربح و نعني به الفرق بين الدخل الإجمالي أي رقم أعمال مؤسسة (PY) و الكتلة الأجرية (WL)

$$\pi = py - wl.....(1)$$

وهنا نستعمل دالة الإنتاج في المدى القصير من اجل اعتبار العمل هو المتغير الوحيد مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة.

$$Y = f(L, \overline{K}, \overline{T})$$

K: رأس المال, T: عوامل تقنية, L: العمل,Y : الإنتاج.

ولهذا تصبح دالة الإنتاج $Y = f(L)$ ونعوضها في المعادلة: $\pi = P.f(l) - wL$

ولتعظيم الربح فان المشتقة الأولى تكون مساوية لـــ0

إنتاجية الحدية للعمل موجبة و متناقصة. $f'(1) > 0$ و $f''(1) < 0$

$$d\pi/dL = 0 \Rightarrow d\pi/dL = p.f'(L) - w = 0$$
$$\Rightarrow f'(L) = w/p$$
$$\Rightarrow f'(L) = w \to 1$$

نعني بها أن الإنتاجية الحدية للعمل يجب أن تكون مساوية للأجر الحقيقي من أجل أن نحقق المؤسسة أكبر ربح ممكن. وعلى هذا الأساس تقوم المؤسسة بزيادة الطلب على

[1] Ulrich Kohl,Analyse macro économique,de boocklarcier,département de book université Paris , Bruxelles ,Belgique,s.a 1999, p.76-79.

العمل إلى الحد الذي يصل إلى تحقيق أعلى مستويات الربح, بتساوي الإنتاجية الحدية للعمل مع الأجر الحقيقي أي أن الطلب على العمل هو دالة للأجر الحقيقي.

وبما أن الإنتاجية الحدية للعمل موجبة ومتناقصة فإن الطلب على العمل عند المؤسسة يكون أكبر كلما كان معدل الأجر الحقيقي أقل ومنه نستنتج أن الطلب على العمل يتناسب تناسب عكسي مع الأجر الحقيقي [1].

هذا ما يمثله الشكل التالي :

الشكل (1-5) : دالة الإنتاج و الطلب على العمل عند الكلاسيك

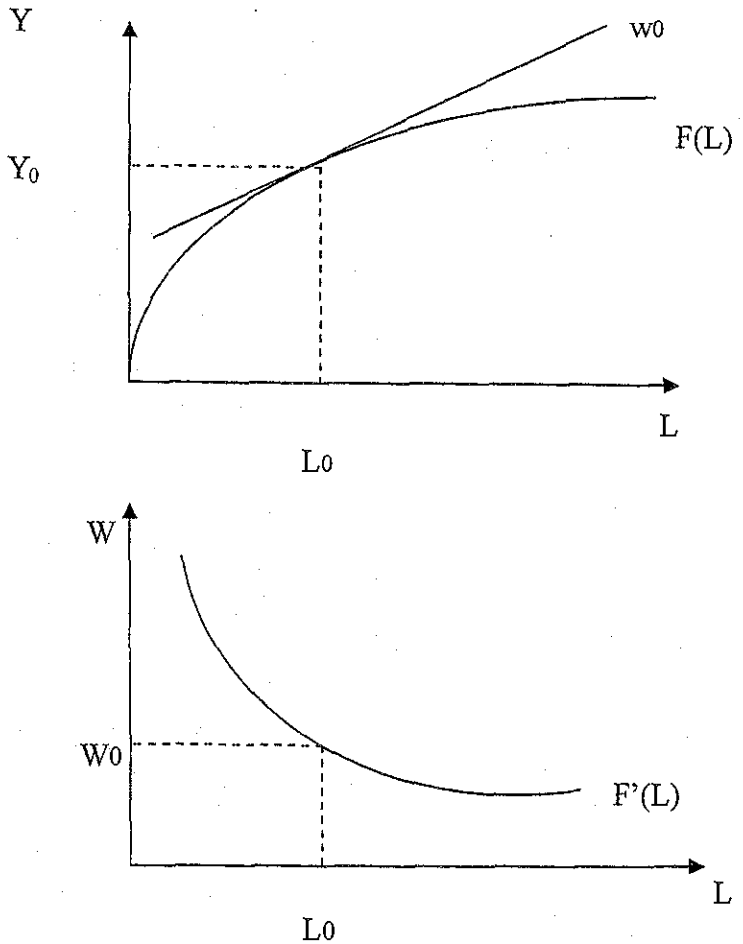

Source :Ulrich kohli , Analyse macro économique, de boocklarcier,département de book université Paris , Bruxelles ,Belgique,s.a 1999, p 78

[1]- ضياء مجيد الموسوي ،النظرية الإقتصادية، تحليل الإقتصاد الكلي، ديوان المطبوعات الجامعية ،2004،ص 71 .

هنا نستعمل المعادلة w من أجل استنتاج الطلب على العمل (L^*)

$$L^* = f^{-1}(W) = L^d(W) \quad * \qquad L^d(W) < 0$$

تكون دالة L^d (w) عكس f'(L) ,فان الدالة العكسية لـ f'(L) هي ممكنة لان ها دالة متناقصة. وأن حجم اليد العاملة متوقف على الأجر الحقيقي,وأن دالة الطلب على العمل متناقصة بمعنى أي ارتفاع في الأجر الحقيقي ينتج عنه انخفاض في الطلب على العمل .

مع افتراض أنه في الأمد القصير، وجود منافسة في سوق العمل و سوق السلعة,وأن أسعار ومعدلات الأجور لن تتأثر بكمية الناتج المتحقق من قبل المؤسسة الفردية، وكذلك افتراض تجانس وحدات العمل وحرية انتقال العمال .

2-عرض العمل

يصدر عرض العمل عن العمال (أفراد كانوا أم عائلات)[1]ويعرف على أنه عبارة عن عدد العمال الراغبين في العمل عند معدل الأجر الحقيقي السائد[2]. ونجد أن العمال يفاضلون بين وقت العمل ووقت الراحة. وأن عرض العمل يرتبط إيجابيا مع معدل الأجر الحقيقي ,فإذا ارتفع يرتفع عرض العمل ,وهنا نفترض أن يكون العامل رشيدا أي انه يبحث على تعظيم منفعته الفردية,فيقوم بإحلال معدل الراحة,ويعتمد مقدار هذه التضحية على مقدار الأجر الحقيقي الذي يحصل عليه.

والسبب حسب الكلاسيك الارتباط الطردي بين الأجر الحقيقي وعرض العمل

$$L^s = L^s(W) \qquad L^s = L^s(W/p)$$

هو أن العمال معرضين لظاهرة الخداع النقدي ,أي انه يتغير سلوك الأفراد اذا ارتفع كل من الأجور الاسمية والأسعار بنفس النسبة لان النقد حسبهم حيادي.

$$L^s = L^s(W)$$

والعلاقة بين L^s وw هي علاقة ايجابية فان الاشتقاق :

$$L^{s'} = \frac{dL^s}{dw} > 0$$

أي أن دالة عرض العمل متزايدة.ويمكن أن تمثل هذه الدالة بيانيا :

---

*يجب عدم الخلط بين $f^1(w)$ التي هي دالة لـ w ,عكس الدالة f'(L) $(f'(L))^{-1}$ التي هي دالة لـ L

f'(L) =w ; f''(dl)=dw

Ld(w)=dL/dw=1/f<0

[1]. محمد الشريف إلمان، محاضرات في النظرية الإقتصادية الكلية – الجزء الأول- ديوان المطبوعات الجزائرية 2003,ص93 .

[2]-ضياء مجيد الموسوي,مرجع سابق ,ص77 .

الشكل(1-6) : عرض العمل عند الكلاسيك

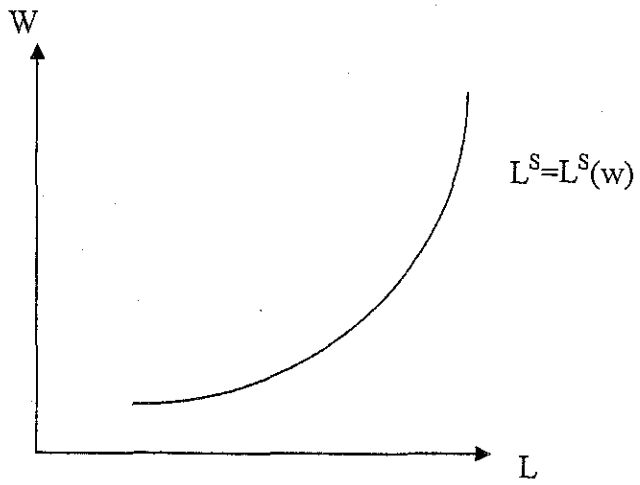

المصدر : محمد شريف المان، محاضرات في النظرية الإقتصادية الكلية -الجزء الأول- ص 95

3-توازن سوق العمل عند الكلاسيك

الشكل(1-7): توضح توازن سوق العمل عند الكلاسيك

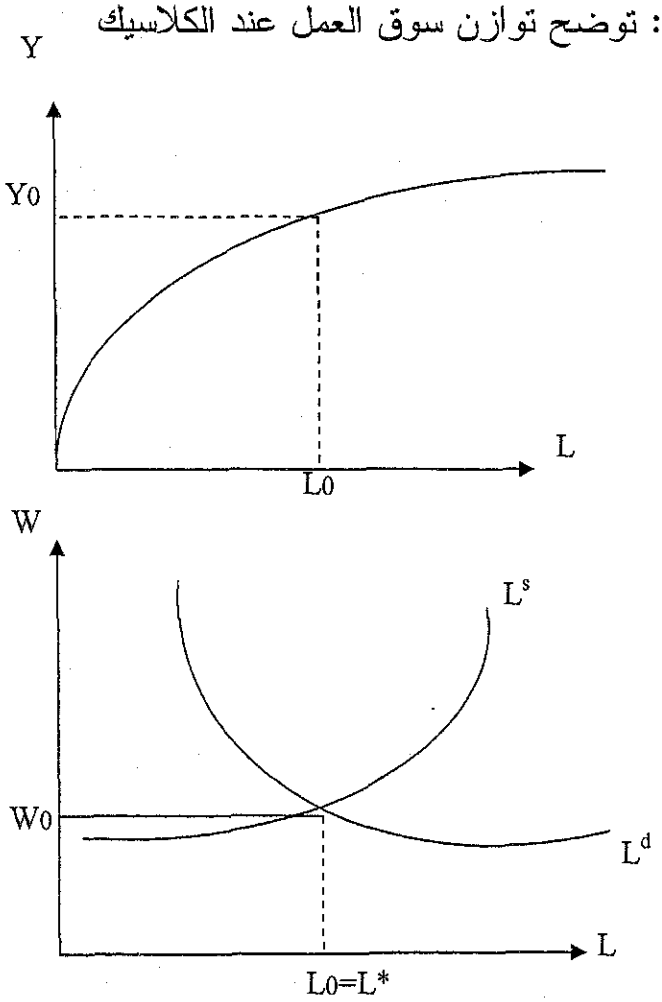

Source : :Ulrich kohli , Analyse macro économique ope cit p 82

يحدث توازن سوق العمل عند الكلاسيك عندما يتساوى الطلب على العمل مع عرض العمل . $L^D=L^S$

وبالتالي يتحدد مستوى الأجر الحقيقي الذي يقبله كل من العمال والمنتجين $L^D(w)=L^S(w$

من خلال المنحنى نلاحظ أن سوق العمل يتوازن عند النقطة E ويكون الاستخدام التام عند اجر حقيقي توازنيW_0. وبهذا ينخفض حجم الإنتاج الموافق لهذا الاستخدام الكامل للإنتاج.

ويقصد الكلاسيك باستخدام الكامل ,أن يكون هناك توظيف كامل لجميع عناصر الإنتاج ,ليتحقق التوازن الاقتصادي الكلي .

الفرع الثاني: سوق العمل عند كينز

1-الطلب على العمل

لا يوجد اختلاف بين دالة الطلب على العمل عند كينز عنه عند الكلاسيك فعند توفر حالة المنافسة التامة يتحقق شرط تحقيق أعلى الأرباح عندما يتساوى الأجر الحقيق مع الإنتاجية الحدية للعمل :

$$L^D = L^D(W)$$

$$Y = f(L)$$

$$Y' = dY/dL \qquad Y'(L) > 0$$

$$Y'' = d^2y/dL^2 \qquad Y''(L) < 0$$

كما يرى كينز أن الطلب على العمل يتوقف على الطلب الفعال الذي يعتمد على توظيف حجم معين من اليد العاملة الضرورية لتحقيق الإنتاج الموافق للطلب المتوقع.

2- عرض العمل

إن دالة عرض العمل عند كينز تختلف عن دالة عرض العمل عند الكلاسيك مع بقاء نموذج أي أن العامل يبحث على تعظيم منفعته ودخله ...هذا الاختلاف فيما يلي :

1-يتمثل في نوع معدل الأجر المعتبر, فالكلاسيك يفترضون أن دالة عرض العمل تتحدد بالأجر الحقيقي,أما كينز فيعتبر أن دالة عرض العمل تحدد بالأجر الاسمي وهذا راجع إلى:

- أن العمال معرضون إلى ظاهرة الخداع النقدي, لأنهم يبحثون على أعلى معدل للأجر الاسمي لمعرفتهم الضعيفة وغير واضحة لمستوى العام للأسعار.

-الأجر الحقيقي لا يتغير بشكل متناسب مع الأجر الاسمي لان المستوى العام للأسعار محدد بكمية النقد المتداولة, والأجر الاسمي يتحدد في سوق العمل .

-الأجر الاسمي غير مرن نحو الانخفاض ,أي هنا ك حد أدنى للأجر الاسمي ,لان العمال يرفضون انخفاض أجورهم الاسمية ,وكذلك وجود نقابات وتنظيمات قانونية تحمي العامل .وتكتب دالة العمل على الشكل التالي : $L^s = f^s(W)$ مع

$$dL^s/dW > 0 \qquad W > \overline{W}$$

الشكل(1-8) : دالة عرض العمل عند كينز

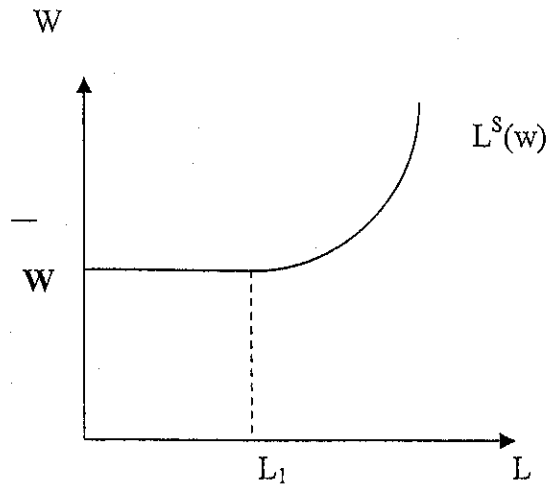

المصدر : محمد شريف المان، محاضرات في النظرية الإقتصادية الكلية -الجزء الأول ص 272

من خلال الشكل نلاحظ انه عندا لحد الأدنى للأجر الاسمي فان كمية العمل تقدر ب L_0 ولزيادة هده الكمية لا بد من رفع الأجر الاسمي.

3-توازن سوق العمل عند كينز

الشكل(1-9) : توازن سوق العمل

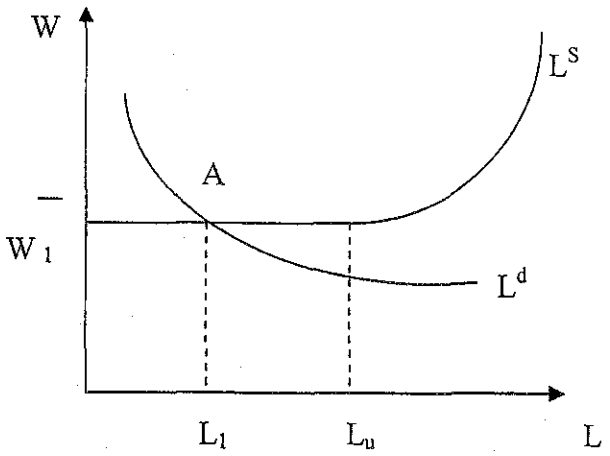

المصدر: ضياء مجيد الموسوي، النظرية الاقتصادية، التحليل الاقتصادي الكلي، ديوان المطبوعات الجامعية، 2005، ص338

يبين الشكل سوق العمل عند كينز بتقاطع منحنى الطلب على العمل بمنحنى عرض العمل عند النقطة A كما نلاحظ وجود فائض في عرض العمل المقدر ب $L_0.L_u$. أي وجود عمال قادرين على العمل وراغبين فيه و لا يجدونه أي بطالة إجبارية لان الإنتاج المتوقع يتطلب L_u من العمل لان كينز يركز على الطلب الفعال وان الأجر الاسمي غير قابل للانخفاض عن حده الأدنى W_1.

ولهذا كينز يرى أن توازن سوق العمل ليس بالضرورة أن يكون عند مستوى التوظيف الكامل ,بل يتحقق عند مستوى التوظيف الغير كامل.

إن اختلال بين العرض و الطلب على العمل(اختلال سوق العمل)، خاصة إذا زاد عرض العمل على الطلب عليه فسوف يؤدي إلى ظهور مشكلة اقتصادية ألا و هي البطالة و تكون إجبارية لهذا سوف نتطرق في المبحث الثاني دراسة البطالة و أنواعها.

المبحث الثاني: دراسة البطالة

تمهيد:

يتفق الجميع على أن البطالة أصبحت أحد أخطر المشكلات الاقتصادية في مختلف بلدان العالم و بالأخص في البلدان المتخلفة، فخطورتها لا تتمثل في التزايد المستمر عبر الزمن في عدد العاطلين، وإنما في هدر الطاقات الاقتصادية المتاحة. ولكون هذه المشكلة لها أبعاد تاريخية و جغرافية عبر التطور الاقتصادية، فإن الاقتصاديين عجزوا على إعطاء مفهوم موحد و مدقق للبطالة، وهذا بسبب اختلاف أنواعها، و اختلاف وجهات النظر في تفسير و علا ج البطالة. لهذا سوف نقسم هذا المبحث إلى ثلاثة مطالب:

- المطلب الأول: مفهوم البطالة.
- المطلب الثاني: أنواع البطالة.
- المطلب الثالث: الآثار الاقتصادية و الاجتماعية للبطالة:

المطلب الأول: مفهوم البطالة:

للبطالة عدة مفاهيم لهذا صعب على الاقتصاديين الوصول إلى مفهوم محدد لها. فهناك من يعرف البطالة على أنها عدد من الأشخاص القادرين على العمل و لا يعملون بالرغم من أنهم يبحثون عليه بشكل جدي[1] ، و البعض الآخر يرى أن البطالة تمثل اختلالا بين قوة العمل المتاحة في مجتمع معين و بين فرص العمل المتاحة التي ينشأ عنها عدم اشتغال جزء من قوة العمل بصورة جزئية أو كلية رغم قدرتها على العمل و الرغبة فيه[2]. كما وضع المكتب الدولي للعمل BIT تعريفا مشتركا بين كل الدول هو: على البطال أن تتوفر فيه 4 شروط وهي[3]:

1-أن يكون محتاجا للعمل : أي بدون عمل

2-أن يكون قادرا على العمل: أن يكون متاحا للعمل.

3-أن يبحث على عمل بأجر.

---

[1]– د.عبد الرحمن يسري: النظرية الإقتصادية الكلية و الجزئية- الإسكندرية 2004 ص205

[2]– د. علي عبد الوهاب نجا: مشكلة البطالة و أثر برنامج الإصلاح الإقتصادي عليها –دراسة تحليلية تطبيقية- الدار الجامعية الإسكندرية مصر 2005 ص2،3

[3] - Dictionnaire d'économie et le science socaale CD Echau de maisan 5eme edition mars 2002 p 71

4-أن يكون جدي في البحث عن شغل.

و لتوضيح مفهوم البطالة بشكل دقيق و أوضح يجب شرح هذه الشروط، وكذلك التمييز بين العاطلين عن العمل و غير الناشطين اقتصاديا من السكان وفق مايلي[1]:

أولا: كل من هو بدون عمل: و الهدف من هذا المعيار هو التمييز بين التشغيل و البطالة, فيعتبر الشخص بدون عمل إذا لم يعمل على الإطلاق خلال فترة الاستبيان و لو لساعة واحدة.

ثانيا: متاح للعمل: أي أنه إذا ما عرض عملا على الفرد فإنه سيكون قادرا و مستعدا على العمل فورا خلال فترة البحث، حيث يستبعد كل الأفراد الذين يبحثون عن عمل لمباشرته في فترة لاحقة (أي بعد انتهاء فترة الاستبيان)، مثل الطالب الذي يبحث عن عمل مؤقت بالموازات مع دراسته، فخلال فترة بحثه هاته هو غير مستعد للعمل، و بالتالي غير متاح للعمل، و كذلك يستبعد الأفراد غير القادرين عن العمل بسبب بعض المعوقات (المرض، مسؤوليات عائلية،....)خلال فترة الاستبيان . فالأسس التي تحكم مفهوم العامل المتاح تتمثل في:

- الاستعداد و الرغبة في العمل مع بلوغ السن العمل دون أن يكون له منصب عمل .
- خريجي الجامعات و مراكز التكوين و التعليم و كذا العمال المسرحين نتيجة لتغيرات هيكلية في الاقتصاد.
- الأفراد الذين يشغلون منصب عمل و يتطلعون إلى عمل أفضل يتناسب و مؤهلاتهم و قدراتهم، و طموحاتهم ، بالإضافة إلى العمال المتقاعدين و راغبين في الدخول إلى سوق العمل ....

ثالثا: يبحث عن عمل: ينطبق على الأشخاص الذين تخذوا خطوات محددة للحصول على منصب شغل خلال فترة محددة، و هذا للدلالة على جدية البحث مثل:

* التسجيل في مكاتب التشغيل
* نشر إعلانات البحث عن وظيفة و الرد على الإعلانات العارضة لها.
* طلب الحصول على موارد مادية و مالية لتمويل المشاريع الذاتية.

[1] –Bureau International du Travail, la normalisation international du travail, nouvelle série 53, GENEVE ,1953 p48-49

كما يمكن التفرقة بين مفهومين للبطالة: مفهوم رسمي، و مفهوم علمي[1]:

الفرع الأول: المفهوم الرسمي للبطالة:

و نعني هنا بالبطالة أنها الفرق بين حجم العمل المعروض و حجم العمل المستخدم في مجتمع ما خلال فترة زمنية معينة عند مستوى أجر معين و يمكن تمثيله بيانيا:

الشكل(1_10): المفهوم الرسمي للبطالة

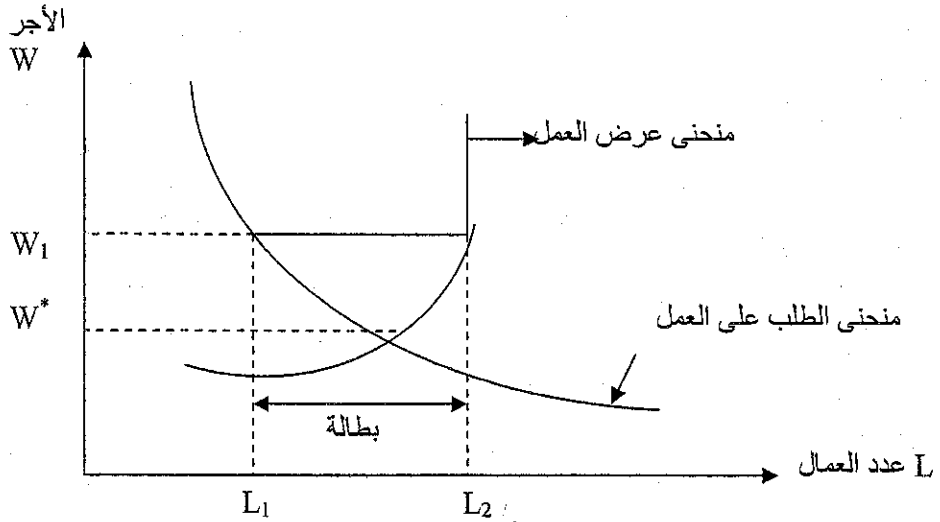

المصدر: علي عبد الوهاب نجا، مشكلة البطالة و أثر برنامج الإصلاح الاقتصادي عليها -دراسة تحليلية تطبيقية- الدار الجامعية الإسكندرية مصر 2005، ص3

و من خلال المنحنى نلاحظ أن منحنى عرض العمل مرن عند مستويات منخفضة من الأجور،ثم يصبح عديم المرونة عند التوظف الكامل. وعند الأجر السائد في سوق العمل W_1 فإن منحنى الطلب على العمل يكون في مستوى التوظف الفعلي و محدد بالكمية المطلوبة L_1 ، بينما التوظف الكامل محدد بالكميةL_2، ومنه فإن البطالة تمثل الفرق بين مستوى التوظيف الفعلي و مستوى التوظف الكامل أي أنها تشكل المسافة بين (L_2,L_1).

الفرع الثاني: المفهوم العلمي للبطالة:

وهي الحالة التي لا يستخدم المجتمع فيها قوة العمل استخداما كاملا،مع وجود أفراد قادرين على العمل وراغبين فيه و لا يجدونه،أي أنهم لا يشاركون في عملية الإنتاج، ومن

[1]. علي عبد الوهاب نجا، مشكلة البطالة و أثر برنامج الإصلاح الاقتصادي عليها ،مرجع سابق، ص3

تم يكون الناتج الفعلي أقل من الناتج المحتمل، مما يؤدي إلى تدني مستوى رفاهية المجتمع عما كان يمكن الوصول إليه.

الفرع الثالث: قياس البطالة:

يتحدد حجم البطالة من خلال حساب الفرق بين حجم مجموع قوة العمل و حجم مجموع المشتغلين، أما نسبة البطالة فتحسب بقسمة حجم البطالة(عدد العاطلين) على إجمالي قوة العمل من أبناء البلد إناثا و ذكورا في فترة زمنية محددة[1]:

$$\text{البطالة} = \frac{\text{عدد العاطلين(حجم البطالة)}}{\text{إجمالي القوة العاملة}} \times 100$$

و يشير مصطلح قوة العمل هنا إلى جميع الأفراد العاملين و العاطلين الذين يرغبون في العمل و القادرين عليه في ظل الأجور السائدة. كما أن هناك بعض الفئات لا تنضم إلى القوة العاملة كالأفراد الخارجين عن الفئة العمرية المحددة من طرف الدولة و الطلبة و الأفراد غير قادرين عن العمل(المرضى، العجزة،المتقاعدين)،و الأفراد الذين لا يرغبون في العمل.

قوة العمل= حجم العمالة + حجم البطالة

و يمكن الإشارة إلى نتائج المعادلة السابقة و مخرجاتها تتأثر بعاملين رئيسيين هما:

العمل الأول: ذو علاقة بتحديد العمر الزمني المصرح به رسميا للدخول كقوة عمل،

أما العمل الثاني: فيتعلق بتحديد فترة الانقطاع عن العمل التي بموجبها يعتبر الفرد عاطلا عن العمل.

ويختلف حساب هذا المعدل من دولة إلى أخرى فمثلا في بريطانيا يحسب بقسمة عدد العاطلين الذين تظهر بطاقاتهم الخاصة بالأمين الاجتماعي لدى مكاتب التشغيل على مجموع القوة العاملة في الدولة و ضرب ناتج القسمة في 100.و في دول أخرى يحسب على أساس استقصاء دوري بالمعاينة كما هو الحال في الولايات المتحدة الأمريكية.و لهذا

[1]- الأخضر عزي، فعالية سياسة التشغيل من خلال الصندوق الوطني للتأمين على البطالة، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 26، يناير 2006 على الموقع www.ulum.nl

لا يمكن مقارنة معدلات البطالة بين الدول نظرا لاختلاف تعريفها و اختلاف جمع المعلومات من عدد العاطلين، و تحديد سن الفئة النشيطة.

المطلب الثاني: أنواع البطالة:

للبطالة أشكال متعددة، كل منها يرجع إلى أسباب خاصة، فمعرفة كل نوع منها مهم جدا لمعرفة الأسباب ومن ثم يمكن تشخيص العلاج المناسب لهذه المشكلة، ولهذا سوف نعرض بعض الأنواع الرئيسية للبطالة:

1-البطالة الاحتكاكية:

هي بطالة مؤقتة ، تمثل الحالة التي يتعطل فيها جزء من القوة العاملة بسبب ترك العمل و الإنتقال للبحث عن عمل أفضل و مناسب، و هي كذلك رغبة البطال الذي يدخل لسوق العمل لأول مرة في البحث عن وظيفة مناسبة رغم وجود فرص عمل و لكن لا تناسبه[1] ،فهي عادة تمثل الرغبة الطبيعية للعاطلين عن العمل و أملهم دائما إيجاد فرصة عمل مناسبة.

و يقل هذا النوع من البطالة كلما ارتفعت تكلفة البحث عن العمل التي تتمثل في تكلفة التنقلات و النشر في و الإعلان في وسائل الإعلام[2].

كما يؤدي نظام التأمين عن البطالة دورا في خفض تكلفة البحث عن العمل و من ثم الزيادة في حجم البطالة الاحتكاكية.

2-البطالة الهيكلية:

نسمي هذه البطالة بالهيكلية لأنها بحصول تغيير أساسي في الهيكل الصناعي،أي في البنية الصناعية و تظهر البطالة الهيكلية كنتيجة لبعض التغيرات الهيكلية في الاقتصاد الوطني[3] كالتطور التكنولوجي فيجد العامل أن مهاراته لم تعد تتناسب مع فرص العمل المتاحة، و

---

[1]- ـعبد الرحمن يسري، مرجع سابق ص207

[2]- عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الإقتصادية الكلية-دراسة تحليلية تقييمية- ديوان المطبوعات الجامعية-الجزائر-الطبعة الثانية2005 ص 39

[3] - البشير عبد الكريم، تصنيفات البطالة و محاولة قياس الهيكلية و المحبطة منها خلال عقد التسعينيات، "مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا-العدد الأول- " ص152

ينتج عن هذه التغيرات الهيكلية إلى انخفاض الطلب على بعض المهن و ارتفاع الطلب على مهن أخرى، وأصحاب المهن التي انخفض الطلب عليها يتعرضون إلى هذا النوع من البطالة لأنه يصعب إعادة تأهيلهم.[1]

3-البطالة الدورية:

تحدث هذه البطالة في فترات الكساد التي يتعرض لها الاقتصاد، لأن معظم اقتصاديات دول العالم تتعاقب عليها فترات من الإزدهار و الكساد تعاقبا دوريا. و تحدث هذه البطالة عندما ينخفض الطلب الكلي على السلع و الخدمات، حيث يقوم أصحاب الأعمال بتسريح جزء من العمال. ولقد اهتم الاقتصاديون بهذا النوع من البطالة لما تشكله من خطورة على الاقتصاد و أول من إهتم بهذا النوع هو الاقتصادي كينز لهذا سميت بالبطالة الكينيزية ، لهدا نادوا بالمحافظة على عدم تدني الإنتاج مع تحقيق مستويات ملائمة للنشاط الاقتصادي[2] .

4-البطالة الموسمية:

و اسمها يدل عليها، ذلك أن بعض القطاعات من النشاط الاقتصادي يتسم بطبيعة موسمية كالزراعة، و البناء، و التشييد، و السياحة، وما شابه ذلك. فإذا انتهى الموسم يتوقف النشاط فيه فيتوقف الطلب على العمل و تزداد البطالة. فهي تشبه إلى حد ما البطالة الدورية و الفرق الوحيد أن دوراتها هو الموسم وتكون على المدى القصير، أما البطالة الدورية فهي تتكرر على المدى الطويل. كما يمكن تصنيفها مع البطالة الإحتكاكية لأنها ناتجة عن التغيرات الموسمية لأذواق المستهلكين، و بالتالي التغيرات الموسمية في الطلب على المنتوجات [3].

---

[1]– أحمد الأشقر، الإقتصاد الكلي ، دار العلمية الدولية للنشر و التوزيع و دار الثقافة للنشر و التوزيع ،عمان ،ص301 .
[2]– علي عبد الوهاب نجا ، مشكلة البطالة و أثر برنامج الإصلاح الإقتصادي عليها، مرجع سابق، ص25
[3]– د.البشير عبد الكريم ،مجلة شمال اقتصاديات افريقيا، العدد الأول، مرجع سابق ،ص167

5- البطالة المقنعة :

و نعني بالبطالة المقنعة أن هناك أفراد يعملون بطاقة إنتاجية أقل من المفترضة لديهم. أو وجود عدد كبير من العمال في بعض القطاعات دون أن يترتب على وجودهم ناتج صافي أو إضافي ،و قد يترتب أحيانا على توظيفهم نقص الناتج الكلي ،إذ يقال أن الناتج الحدي للعامل يساوي صفر أي أنه لايضيف شيئا للناتج الفعلي .

و يتضح من خلال هذا أن للبطالة المقنعة مفهومين و هما[1]:

المفهوم الأول: هو أن العمال لا يعملون بكامل طاقتهم، أو يعملون في أعمال إنتاجيتهم فيها أقل بكثير مما يمكن أن تكون عليه في أعمال أخرى.

أما المفهوم الثاني: و هو الأكثر شيوعا، أي أن الأفراد يعملون في أعمال تكون فيها الإنتاجية الحدية للعمل ضئيلة أو منعدمة، بحيث أنهم لا يساهمون في عملية الإنتاج.

إن البطالة المقنعة تظهر خلال فترات الكساد في الدول المتقدمة، أما في الدول النامية فتظهر بصفة دائمة و في جميع القطاعات بسبب النمو السكاني الكبير الذي يؤدي إلى تكديس أيادي العاملة في مساحات محدودة من الأراضي أو في مناصب شغل قليلة بأجور زهيدة. وفي بعض الحيان السياسات الحكومية تدعم البطالة من خلال تشغيل أيدي العاملة الفائضة في القطاعات الخدماتية.

فالبطالة المقنعة هي تبديد للقوة العاملة، و الجهد في أعمال تتسم بانعدام الإنتاجية ، والذي يمكن أن يستغل في قطاعات إنتاجية ،فهي أشد الأشكال خطورة نظرا للتدهور الكبير في إنتاجية العمل كما تخفض من مستوى الأجور[2].

6- البطالة الإجبارية و البطالة الاختيارية:

تعبر البطالة الإجبارية على أن هناك أفراد قادرين على العمل، و راغبين فيه، و يبحثون عنه في ظل الأجور السائدة ولا يجدون فرص عمل متاحة لهم، أي أنها تمثل فائض في العرض في سوق العمل من الأفراد الراغبين في العمل. أما البطالة الاختيارية فهي التي يرجحها الفرد العاطل عن العمل، و يفسر وجودها بالارتفاع النسبي في تعويضات البطالة، أو الحصول على دخول أخرى غير دخل العمل مثل الدخل من الملكية بأنواعها

---

[1]- د. علي عبد الوهاب نجا ، مشكلة البطالة و أثر برنامج الإصلاح الإقتصادي عليها ،مرجع سابق، ص 31

[2]- ـ د.البشير عبد الكريم ـمجلة شمال اقتصاديات افريقيا- العدد الأول- ص164

أو من الإعانات و الهبات المختلفة كالدخل من الإيجار، الفائدة من الادخار أو السندات، الربح من الأسهم..... وإن حجم هذه البطالة لا يؤخذ بعين الاعتبار في التعدادات الخاصة بسوق العمل أو السكان ماعدا المستفيدين من البطالة.

المطلب الثالث: الآثار الاقتصادية و الاجتماعية للبطالة:

تعتبر البطالة مشكلة خطيرة لكونها مشكلة ذات أبعاد تاريخية و جغرافية و ارتباطها بمراحل التطور الاقتصادي، و تعدد أنواعها لهذا يصعب علاجها، وأن عدم علاج هذه المشكلة يؤثر سلبا على المجال الاقتصادي و المجال الاجتماعي، كما سوف نرى ذلك:

الفرع الأول: الآثار الاقتصادية للبطالة :

• تعتبر البطالة ضياع للموارد الاقتصادية، فهي تعني فقدان حقيقي للسلع و الخدمات التي يمكن إنتاجها بواسطة العمال المتعطلين.

• البطالة تمثل حالة عدم التشغيل الكامل، الذي يؤثر على عدم وصول الاقتصاد الوطني إلى وضعية التوازن.

• يعتبر عنصر العمل عنصرا رئيسيا من عناصر الإنتاج، و عدم استغلال هذا العنصر يضيع على الاقتصاد فرصة عدم إشباع الحاجات التي كانت ستوفرها تلك القوة العاملة الراغبة و القادرة على العمل و الإنتاج كما و نوعا من خلال تكثيف الإنتاج و الاستخدام اللامتناهي للطاقات الإنتاجية و التكنولوجية الحديثة.

• تعتبر البطالة هدرا و تبذيرا للطاقات الاقتصادية ، و التفريط في مورد نادر هو عنصر العمل، خاصة ذوي المهارات و الخبرات العالية عندما تطول فترة تعطلهم تنقص في مهاراتهم.

• إن تعطل جزء من القوة العاملة سوف يكلف الدولة أعباء إضافية تتمثل في زيادة الاستهلاك من القوة العاطلة، و انخفاض في الناتج الوطني جراء تعطيل تلك القوة التي يمكن إدماجها لخدمة الاستثمار[1].

[1]- عبد الرحمن يسري، مرجع سابق ص207

الفرع الثاني: الآثار الاجتماعية للبطالة:

• تؤدي البطالة إلى التفكك الأسري للقوة العاطلة عن العمل نتيجة عدم قدرتها على تلبية المتطلبات الأساسية للأسرة، مما يؤدي إلى بروز نزاعات و الانحرافات في بعض الوقت و الذي ينعكس على التحصيل الدراسي .

• الاضطرابات النفسية و العصبية للمتعطلين عن العمل مما يدفعهم إلى إرتكاب جرائم لتعويض النقص النفسي و المالي،و المادي الذي يعانون منه .

• التخلف الاجتماعي نتيجة عدم القدرة على إشباع الحاجات الأسرية للقوة المتعطلة عن العمل و المتمثلة في الرعاية الصحية و التعليم، و الإطعام،و الإيواء، و غير ذلك، فالتشغيل يضمن الاستقرار الأسري و الاجتماعي[1].

المطلب الرابع: سياسات علاج البطالة:

يتوقف التشخيص السليم لسياسات العلاج الملائمة للبطالة على التحديد السليم لأسبابها ، و يلاحظ في هذا الصدد مايلي[2] :

1- يمكن علاج بطالة قصور الطلب من خلال إتباع سياسة مالية و نقدية تهدف لزيادة الطلب الكلي و تقليل البطالة ، و السياسة المالية تتضمن الإنفاق الحكومي على السلع الاستهلاكية و الاستثمارية لتنشيط و خلق فرص عمل جديدة، أو تخفيض معدلات الضرائب مما يزيد الدخل المتاح لدى الأفراد فيزداد الطلب على السلع و الخدمات و بالتالي ينشط الإنتاج و تزداد فرص العمالة، أما السياسة النقدية فتتمثل في استخدام الأساليب المختلفة لزيادة عرض النقود مما يؤدي لزيادة الطلب و بالتالي زيادة الإنتاج و خلق فرص عمل جديدة ، و لكن يلاحظ أن السياسات التوسعية يجب أن يكون لها حد أقصى معين لأنها تكون مصحوبة بارتفاع مستوى الأسعار مما يخلق مشكل جديدة أو يزيد من

---

[1]-الأخضر عزي، فعالية سياسة التشغيل من خلال الصندوق الوطني للتأمين على البطالة، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 26، يناير 2006 على الموقع www.ulum.nl

[2]- فريد بختي ، دراسة تحليلية و قياسية لظاهرة البطالة في الجزائر، رسالة ماجستير، المعهد الوطني للتخطيط، الجزائر، جوان 2005 ص19

حدتها و هي التضخم ، و بالطبع لا تصلح سياسات توسيع الطلب الكلي لعلاج البطالة الهيكلية و إنما قد تؤدي فقط لزيادة حدة مشكلة التضخم .

2- يمكن تخفيض معدل البطالة الإجباري وفقا للمفهوم الكلاسيكي بتخفيض الحد الأدنى للأجور لبعض فئات العمالة بغرض تشجيع المشروعات الخاصة مع استخدام مزيد من الأيدي العاملة الرخيصة.

3- وضع سياسات تحفيزية لإقامة مشروعات إنتاجية جديدة ، سواء من قبل القطاع الخاص الوطني و القطاع الأجنبي وذلك حتى تستوعب الأعداد المتزايدة من الأيدي العاملة الناجمة عن الزيادة السريعة في السكان و ارتفاع نسبة مشاركة المرأة في العمل .

4- إقامة مراكز للمعلومات في المناطق المختلفة يكون الهدف منها هو تسجيل أسماء الباحثين عن عمل و أماكن تواجدهم و تخصصاتهم بصفة دورية ، كما تقوم بجمع بيانات عن الوظائف الشاغرة في المناطق التي توجد فيها ، على أن تجعل هذه المعلومات متاحة أمام الباحثين عن عمل و لرجال الأعمال و أصحاب الوظائف الشاغرة ، بالإضافة إلى ذلك يحاول المركز الرئيسي أن يعمل تنسيق بين الوظائف الشاغرة في بعض الأقاليم و الباحثين عن عمل في أقاليم أخرى ، و يساعد هذا الأسلوب على تخفيض حدة البطال الاحتكاكية .

5- إقامة مراكز لتدريب القوى العاملة العاطلة لتكون ملائمة للوظائف الشاغرة المتاحة و هو ما يقلل من البطالة الهيكلية.

6-تشجيع فكرة التقاعد المبكر لبعض عناصر الأيدي العاملة و تعويضهم عن ذلك مما يترك فرصة لعناصر شابة لتأخذ دورها في العملية الإنتاجية، و هذا ما يقلل من حدة البطالة الرأسية خاصة إذا كانت الأيدي العاملة الجديدة أكثر كفاءة من العناصر القديمة.

7- محاولة إحلال العناصر ذات الكفاءة العالية من بين العاطلين محل العناصر ذات الكفاءة المنخفضة من العاملين مما يقلل من درجة البطالة الرأسية في المجتمع.

الأجر التوازني هذا ما يؤدي برجال الأعمال إلى التقليل من الطلب على العمل و في نفس الوقت تزداد الكمية المعروضة منه[1]، هذا ما يوضحه الشكل:

الشكل(1-11) البطالة عند الكلاسيك

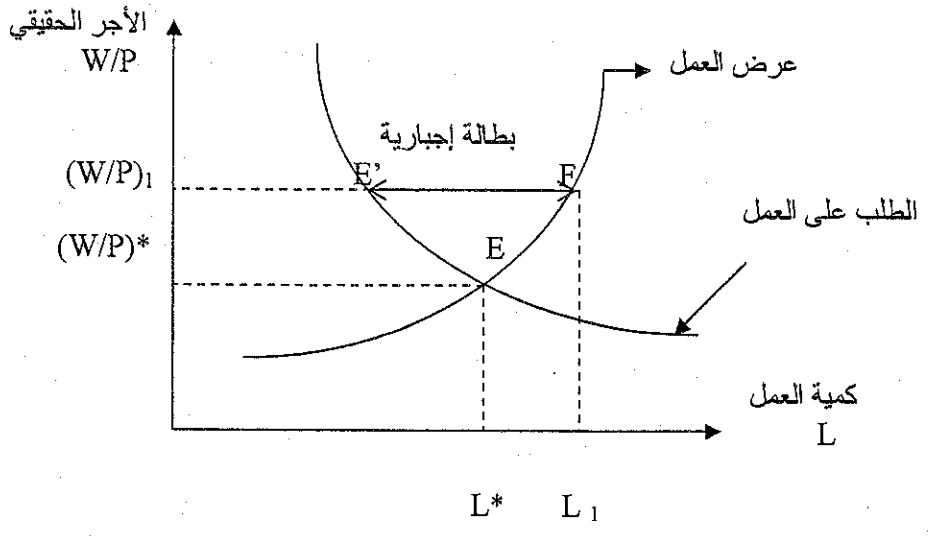

المصدر: محمد الشريف إلمان، محاضرات في النظرية الإقتصادية الكلية ، الجزء الأول، ص103

من خلال الشكل 1-11 نلاحظ أن سوق العمل يتوازن عند النقطة E بتعادل الكمية المعروضة من العمل مع الكمية المطلوبة منه،مع تحقيق مستوى التشغيل الكامل عند L^*، حيث أن المسافة بين (L^*,L_1) تمثل بطالة اختيارية حيث يوجد عدد من العمال القادرين على العمل ولا يرغبون فيه عند الأجر التوازني .

و لنفرض أن الأجر الحقيقي قد ارتفع إلى $(W/P)_1$ فيصبح عرض العمل يقدر ب $((W/p)_1,F)$ و الطلب يقدر ب $((W/p)_1,E')$ هذا يعني وجود فائض في عرض العمل أي وجود بطالة إجبارية المقدرة بالمسافة (E',F) و بالتالي فإن أرباح رجال الأعمال تقل بانخفاض الإنتاج الذي يؤدي إلى ارتفاع في الأسعار فتنخفض الأجور الحقيقية و يعود إلى التوازن من جديد وتختفي البطالة بفعل مرونة الأجور و الأسعار.

و هم يؤمنون بوجود بطالة احتكاكية نتيجة انتقال العمال من وظيفة إلى أخرى، كما يوضحون عدم وجود بطالة إجبارية بالمعادلات التالية[2]:

---

[1] – د. محمد الشريف إلمان، محاضرات في النظرية الاقتصادية الكلية – الجزء الأول- ديوان المطبوعات الجزائرية ،2003 ص103

[2] – د.علي عبد الوهاب نجا، مشكلة البطالة و أثر برنامج الإصلاح الإقتصادي عليها، مرجع سابق، ص36،37

دالة الطلب على العمل $L^d = E + V$

دالة عرض العمل $L^s = E + U$

E: العمالة الفعلية V: الوظائف الشاغرة U: البطالة الإحتكاكية

و عند حدوث التوازن في سوق العمل نجد أن:

$L_d = L_s$ و هذا يعني أن U=V

عدد الوظائف الشاغرة هي مساوية للبطالة الاحتكاكية. أي أن البطالة الاحتكاكية هي مؤقتة سرعان ما تزول مع وجود وظائف شاغرة .

فحسب الكلاسيك البطالة ما هي إلا حالة مؤقتة سرعان ما تزول بفعل آليات التصحيح كجهاز الأثمان الذي يكفل بإرجاع التوازن في سوق العمل سوق العمل ، فهم ينادون بعدم تدخل الدولة أو النقابات في تحديد الأجر الحقيقي لأن هذا يسبب في وجود بطالة على المدى الطويل.

الفرع الثاني: النظرية النيوكلاسيكية:

النظرية النيوكلاسيكية هي امتداد للفكر الكلاسيكي، و اعتمدوا في تحليلهم على نظرية "التوازن العام" و على قانون ساي للأسواق الذي ينص على "أن كل عرض يخلق طلبه" الذي يتحقق في سوق السلع و الخدمات و سوق العمل حيث ترتبط حجم العمالة بالعرض و الطلب على العمل. و يرتكزون في تحليلهم على بعض الفرضيات المستمدة من شروط المنافسة التامة و من أهمها[1]:

تجانس وحدات العمل ، حرية تنقل يد العاملة، و دور المنافسة في شراء وبيع قوة العمل، وأن حجم يد العاملة مرتبط بالعرض و الطلب على العمل في السوق.

فإن هاتين الدالتين مرتبطتين بالأجر الحقيقي كما هو مبين:

– الطلب على العمل $L^d = f(W/p)$

w/p :الأجر الحقيقي w: الأجر الإسمي p : المستوى العام للأسعار

و عند الإشتقاق $L^{d'} = dL^d/dW < 0$

[1]– د.محمد الشريف إلمان، محاضرات في النظرية الاقتصادية الكلية – الجزء الأول، مرجع سابق، ص93

أي توجد عكسية بين الأجر الحقيقي و الطلب على العمل. كما تعني هذه الدالة أن المنتجين يتجهون إلى تعظيم أرباحهم فهم مستعدين لتوظيف العمال إلى غاية تعادل الإنتاج الحدي للعمل و التكلفة الحدية للأجور، و عند الوصول إلى مستوى التوازن فإن معدل الأجر الحقيقي سوف ينخفض و هذا ما يشجع المنتجين على زيادة توظيف العمال.

- عرض العمل $L^s = f(W/p)$

و عند الاشتقاق $L^{s'} = dL^s/W > 0$

توجد علاقة إيجابية بين الأجر الحقيقي و عرض العمل لأن العمال يحاولون تعظيم مستوى دخلهم، و هنا تقع المنافسة بين العمال فتنخفض الأجور الحقيقية، و يتحقق التوازن في سوق العمل بتعادل العرض مع الطلب على العمل، و بالتالي الوصول إلى التشغيل الكامل، أما البطالة فسببها ارتفاع في الأجور الحقيقية مقارنة بالإنتاجية الحدية للعمل. و أن العمال هم الذين يحددون أجورهم الحقيقية و بالتالي مستوى التشغيل، و كل بطالة عند هذا الأجر فهي بطالة اختيارية.

لهذا نجد أن الكلاسيك و النيوكلاسيك لم يهتموا كثيرا بتفسير البطالة لأنها في نظرهم حالة مؤقتة سرعان ما تختفي بترك سوق العمل حرة و عدم تدخل الحكومات في الحياة الاقتصادية. إلا أن الرأسماليين أصبحوا يستعملون الآلات محل العمال و هذا ما زاد من تفاقم البطالة الإجبارية و على المدى الطويل.

الفرع الثالث: النظرية الماركسية:

لقد رفض ماركس منطق الرأسماليين لأنهم يسعون إلى تحقيق الربح و أن العامل لديهم مجرد سلعة،كما أنهم أصبحوا يستعملون الآلات محل العامل و زيادة البطالة و في نظر ماركس أن البطالة هي جزء لا يتجزأ عن الرأسمالية.

وعليه فان " البطالة هي نتيجة لزيادة إنتاجية العمل في الأنظمة الرأسمالية للتراكم "[1]. ويرتبط حجم التشغيل أساسا بمعدل الربح الذي يحققه أرباب العمل, اذ أنهم يحولون دون تخفيض أرباحهم أي أنهم يعوضونه بزيادة إنتاجهم مما يؤدي إلى فائض في الإنتاج خاصة

[1]– العايب عبد الرحمن، البطالة و إشكالية التشغيل في إطار برنامج التصحيح الهيكلي، حالة الجزائر، مذكرة ماجستير2003-2004 ،كلية العلوم الإقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر ،الجزائر، ص14.

أن التقدم التقني يتطلب رأسمال أكثر يأكل الجزء المخصص للأجور. وبالتالي فإن العمال سوف يستمرون في إنتاج رأس المال وتحقيق تراكمه, بمعنى أنهم ينتجون بأنفسهم أداة إحالتهم للبطالة[1].

الفرع الرابع: النظرية الكينزية:

يرتبط مفهوم البطالة عند كينز بانخفاض مستوى الطلب الكلي , وكذلك بوجود عرض زائد في سوق العمل، وهنا يكمن الاختلاف بين كينز والكلاسيك حيث يقوم التحليل الكينزي بأن العمال يرفضون تخفيض أجورهم النقدية من أجل رفع مستوى التوظف الكامل، في حين أنهم لا يرفضون تخفيض أجورهم الحقيقية بسبب ارتفاع المستوى العام للأسعار مع بقاء الأجر النقدي ثابتا، لأن انخفاض الأجر الحقيقي بسبب ارتفاع الأسعار يتأثر به جميع العمال، أما إذا انخفضت الأجور النقدية فيتأثر به فئة معينة من العمال.

فالتحليل الكينزي يفترض جمود الأجر النقدي، و على أنه عامل خارجي في النموذج،لهذا فإن دالة عرض العمل تصبح مرنة تماما اتجاه تغير في معدل الأجر النقدي كما يوضحه الشكل 1-9 توازن سوق العمل عند كينز، و بالرجوع (للشكل 1-9 ص23) نلاحظ أن:

عند ثبات الأجر النقدي عند مستوى W_1والسعر P_1 فإن هناك مقدار معين من كمية العمل المعروضة المتمثلة في $0\ L_u$ و للحصول على المزيد من العمل لابد من رفع الأجر النقدي عن W_1 و بالتالي يرتفع الأجر الحقيقي، كذلك دالة الطلب على العمل التي نرسمها بواسطة الأجر النقدي مع افتراض ثبات السعر عند P_1 فإنه مع ارتفاع الأجر النقدي يرتفع الأجر الحقيقي، و يمثل الطلب على العمل بمقدار$0\ L_1$، حيث أن سوق العمل يواجه فائضا في عرض العمل قدره $L_1\ L_u$، وهذا يعني وجود بطالة في سوق العمل، و لمعالجة هذا القصور في الطلب الكلي الفعال أي البطالة ينادي كينز بتدخل الحكومة في النشاط الاقتصادي من خلال إتباع سياسات مالية توسعية، و هذا ما يتنافى مع فكرة تحقق التوازن التلقائي عند مستوى التوظف الكامل[2].

---

[1] - د. رمزي زكي ، الإقتصاد السياسي للبطالة، ص201-202

[2] – ضياء مجيد الموسوي ،النظرية الإقتصادية، تحليل الإقتصاد الكلي، ديوان المطبوعات الجامعية ،2004 ص 337-338.

هذا ما أكدته المدرسة الكينزية المحدثة بزعامة الأستاذين Franco Modigliani و James Tobin[1]، حيث أنهم يرون أن البطالة هي مشكلة خطيرة عن التضخم, وأن تدخل الحكومة ضروري لحل هذه المشكلة بوضع سياسة نقدية توسعية و سياسة مالية توسعية لهذا وضعوا عدد من الفرضيات حول العمل الداخلي للاقتصاد الوطني منها:

1- أن الثقة بين رجال الأعمال و بين المستهلكين من الممكن أن تكون متغيرة. فإن الإنفاق من المتوقع أن يكون متذبذبا و الذي يشكل أحد أهم مصادر عدم الاستقرار.

2- تؤدي العقود و التوقعات المتكيفة إلى إبعاد سرعة تعديل الأسعار و الأجور حيث أن بطئ تعديل الأسعار يقوي من تجاوب الناتج و التشغيل للسياسات و الصدمات الخارجية.

و لقد نجحت أفكار هذه المدرسة خلال الستينات خاصة في الولايات المتحدة الأمريكية حيث تم انخفاض في معدل البطالة.

و يتضمن مجمل النظرية الكينزية في تحليل البطالة أنه يوجد قصور الطلب الفعال، و أن توازن سوق العمل يكون في مستوى أقل من التشغيل الكامل، وطالب بتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي للرفع من الطلب الكلي الفعال و الوصول بالاقتصاد إلى المستوى المرغوب فيه باستغلال كافة الطاقات الاقتصادية.

الفرع الخامس: تفسير البطالة وفقا لمنحى فيليبس(A.W.Phillips 1958):

قام الاقتصادي النيوزلندي A.W.Phillips بتحليل سوق العمل البريطاني بدراسة قياسية من خلال جمع المعلومات الإحصائية من(1861-1957)، ولاحظ من خلالها :

* وجد علاقة عكسية بين الأجور الاسمية و معدل البطالة، بمعنى انخفاض معدلات تغير الأجور الاسمية بارتفاع معدل البطالة في الأجل الطويل، و هو ما يجسد الارتباط السالب بين المتغيرين. و يكون منحنى فليبس مقعرا نحو نقطة الأصل.

[1]- د. تومي صالح، مبادئ التحليل الإقتصاد الكلي ،دار أسامة للطباعة و النشر و التوزيع، باب الزوار الجزائر العاصمة ،ص25.

* أما في الأجل القصير، فإنه و لنفس معدل البطالة، قد سجل زيادة معدل تغير الأجور الاسمية بسرعة في فترات التوسع الاقتصادي فاقت تلك الزيادة المسجلة في فترات الركود أين يسجل فائض في العرض في سوق العمل و السلع.

الشكل (1-12): منحنى فليبس

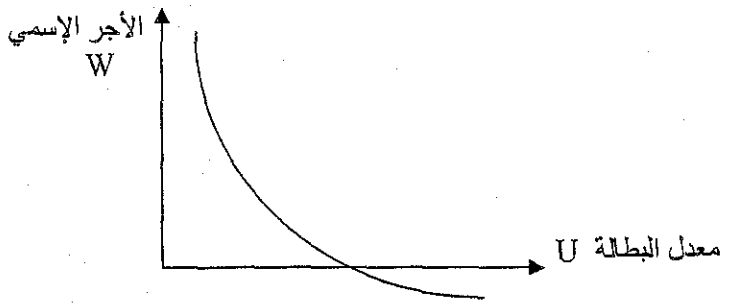

La source : Muriel Maillefert, l'économie du travail, concepts, débatset analyses, 2e édition, studyrama, 2004, p63

و قد قدم الاقتصادي ليبسي lipsey تحليلا نظريا لمنحنى فليبس، بأن الأجور الاسمية ترتفع بسرعة أكبر كلما كان فائض الطلب في سوق العمل أكبر، و قد طور هذه الفكرة إلى أن وصل إلى أن هناك علاقة عكسية بين معدل البطالة و معدل التضخم,و أنه يجب تخفيض معدل البطالة مع قبول معدل تضخمي مقبول إلا أن هذه الفكرة صالحة في المدى القصير.

إلا أن التغيرات التي طرأت على الاقتصاد أظهرت تزامن ارتفاع معدل البطالة مع ارتفاع معدل التضخم.

الفرع السادس: قانون أوكون (Loi d'Okun)

بين أوكون سنة 1962 أن هناك علاقة ديناميكية بين النمو الاقتصادي و البطالة للولايات المتحدة الأمريكية للسنوات 1947 و1960[1]. تتمثل هذه العلاقة في ضرورة تقليص

[1]- بوصافي كمال، حدود البطالة الظرفية والبطالة البنيوية في الجزائر خلال المرحلة الانتقالية، أطروحة لنيل شهادة دكتورا دولة في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية و التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2006، ص245

الفارق بين الناتج المحلي الإجمالي و بين مستواه الممكن[1] بثلاثة نقاط، لتنخفض البطالة بنقطة واحدة.

فسر أوكون العلاقة بين البطالة و النشاط الاقتصادي بصيغتين مختلفتين :

- تربط الصيغة الأولى التغير في البطالة(ΔU) بالتغير في الناتج المحلي(ΔY)، فكانت نتيجة التقدير على الشكل:

$$\Delta U_t = -0.3\Delta Y_t + 0.3 + \mu_t$$

تعني العلاقة أن استقرار معدل البطالة يتطلب أن يزيد معدل النمو الاقتصادي بمستوى 1% في كل ثلاثة أشهر (أنظر الشكل أدناه)

الشكل(١-١٣): منحنى أوكون

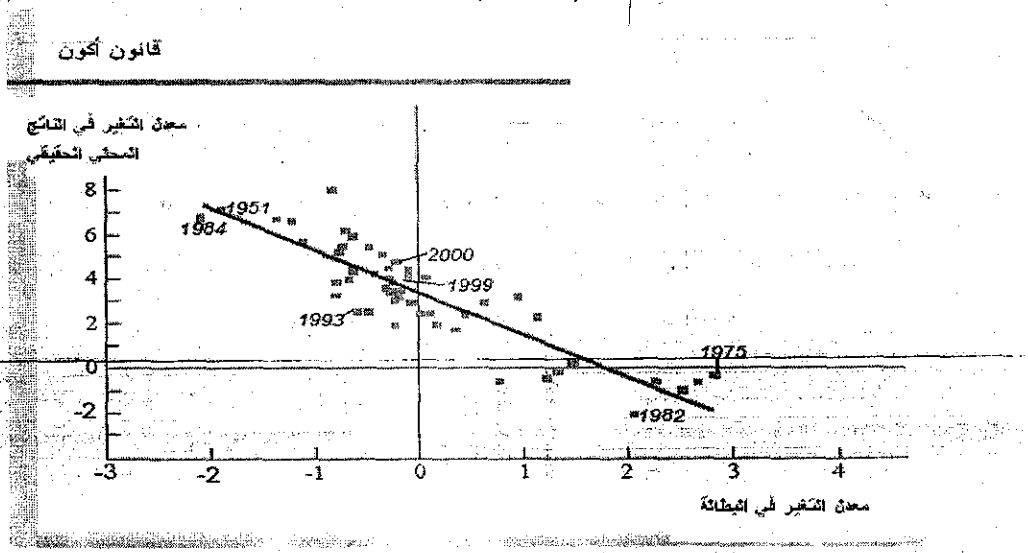

المصدر: بوصافي كمال، حدود البطالة الظرفية والبطالة البنيوية في الجزائر خلال المرحلة الانتقالية، أطروحة لنيل شهادة دكتورا دولة في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية و التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، ٢٠٠٦، ص٧٨.

- تبين الصيغة الثانية، العلاقة بين الفارق بين معدل البطالة الفعلي و مستواها الطبيعي، و الفارق بين الناتج المحلي الفعلي و مستواه الممكن أو ما يسمى أيضا بفجوة أوكون، أي:

[1] [عند الحديث عن الناتج الوطني(أو المحلي)، يجب أن نميز بين الناتج الإجمالي الفعلي و الناتج الإجمالي الكامن (أو الممكن)، فالناتج الفعلي هو قيمة السلع و الخدمات التي أنتجها المجتمع خلال فترة زمنية معينة، أما الناتج الكامن هو ذلك المستوى من الناتج المقدر على أساس أن جميع عوامل الإنتاج (الأرض، العمل، رأس المال، المنظم)، موظفة توظيفاً كاملا. و يحدث الاختلال الكلي في الاقتصاد (فجوة الناتج)، إذا كان مستوى التوازن للناتج (أو الدخل)، أكبر أو أقل من مستوى الناتج الممكن]

$$U_t = 0.36gap_t + 3.72 + \mu_t$$

الصيغة الأولى و الثانية، موضحة على التوالي في العلاقتين (1.1) و (1.2):

$$\Delta u = \alpha - \beta \Delta y + \varepsilon \qquad \textbf{(1.1)}$$

$$u - \overline{u} = -\delta(y - \overline{y}) + \varepsilon \qquad \textbf{(1.2)}$$

تمثل u معدل البطالة الفعلي و $\overline{u}$ معدله الطبيعي، y النمو الاقتصادي معبر عنه بالناتج المحلي الإجمالي الحقيقي و $\overline{y}$ مستواه الممكن، α ، β و δ معالم النموذج، ε المتغير العشوائي.

إذا كانت العلاقة أعلاه مستقرة فلها عدة مزايا منها:

1) إن تخفيض البطالة يتطلب تخفيض فجوة أكيون عن طريق زيادة النمو الفعلي عند مستوى معطى من الناتج الحقيقي الممكن.

2) تسمح هذه العلاقة بتقدير معدل النمو المناسب لتخفيض معدل البطالة بقدر معين أو العكس، تسمح بتقدير كلفة البطالة نتيجة تقليص المعدل الفعلي للنمو.

أما فجوة أوكون فهي عبارة عن الفرق بين الناتج الحقيقي الممكن و الناتج الحقيقي الفعلي.

Gap d'Okun = PIB potentiel – PIB effectif

المطلب الثاني: النظريات الحديثة:

إن النظريات التقليدية عالجت مشكل البطالة من خلال السوق التنافسي للعمل، و أن التوازن يكون في مستوى التشغيل الكامل عند الكلاسيك، أما عند كينز فمستوى التوازن يكون في مستوى أقل من التوظف الكامل. إلا أن هذه النظريات لم تفسر ارتفاع معدلات البطالة. و مع بداية السبعينيات شهد الاقتصاد ارتفاع في معدلات البطالة و التضخم معا و أطلق على هذه الظاهرة بالركود التضخمي، لهذا ظهرت عدة نظريات حديثة قامت بتعديل و تطوير النظريات التقليدية بوضع فروض أكثر واقعية و أكثر قدرة على تفسير البطالة، وسنتطرق إلى عرض هذه النظريات و تفسيراتها حول البطالة:

الفرع الأول: النظرية النقدية في تفسير البطالة:

تقوم هذه النظرية على تفسير البطالة الدورية من خلال عوامل نقدية بحته، و أن علاجها يتم من خلال استعمال أدوات السياسة النقدية ،وإن هذه النظرية هي إمتداد للنظرية الكلاسيكية و هي كذلك تنادي بعدم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي.

ومن أهم المفكرين هذه المدرسة الاقتصادي البريطاني R.G.Hawtrey و الاقتصادي السويدي Wicksell [1] بقولهما أن التقلبات إلي تحدث في الاقتصاد سببها التغير في عرض النقود. ويكون الاقتصاد في انتعاش عندما يزيد عرض النقود و تنخفض أسعار الفائدة،مما يشجع المستثمرين على زيادة استثماراتهم و بالتالي زيادة الطلب على العمل و على وسائل الإنتاج الذي يؤدي بهذه الأخيرة إلى ارتفاع أسعارها، و هذا ما يقلل من ربح المستثمرين الذين يلجِون إلى رفع أسعار السلع،مما يسمح بظهور تضخم فتتدخل السياسة النقدية برفع أسعار الفائدة فتقل الاستثمارات، و تنخفض الأسعار و يقوم رجال الأعمال بتخفيض العمالة مؤدية إلى ظهور بطالة، و هنا تبدأ مرحلة الركود الاقتصادي، و إلى أن تنخفض معدلات الفائدة ليبدأ الاقتصاد في الانتعاش من جديد.

و من مؤسسي هذه المدرسة المفكر Milton Friedman من جامعة شيكاغو الذي أبرز دور السياسة النقدية في النظام الاقتصادي، و هو ينطلق من أن النظام الرأسمالي في طبيعته مستقر و أنه لا يتعرض إلى التضخم و البطالة و الركود إلا في حالة التقلبات الكبيرة في عرض النقود. و أن إتباع سياسة نقدية موسعة تزيد من عملية الاستهلاك و الاستثمار، والتالي زيادة في الإنتاج الحقيقي و العمالة و تقلقل من البطالة و هذا يكون على المدى المتوسط، لأن السياسة النقدية الموسعة إذا استمرت على المدى الطويل سوف يظهر التضخم دون أن تتمكن من خفض دائم للبطالة.

لهذا انتقد Friedman منحنى فيليبس الذي ينص على وجود علاقة عكسية بين التضخم و البطالة، لأن هذه العلاقة سوف تسقط في المدى الطويل، فالتضخم ظاهرة نقدية مستقلة عن ظاهرة ارتفاع الأجور، أما البطالة هي نتيجة تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية هذا ما شل آلية الأسعار في سوق العمل، و أن إعانات البطالة التي تمنحها الحكومة جعلت العمال عاطلين غير عابئين بالبحث عن فرص عمل أي وجود بطالة اختيارية.

[1]– د. رمزي زكي ، الإقتصاد السياسي للبطالة، تحليل لأخطر المشكلات الرأسمالية، الكويت، 1998، ص330-334

1- نظرية معدّل البطالة الطبيعية (Milton -Natural rate of unemployment Friedman):

1-1- الركود التضخمي Stagflation: (الارتفاع اللولبي لمعدل التضخم والبطالة):

أصل Stagflation مركب من: ركود Stagnation و تضخم Inflation. و هي ظاهرة تشير إلى التعايش بين البطالة و التضخم التي وجدت في أواخر الستينات حيث أثارت الشكوك حول السياسات المطبقة و اعتبرت أكبر تحد يواجهه علم الاقتصاد القائم[1]. فقد أظهرت بعض الدراسات والأبحاث الاقتصادية (منهم رواد المدرسة النقدية) زيادة معدل التضخم والبطالة معاً، وأيضا تراجع معدل التضخم مع معدل البطالة، فقد اندمج التضخم الذي هو عكس البطالة معها.

يظهر الركود التضخمي عندما يزداد الدخل القومي ويزداد الميل للادخار ويتناقص الميل للاستهلاك وتنخفض الكفاية الحدية لرأس المال. فينقص الاستثمار وتظهر مشكلة البطالة في صفوف العمال والموارد ويظهر الركود إلى جانب التضخم نتيجة حالة التشغيل الكامل.

و ترجع أسباب ظهور الركود التضخمي للإجراءات التالية[2]:

- التمويل بالعجز وما يرافقه من إصدار نقدي يؤدي لزيادة معدلات التضخم،
- زيادة معدلات الفائدة بهدف تشجيع دخول رؤوس الأموال أجنبية للاستثمار والمضاربة برفع التكاليف ويزيد معدلات التضخم.
- زيادة الميل الحدي للادخار وتراجع الميل الحدي للاستهلاك سوف يساهم في تخفيض الطلب الكلي مما يؤدي لتراجع حجم الاستثمار الصناعي والإنتاجي.
- إن انخفاض الكفاية الحدية لرأس المال سوف يساهم في تخفيض حجم الاستثمار وزيادة أعداد العاطلين عن العمل.
- يؤدي إدخال تكنولوجيا جديدة لفقدان العمال بشكل مستمر لوظائفهم.

---

[1] ج.د.ن. ورسك، البطالة مشكلة سياسة اقتصادية، ترجمة د.محمد عزيز و د.محمد سالم كعيبة، منشورات جامعة قار يونس بنغازي، الطبعة الأولى 1997، ص 20.

[2] د. علي كنعان، الركود في سوريا، جمعية العلوم الاقتصادية السورية، سلسلة أوراق عمل.

إن هذه الإجراءات قد جعلت من ظاهرة الركود وظاهرة التضخم ظاهرة موحدة تتغير وتتبدل نتيجة تحرك أحد الأسباب التي قد لا تمُتّ للثاني بصلة حتى جعلت منها ظاهرة اقتصادية مرضية في الدول المتقدمة وقد امتد أثرها للدول النامية في فترة الإصلاح الاقتصادي.

إن استخدام سياسة التوسعية قد يؤدي إلى زيادة التضخم واستخدام سياسة انكماشية قد يؤدي إلى زيادة معدلات البطالة، لذلك حاولت السياسات الاقتصادية إيجاد التوافق بين محاربة البطالة ومحاربة التضخم، وانتهت القرارات و التفسيرات النظرية، لظهور الارتفاع اللولبي للتضخم والبطالة.

1-2-معدل البطالة الطبيعي ومنحنى فيليبس في المدى الطويل:

في نقده الشهير لمنحنى فيليبس، وصف M.Friedman منحنى فيليبس بأنه مضلل تماما Utterly Fallacious، لأن المحور الرئيسي فيه يشير إلى معدّل الأجر الاسمي بدلا من أن يشير إلى معدّل الأجر الحقيقي. و يعتقد M. Friedman ، أن سبب المشكلة هو أن فيليبس قد أخذ بالافتراض الكينزي الذي ينص على أن التغيّرات المتوقعة في الأجور الاسمية تكون مساوية للتغيرات المتوقعة في الأجور الحقيقية[1].

و قد رفض M. Friedman هذا الافتراض، و اقترح أن يشير المحور الرّأسي في منحنى فيليبس على معدّل التغير في الأجور الاسمية، مطروحا منه المعدّل المتوقع لتغيّرات الأسعار. و منه إذا كانت معادلة الأجور المفترضة عند فليبس هي: $W = f(u)$

فإن معادلة الأجور عند فريدمان هي: $W = f(u) + P^e$

حيث W: الأجور، U: البطالة، P^e : المعدل المتوقع لتغيرات الأسعار.

ولا يخفى على أن إدخال التوقعات التضخمية Inflationary Expectations في التحليل، يجعلنا نتصور أن هناك عدّة منحنيات لمنحنى فيليبس، بحيث يعبر كل منحنى عن توقعات تضخمية معينة. و قد انتهى عدد كبير من الاقتصاديين، على إنكار وجود أي علاقة بين البطالة و التضخم في الأجل الطويل، حيث حاولوا أن يثبتوا أن منحنى فيليبس يأخذ شكلا عموديا في الأجل الطويل.

[1] رمزي زكي، مرجع سبق ذكره، ص 369.

منطق فريدمان كان كالآتي: رفع الإنفاق في اقتصاد ما عن طريق السياسة الضريبية أو النقدية يؤدي إلى ارتفاع غير منتظر في معدل التضخم، لكن الأجور لا تتفاعل بنفس السرعة مع الأسعار و بالتالي تصبح اليد العاملة رخيصة (هذا راجع إلى انخفاض الأجور الحقيقية) و الطلب عليها يزداد و البطالة تتقلص. حتى الآن لا يمكن الاحتجاج على صحة العلاقة بطالة/تضخم، إلا أنه في المدى الطويل لا تصبح العلاقة السابقة ذات فعالية. بالفعل، إن رد فعل العمال أمام ارتفاع الأسعار هو المطالبة برفع الأجور لتعويض القدرة الشرائية الضائعة. إذا ارتفعت الأجور بنفس نسبة ارتفاع الأسعار فإن الطلب على العمل يتقلص و يعود معدل البطالة إلى مستواه الأول، وهذا الأخير سماه فريدمان معدل البطالة الطبيعي[1].

الشكل رقم 1-14: منحنى فيليبس في المدى الطويل

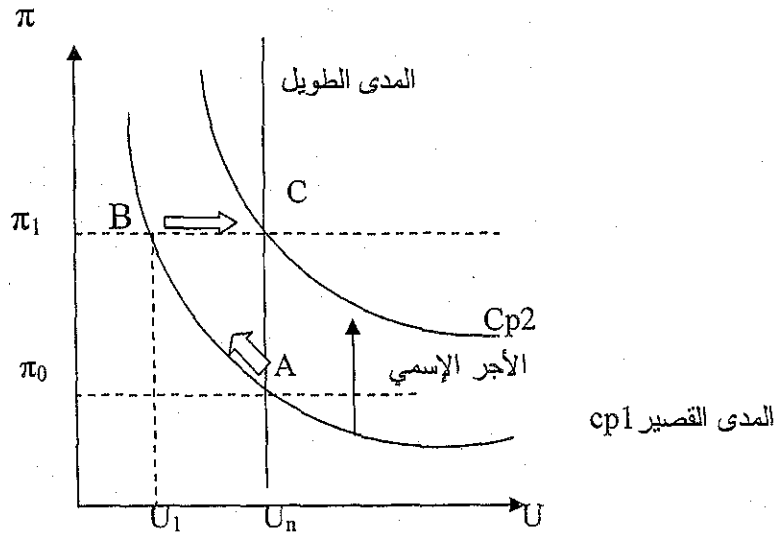

La source : Bernard Bernier et Yves Simon, initiation à la macroéconomie, 9e édition, dund , Belgique, 2007, p339

من الشكل 1-14 منحنى فليبس في المدى القصير CP_1 رسم من أجل استباق anticipation معدل تضخم ثابت في π_0. النقطة A تمثل كل من التضخم ملاحظ في π_0 و معدل البطالة في U_n، في هذه النقطة التضخم لم يتسارع بل تشارك مع معدل البطالة الذي هو معدل البطالة الطبيعي.

[1] البشير عبد الكريم، بناء نموج اقتصادي قياسي كلي على التشغيل وآفاقه المستقبلية في الجزائر، رسالة ماجستير،INPS، الجزائر،1997 ص 22.

إذا أردنا تخفيض من هذه البطالة فإن السلطات العمومية تقوم بإنعاش النشاط الاقتصادي بزيادة الطلب، بهذا الفعل نخفض من معدل البطالة إلى U_1 لكن نلاحظ أن التضخم ارتفع إلى π_1 بينما الاستباقات تبقى في π_0 ، الاقتصاد يمر من A إلى B و مسار A B على منحنى CP_1 . في النقطة B نلاحظ أن التضخم لا يساوي التضخم المسبق في π_0، و يرجع هذا إلى ارتفاع الأجور ، ويؤثر التضخم في π_1 بتخفيض الأجور الحقيقية، و يطالبون بزيادة أجورهم الإسمية ، إذن هذا الارتفاع في الدخل الحقيقي تدفع من طرف المؤسسات، إن نتائج هذا الارتفاع تتمثل في أن المؤسسات تقلص من الطلب على العمل و رجوع البطالة إلى المعدل الطبيعي و ينتقل الاقتصاد على مسار BC . و نجد مرة ثانية نقطة مهمة من البطالة و لكن معدل التضم يرتفع من π_0 إلى π_1. منحنى فليبس في المدى القصير ينتقل من CP_1 إلى Cp_2. بربط النقاط A و C نستطيع رسم منحنى فليبس في المدى الطويل و يكون هذا المنحنى عموديا و على اليمين.

جاء هذا التحليل ليبين مسؤولية سياسات إنعاش الطلب لتطور التضخم و البطالة

الفرع الثاني: نظرية البحث عن عمل:

ظهرت هذه النظرية خلال السبعينات،و هي تؤكد صعوبة توفر المعلومات في سوق العمل، و تفسر وجود كم هائل من المتعطلين بسبب بحثهم عن فرص عمل التي تحتاج إلى وقت طويل مع وجود وظائف شاغرة. كما تنظر هذه النظرية إلى أن زيادة معدلات البطالة هي سبب ترك الأفراد لوظائفهم و البحث عن فرص عمل أخرى مناسبة،و تفسر البطالة على أنها بطالة احتكاكية، أي اختيارية هذا من جهة، ومن جهة أخرى تقول أن رجال الأعمال يفضلون الاحتفاظ بالوظائف لبعض الوقت من أجل تشغيل أيدي عاملة كفئة، إلا أن هذه النظرية تعرضت إلى عدة إنتقادات منها[1]:

1) عدم اتفاق هذه النظرية مع الظواهر المشاهدة في الاقتصاد، فبالرغم من رغبة الأفراد في البحث عن عمل، يلاحظ أن الجانب الأكبر من البطالة يرجع إلى استغناء رجال الأعمال عن العمال.

[1]ـ د. علي عبد الوهاب نجا، مرجع سابق، ص47-48-49.

2) إن حظوظ الحصول على عمل جديد ترتفع في حالة عملهم و تقل في حالة بقائهم عاطلين.

الفرع الثالث: سوق العمل التعاقدي في الفكر الكينزي الجديد:

يرتكز سوق العمل التعاقدي على الاتفاقيات بين العمال و أصحاب العمل. إذ تتحدد على مستوى هذا السوق معدلات الأجر طويلة المدى. كما نميز في سوق العمل التعاقدي نظريتان أساسيتان ركز عليهما التحليل الكينزي الجديد لتفسير ظاهرة الجمود الحقيقي للأجور في سوق العمل و هما: نظرية العقود الضمنية، و نظرية الأجر الكفاءة.

أولا: نظرية العقود الضمنية:

تقوم نظرية العقود الضمنية على أساس أن الاتفاقات المبرمة بين العمال وأصحاب العمل قد تكون غير رسمية أو ضمنية. معناه أنه ليس من الضروري صياغة هذه الاتفاقات بشكل رسمي و مكتوب و هي تنطلق من أن الأجور لا تنتقل نحو الأعلى أو الأسفل عند انخفاض الطلب على العمل و ذلك راجع إلى مايلي[1]:

• الأجور لا تتطور بدلالة تغيرات الطلب على العمل, ذلك لان المستخدمين يقدمون عقود للعامل تضبط تقلبات قيمة المنتوج خلال الدورة الاقتصادية.

• عندما ترتفع أسعار المنتوج فان الأجور تبقى تحت قيمة منتوج العمال, والمستخدمون يحتفظون بالفرق كقسط تأمين, أما في حالة الظروف الأقل إنعاشا يقوم المستخدم بتعويض العمال و ذلك بتقديم نسبة معينة منزوعة من هذا الإيراد المؤمن.

• للمؤسسات موقف حيادي اتجاه الخطر, فهي تهتم بالمجموع الكلي للأجور المقدمة خلال عدة فترات. بالتالي فهي على استعداد لتسوية كافة التقلبات التي يمكن أن تطرأ, بينما ينفر العمال من هذه الخطر و يفضلون أجرا ثابتا.

ترتبط هذه النظرية بأعمال مؤسسيها و أبرزهم[Azariadis Bailly(1974) (1975), Gordon (1974). بفضل هذه النظرية استطاع المفكرون إرساء أولى المحاولات المتعلقة بالاقتصاد الحديث للعمل.

[1] David Marssden, Marché du travail, économica, Paris, 1998, p9

تفترض نظرية العقود الضمنية أن العمال على غير استعداد لتحمل مخاطر هذه العقود. خاصة تلك التي تتعلق بعدم استقرار الأجر الممنوح من طرف صاحب العمل, و من الانتقادات الموجهة لهذه النظرية نجد أن:

• هذه النظرية تبين للكينزيين الجدد بأنها عاجزة عن تفسير البطالة الكينزية, بل تكتفي بإظهار دور و فعالية العقود الثابتة بدلا من الدخول المتغيرة.

• هذه النظرية لم تستطع تفسير أسباب انهيار الاقتصاد العالمي الذي حدث خلال السنوات (1929-1933), بل اكتفت بتوضيح اهتمام العمال بالدخل الحقيقي و درجة استقراره و ليس بالدخل النقدي.

•هذه النظرية لم تستطع تفسير إصرار العمال على ربط أجورهم النقدية بالأرقام القياسية للأسعار.

ثانيا: نظرية الأجر الكفاءة:

تقوم هذه النظرية على أن إنتاجية العامل تتوقف على مستوى الأجر الحقيقي. حيث يعتبر Leibenstein ان انتاجية العامل الواحد هي دالة متزايدة في الأجر الحقيقي في كتابه"Back- wardness and Economic Growth" الذي صدر في 1957، أي أن رجال الأعمال يقومون بدفع الأجور للعمال أعلى من الأجور التوازنية في السوق و ذلك بتشجيع العمال لزيادة إنتاجهم مما يزيد من عرض العمال لقوة عملهم،و أسباب رفع الأجور بالنسبة لرجال الأعمال هي[1]:

• الرغبة في جلب العمال ذي المهارات العالية.

• تشجيع العمال على البقاء.

• زيادة إنتاجية العمل، و هذا باعتبار أن الأجر المرتفع يحفز العمال إلى عدم تضييع الوقت و عدم التغيب و بدل جهود كبيرة لزيادة الإنتاج.

[1] - شلالي فارس، دور سياسة التشغيل في معالجة البطالة خلال 2001-2004 مع محاولة اقتراح نموذج إقتصادي للتشغيل 2004-2009، رسالة ماجستير في العلوم الإقتصادية ،جامعة الجزائر، الجزائر،2004-2005 ص 28

الفرع الرابع: نظرية الاختلال:

ظهرت هذه النظرية على يد الاقتصادي الفرنسي E.Malinvaud ، حيث قامت برفض فرضية مرونة الأجور و الأسعار للكلاسيك، و تبنت فرضية جمود الأجور و الأسعار في المدى القصير و هذا راجع إلى عجزهما في التغير بسرعة بما يضمن توازن سوق العمل و هنا تزيد الكمية المعروضة عن المطلوبة منها، و يقع سوق العمل في اختلال و من ثم ظهور بطالة إجبارية، وهنا تتفق مع النظرية الكينزية. إلا أن تحليلها لظاهرة البطالة يشمل السوقين معاو هما سوق العمل و سوق السلع، من خلال العلاقة المتشابكة بينهما و ينجم عنها نوعين من البطالة[1]:

أولا: البطالة الكلاسيكية:

ونعني بها وجود فائض في عرض العمل مع وجود فائض في الطلب في سوق السلع و الخدمات بسبب ارتفاع الأجور الحقيقية للعمال مما يدفع رجال الأعمال إلى عدم زيادة تشغيل الأيدي العاملة، و بالتالي عدم زيادة عرض السلع بسبب انخفاض ربحية الاستثمار، و هذا ما يوضحه الشكل التالي:

الشكل (1-15): البطالة الكلاسيكية وفقا لنظرية الاختلال

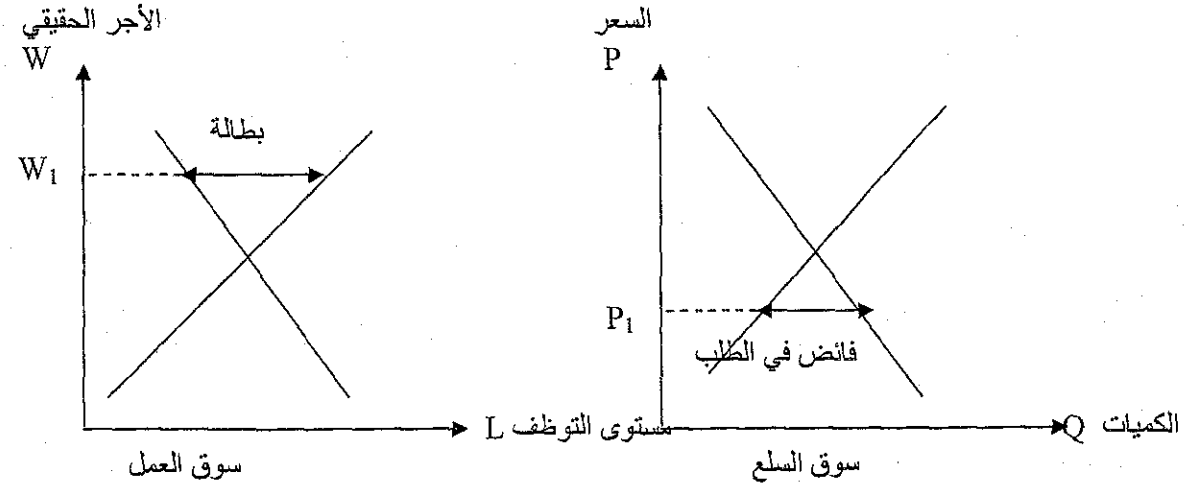

المصدر: علي عبد الهاب نجا، مشكلة البطالة و أثر برنامج الإصلاح الاقتصادي عليها -دراسة تحليلية تطبيقية- الدار الجامعية الإسكندرية مصر 2005ص52

[1]- د. علي عبد الهاب نجا، مرجع سابق، ص 51-52-53.

وتعني وجود بطالة بسبب نقص التشغيل الناتج عن قصور في الطلب الفعال في التحليل الكينزي، و تتميز هذه الحالة بوجود فائض في العرض في كلا من السوقين العمل، و السلع و الخدمات، بسبب قصور الطلب في سوق السلع. مما يدفع برجال الأعمال إلى التقليل من تشغيل العمال نظرا لوجود فائض في الإنتاج و هذا ما يوضحه الشكل :

الشكل(1-16) البطالة الكينزية وفقا لنظرية الإختلال

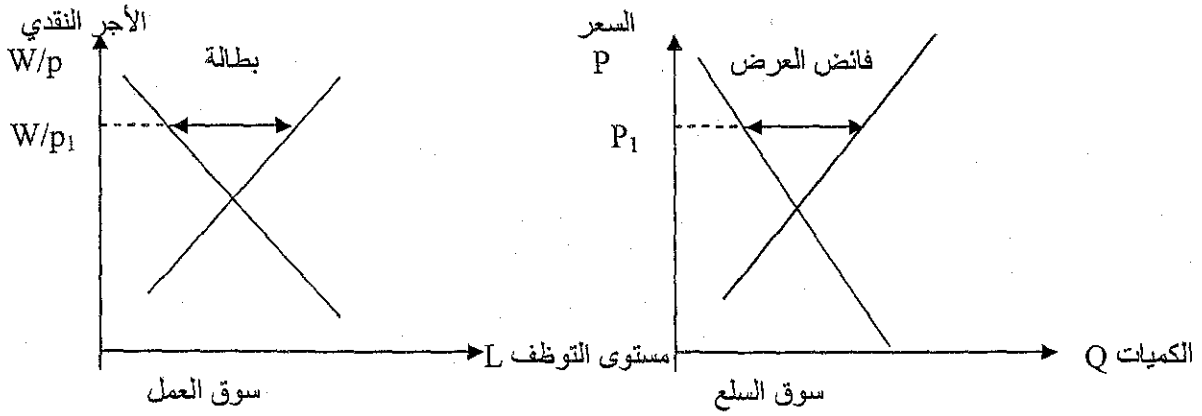

المصدر: علي عبد الهاب نجا مشكلة البطالة و أثر برنامج الإصلاح الاقتصادي عليها -دراسة تحليلية تطبيقية- الدار الجامعية الإسكندرية مصر 2005ص53

و لقد استطاع الاقتصادي الفرنسي E. Malinvaud [1] من خلال كتابه « Réexamen de la théorie du chômage, 1980 » – التمييز بين الحالات الثلاث الأكثر واقعية و هي: البطالة الكينزية، الكلاسيكية و التضخم المكبوح:

الجدول رقم 1-1: يوضح البطالة الكينزية، الكلاسيكية و التضخم المكبوح

	سوق العمل	
سوق السلع	زيادة العرض	زيادة الطلب
زيادة العرض	بطالة كينزية	
زيادة الطلب	بطالة كلاسيكية	التضخم المكبوح Inflation contenue

Source :guy caire, économie du travail, collection « Amphi économie » dirigée par Marc Montoussé, juillet 2001, p156.

[1] Guy Caire, économie du travail, collection « Amphi économie » dirigée par Marc Montoussé, juillet 2001, p156.

كما أن هذه النظرية ذمجت بين التحليل الكلاسيكي و التحليل الكينزي للبطالة، و قالت أن هذه الأخيرة لا تفسر من خلال طبيعة الاقتصاد و إنما حسب الإختلالات التي تعاني منها الأسواق المختلفة،إلا أن هذه النظرية تبدوا منطقية إلا أنها لا تخلوا من بعض الانتقادات:

أ) تحليلها يقتصر على المدى القصير.

ب) تفترض تجانس عنصر العمل الذي يؤدي بها أن تفرق بين البطالة الكينزية و البطالة الكلاسكية، وعلاج كل واحد منها، و لكن في الواقع إختلاف في عنصر العمل الذي يؤدي بنا إلى تزامن البطالة الكينزية و الكلاسكية معا، مما يصعب علاجها.

الفرع الخامس: نظرية تجزئة سوق العمل:

جاءت هذه النظرية بإسقاط فرضية تجانس وحدات عنصر العمل و تفسير أسباب ارتفاع معدلات البطالة على أيدي المفكرين M.Piore و P.B.Doeringer من خلال قيامهما بدراسة ميدانية لسوق العمل الأمريكية في الستينات التي تفسر أن قوة العمل الأمريكية تتعرض لنوع من التجزئة على أساس العرق و النوع و السن و مستوى التعليمي. و على هذا الأساس تفترض هذه النظرية وجود نوعين من السوق و كذلك أن عنصر العمل لديه القدرة على الانتقال و التحرك داخل كل سوق،و لا يتحقق له ذلك خلال السوقين و ذلك لاختلافهما من حيث خصائص الأفراد و الوظائف كل منهما[1]:

أ) السوق الرئيسي: هذا السوق يمثل مؤسسات كبيرة الحجم التي تستخدم فنونا إنتاجية كثيفة رأس المال و أيدي عاملة من الدرجة العالية من المهارة و يتميز هذا السوق بفرص عمل جيدة و أجور مرتفعة من أجل استقرار الطلب على منتجاتها.

ب) السوق الثانوية: و هو سوق المؤسسات صغيرة الحجم التي تكثف من عنصر العمل وتتسم بأيدي عاملة أقل مهارة و بأجور منخفضة هذا ما يدفعهم إلى عدم الاستقرار

[1]– د.علي عبد الوهاب نجا ،:مرجع سابق، ص 56.

بسبب تأثره بالتقلبات الاقتصادية و هذا ما يجعل العمال في هذا السوق أكثر عرضة للبطالة.

كما أضاف M.Piore أن هناك تفرقة داخل السوق الرئيسي بين سوق رئيسي عالي و سوق رئيسي متدني[1] :

- سوق رئيسي عالي: يتميز بمناصب شغل ذو مستوى عالي في تكوينها، و حركية عالية من عمل لآخر، و من مؤسسة لأخرى.
- سوق رئيسي متدني: مشكل من هيكل أجور التقليدي، نظام ترقية داخلي متطور. استقرار قوي للشغل، تكوين أساسي و تقني ناقص.

الفرع السادس: التفسير التكنولوجي للبطالة:

يتمثل هذا التفسير في أفكار (N.Kondratieff)و(J.A.shumpeter) [2] عند تفسيرهما للدورات الاقتصادية حيث لاحظا أن العامل التكنولوجي أصبح يلغي الكثير من الوظائف و المهن، مما يؤدي إلى تسريح العمال لكون المبتكرات الجديدة موفرة للوقت و التكاليف،موفرة لعنصر العمل، ترفع من مستوى إنتاجية العمل، إضافة إليه بما تتوفر من دقة و جودة الإنتاج. و يران أن التكنولوجيا هي ثمن مؤقت يجب أن يتحمله المجتمع في سبيل تحقيق تقدمه الاقتصادي.و لا يمكن لإعانات البطالة و برامج الضمان الاجتماعي أن تلعب دورا في زيادة الطلب الفعال، خصوصا في ظل عجز موازنة الدولة و كذا عدم قدرة الخدمات لاستعاب فائض العمالة الناتج عن استخدام التكنولوجيا و إحلال الآلة مكان العامل. إلا أن الاتجاه الحالي يرمي إلى توسيع قطاع الخدمات لكل المجتمعات،و في كافة الأنشطة الاقتصادية بما فيها قطاع التجارة الخارجية....

---

[1]- شلالي فارس دور سياسة التشغيل في معالجة البطالة في الجزائر خلال فترة 2001-2004 كلية العلوم الإقتصادية و علوم التسيير جامعة الجزائر- الجزائر- ص 33

[2]– رمزي زكي، مرجع سبق ذكره، ص 369.

بعد سرد النظريات الاقتصادية المفسرة للبطالة، اتضح أن هناك جدل قائم بين الاقتصاديين فيما يتعلق في هذا الموضوع. فالكلاسيك يرون أن سوق العمل في حالة توازن باستمرار و الناتج هو دائما عند مستوى التشغيل الكامل و هذا غير مقبول،حيث إذا كان الناتج عند مستوى أقل من مستوى التشغيل الكامل،فإن هناك عمال يرغبون في العمل ولكنهم لا يجدون مناصب عمل .إلا أن الحقائق تكون أكثر تأييدا للتحليل الكينزي للبطالة،فزيادة الطلب الكلي المترتبة على إتباع سياسة مالية أو نقدية توسعية سوف تزيد من الإنتاج الحقيقي. إن هذه النظريات ليست الوحيدة في تفسير البطالة لأن هذا الموضوع هام في شتى المجالات الاقتصادية و الاجتماعية لهذا يحظى بدروس و أبحاث جديدة بأن هذه الظاهرة لاتفسر حسب طبيعة الاقتصاد و إنما حسب الإخلال الموجود في الأسواق.

خلاصة الفصل:

من خلال دراستنا لسوق العمل، و مؤشراته و محددات العرض و الطلب على العمل، وتوازن هذه سوق الذي يكمن في تساوي العرض العمل مع الطلب عليه ،يمكننا القول أن أي اختلال في هذه السوق، خاصة عند ارتفاع العرض عن الطلب، يؤدي حتما إلى ظاهرة البطالة.

لم يستطع الاقتصاديون إعطاء مفهوم موحد و مدقق للبطالة، لهذا تعددت مفاهيمها، و اختلفت طرق قياسها من دولة لأخرى، كما أن للبطالة عدة أشكال و أنواع، و من خلال معرفتنا لأنواعها يمكننا تشخيص علاجها.

كما رأينا في هذا الفصل اختلاف وجهات النظر الاقتصاديين فيما يخص تحليل و تفسير البطالة، فنجد الكلاسيك يربطون البطالة بالسكان و النمو الاقتصادي، و اعتبرت الأجور الحقيقية متغيرا أساسيا في تحديد حجم العمالة. و افترض النيوكلاسيك المنافسة الكاملة و التوظف الكامل، لأن البطالة في رأيهم اختيارية. وفي المقابل يرى ماركس أن سبب البطالة يكمن في زيادة إنتاجية العمل في الأنظمة الرأسمالية.و يرى كينز أنه توجد حالة توازن متزامن في كلا من سوق السلع و الخدمات و سوق النقود، و أن للنقود دور رئيسي في الحياة الاقتصادية. وقد ربط الطلب على العمل بالأجر الحقيقي أما عرض العمل دالة للأجر الاسمي، فاستبعد فكرة الأجور كسبب للبطالة، و استبدلها بآلية الأسعار، بالنظر إلى توقعات المستثمرين للطلب الحقيقي لحجم الإنتاج و اليد العاملة للوصول إلى مستوى التوظيف الكامل .

و تأكدت العلاقة بين الأسعار و البطالة من خلال منحنى فيلبس، بوجود علاقة عكسية بين الأجور الاسمية و معدل البطالة، و بعد تطوير هذه الفكرة تم التوصل إلى أن هناك علاقة عكسية بين التضخم و البطالة، و أن علاج البطالة يكون بقبول معدل تضخمي معقول. كما جاءت المدرسة النقدية مبرزة أهمية السياسة النقدية في محاربة البطالة، و عدم تدخل الدولة في تحديد الأسعار و لا في سوق العمل.

و شمل التفسير الحديث للبطالة في تعديل النظريات السابقة و جعلها أكثر واقعية من خلال التحليل الجزئي و الكلي. إذ أنها تركز على الوظيفة في حد ذاتها من خلال ما تقدمه من امتيازات للعامل، كما ميزت بين مختلف الأسواق الداخلية للعمل، من حيث

الأجور، و الاستقرار الوظيفي، و المستوى التعليمي ..إلخ. كما كشفت عن أسباب الركود الإنتاجي، إذ أن نقصه يتفق مع البطالة الكلاسيكية، و الفائض به يتفق مع البطالة الكينزية.

و مدى تأثير البطالة على لاقتصاد من ضياع في القوة العاملة ونقص في الناتج الوطني وما تسببه من إختلالات في الاقتصاد و عدم الوصول به إلى التوازن الكلي و مستوى التوظيف الكامل، و هي تؤثر كذلك على المجتمع مخلفة أزمات اجتماعية كانتشار ظاهرة الفقر ، و الجرائم ،و التسرب المدرسي..إلى غير ذلك.

الفصل الثاني

دراسة البطالة و التشغيل في الجزائر

مقدمة:

بدأت إشكالية البطالة في الجزائر تعرف أبعادا خطيرة بعد تدهور أسعار النفط عام 1986 مما جعل الاستثمارات تتقلص، وأصبحت أغلب المؤسسات لا تستطيع حتى تغطية الكتلة الأجرية لعمالها وخاصة ابتداء من السنة سابقة الذكر، ثم كانت أحداث 05 أكتوبر 1988 التي أبرزت هشاشة منظومة التشغيل والإنتاج والمنظومة التربوية. و لهذا قررت الجزائر تغيير نظامها الاقتصادي و التوجه نحو اقتصاد السوق ، و من أجل تحقيق هذا قامت الجزائر بعدت إصلاحات اقتصادية . و بدعم من الصندوق النقد الدولي تبنت الجزائر برامج تحقيق الاستقرار والتكيف الهيكلي التي بدأت عام 1994، و لقد حقق عدة نتائج إيجابية على مستوى التوازنات الكلية و الاستقرار الاقتصادي خاصة في مجال النمو الاقتصادي الذي سجل معدل 3% سنة 1999 انخفاض التضخم و حققت فائض في الميزانية العامة . رغم هذه النتائج الإيجابية إلا أنه سجل نتائج سلبية التي أثرت على الجانب الاجتماعي بالدرجة الأولى و على الجانب الاقتصادي ،فمن خلال التسريح المستمر للعمال و غلف بعض المؤسسات الاقتصادية العمومية و خوصصة المؤسسات العمومية التي كان من شروط الصندوق النقد الدولي، أدت إلى تفاقم ظاهرة البطالة إلى إن وصل معدلاتها بحوالي 30 % في نهاية التسعينات. و للتخفيف من حدة الظروف الاجتماعية و الاقتصادية، فقد بدأت الحكومة في أبريل عام 2001 برنامجا للإنعاش الاقتصادي لعام 2001-2004 مستخدمة عائدات البترول غير المتوقعة لتعزيز الطلب الإجمالي وخلق وظائف من خلال استثمار الأموال العامة في البنية الأساسية ودعم الإنتاج الزراعي والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة. ثم برنامج تكميلي.

لهذا قسمنا هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث أساسية وهي:

- **المبحث الأول: دراسة سوق العمل في الجزائر**
- **المبحث الثاني: دراسة وضعية البطالة في الجزائر خلال الفترة 1962-2007**
- **المبحث الثالث: السياسات المنتهجة لمكافحة البطالة في الجزائر**

المبحث الأول:دراسة سوق العمل في الجزائر:

يتطلب تحليل سوق العمل في الجزائر في فترة التسعينات على مستوى الاقتصادي الكلي، فهم المحيط الذي تطور فيه هذا السوق. لأن العرض و الطلب في سوق العمل يتوقف على المحيط الاقتصادي و الاجتماعي و السياسي و الثقافي المؤثر فيه.

إن دراسة سوق العمل في الجزائر وتداعياته وآفاقه المستقبلية تبرز لنا الطابع الهيكلي للبطالة التي ازدادت تفاقما من خلال الإصلاحات ومست ثلث السكان زيادة على تدهور المداخيل والقدرة الشرائية للأسر. ولهذا قسمنا هذا المبحث إلى :

- ❖ المطلب الأول: تطور سوق العمل في الجزائر
- ❖ المطلب الثاني: هيكل القوى العاملة و العاطلة عن العمل.

المطلب الأول: تطور سوق العمل في الجزائر

الجدول(2-1): تطور سوق العمل في الجزائر بين سنة 1990-2001

السنة	الطلب على العمل	عرض العمل	التوظيف المحقق		
			التوظيف الدائم	التوظيف غير دائم	المجوع
1990	229 845	78 783	33 055	27 443	60 498
1991	158 875	53 922	19 382	22 837	42 219
1992	170 709	44 815	14 752	21 916	36 668
1993	153 898	43 031	15 173	20 258	35 431
1994	142 808	44 205	12 806	24 179	36 985
1995	168 387	48 695	11 578	29 885	41 463
1996	134 858	36 768	6 134	25 976	32 110
199	163 800	27 934	5 090	19 740	24 830
1998	166 299	28 192	3 926	22 638	26 564
1999	121 309	24 726	3 727	18 650	22 377
2000	101 520	24 533	3 014	19 201	22 215
2001	99 913	25 662	3 191	20 505	23 696

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات ONS لمختلف السنوات على موقع الإنترنيت www.ons.dz

تطور سوق العمل في الجزائر من ١٩٩٠-٢٠٠١

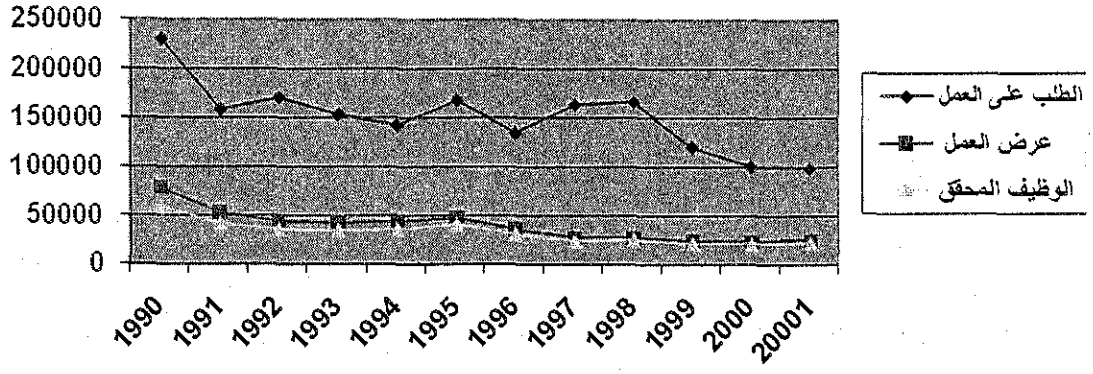

المصدر:من إعداد الباحثة اعتمادا على إحصائيات الجدول المذكور أعلاه

من خلال الجدول نلاحظ فرق كبير بين طلبات العمل و العرض خاصة في التسعينات، في سنة 1990 كان 845 229 طالب للعمل و العرض لم يتجاوز 783 78 منصب شغل أي عجز يقدر ب 151062 منصب شغل لم يتحقق منها سوى 60498 منصب شغل منها 33055 منصب دائم و 27443 منصب مؤقت. أما في سنة 2001 فالطلب على العمل قد انخفض 99913 منصب عمل و العرض 25662 منصب عمل و العمل المحقق بلغ 23696 و أغلبه مناصب شغل مؤقتة حوالي 20505 منصب.

كما نرى أيضا أن الطلب على العمل من طرف الأفراد قد انخفض من سنة لأخرى حيث كان سنة 1990 ،229845 شخص وسجل 99913 شخص سنة 2001 و يرجع سبب هذا الانخفاض إلى أن الأفراد العاطلين عن العمل لم يسجلوا أنفسهم في مكاتب العمل، و ذلك لإدراكهم عن قلة مناصب الشغل.

كما نلاحظ أيضا أن مناصب الشغل المحققة أيضا هي في انخفاض و أغلبيتها مناصب غير دائمة خاصة بعد قيام الجزائر بالإصلاحات الهيكلية أي بعد سنة 1994، ففي سنة 1990 سجلت 60498 منصب(33055 منصب دائم و 27443 منصب غير دائم)، وفي 2001 سجلت 23696منصب(3191 منصب دائم و 20505 منصب غير دائم).

عرف تطور سوق العمل خلال الفترة 1990-2000، أربعة مراحل متميزة من حيث النشاط.

تدرج المرحلة الأولى ضمن ما يسمى بنظام التعديل الإرادي[1] لسوق العمل و هي تمتد من 1986 إلى 1993 ، أما المرحلة الثانية 1994 إلى غاية 1997 تدخل ضمن إجراءات التعديل الهيكلي[2] ثم تلتها مرحلة التثبيت 1998 – 2000 منتهية بمرحلة الإنعاش الاقتصادي ابتداء من سنة 2000.

- الفترة 1990-1993:

إن التراجع في مستوى التشغيل خلال هذه الفترة، يعود إلى الضغط الديموغرافي للسنوات السابقة الذي لم يسمح لمناصب الشغل الجديدة أن تواكب عدد طالبي الشغل الجدد في سوق العمل.

يرجع كذلك إلى الظروف المجحفة للاقتصاد العالمي و التي فرضت بدورها على أصحاب القرار في الجزائر سلوكا سياسيا و اقتصاديا جديدا مبنيا على العقلانية و الحساب الاقتصادي عوض الديماغوجية و الارتجال. تبين حينها للمسئولين أن أول عنصر يجب تسييره تسييرا رشيدا هو عنصر العمل، حتى لا يشكل مصدر عبئ على المؤسسة الجزائرية.

نتج عن هذا التوجه و الذي أسرعته الأزمة البترولية لسنة 1986 انخفاض الكتلة العمالية الزائدة في المؤسسة العمومية.

في المقابل لتخفيف الضغط الاجتماعي الذي أصبحت بوادر انفجاره تظهر في الأفق و خاصة في عالم الشباب، قامت الحكومة الجزائرية في 1987 بإعداد برنامج لتشغيل الشباب، أحداث أكتوبر 1988 و التحولات السياسية لسنة 1990 حالت دون التطبيق الفعال له. و لم يكن بوسع الحكومة حينها أن تحد من الانخفاض في مناصب الشغل الذي صاحبه أيضا تدهور في القدرة الشرائية من جراء التحرير المتواصل للأسعار.

[1] Musette Saib et Hammouda Nacer Eddine., « **Evaluation des effets du PAS sur le marché du travail en Algérie Cahiers du CREAD n°46-47, 4ème trimestre 1998 et 1er trimestre 1999, pages 161-176**

[2] Musette Saib, Hamouda Nacer eddine; **ibid.**

حتى يتم تعديل منصب الشغل مع مردود المنصب، كان لزاما على القطاع الإنتاجي أن يتخلى على الكثير من مناصب الشغل، كما يظهر من الجدول الموالي:

الجدول2-3 :توزيع مناصب الشغل المفقودة حسب نوعية المؤسسة و نوعية النشاط الاقتصادي

	الزراعة	الصناعة	البناء و الأشغال العمومية	الخدمات
م ع إ EPE	**1648**	**24624**	**69726**	**20432**
النسبة المئوية	**1.42**	**21.15**	**59.89**	**17.32**
م ع م EPL	**1361**	**6622**	**52009**	**21221**
النسبة المئوية	**1.52**	**15.81**	**61.59**	**21.07**

Source :Ministère du Travail, 1998

استطاعت الجزائر، ابتداء من 1999 و مع انتهاء برنامج التعديل الهيكلي و برنامج التثبيت بانتهاء جدولة الديون (مارس 1998) و عودة أسعار البترول للارتفاع من جديد (ابتداء من السداسي الثاني من 1999) أن تعيد لاقتصادها التوازنات الكلية خاصة المالية منها(انخفاض في معدل التضخم من 30% في 1995 إلى 10 % في 1998 ، 2.64 % في 1999 ،حتى وصل إلى0.34% في 2000، احتياط الصرف الذي انتقل من 4.2 مليار دولار أمريكي في 1996 إلى 4.5 مليار دولار أمريكي في 1999 ثم 11.5 مليار دولار أمريكي في 2000 ، على مستوى الخزينة العمومية العجز فيها انتقل من 3% من الناتج المحلي الإجمالي إلى 0.5%). أصبحت التبادلات التجارية مع الخارج تحقق فائضا ابتداء من 1999 حيث بلغ 3.3 مليار دولار أمريكي حتى وصل إلى 11.5 مليار دولار في 2000[1] .

الوضعية المالية المريحة المحققة و التي ظهرت بوادرها جليا مع بداية القرن الجديد كما بين ذلك من قبل، انعكست إيجابا على سوق التشغيل، الذي بدأت فيه معدلات البطالة في الانخفاض حيث انتقلت من 29.29% في عام 1999 إلى 26.6% في 2002.

[1]- بوصافي كمال، حدود البطالة الظرفية والبطالة البنيوية في الجزائر خلال المرحلة الانتقالية، مرجع سابق ص173-174

إن سوق العمل الجزائري يعاني من اختلال في هياكله، و لهذا سوف نتطرق إلى دراسة خصائصه من حيث دراسة هيكل القوى العاملة و توزيعها و القوى العاطلة عن العمل.

المطلب الثاني: هيكل القوى العاملة:

تتمثل القوى العاملة في الجزائر جميع السكان النشطين الذين تتراوح أعمارهم بين 16سنة و64 سنة (الأشخاص الذين هم في سن العمل) و هم أفراد قادرين عن العمل و راغبين فيه و باحثين عن العمل. رغم أن الجزائر تتميز بنمو ديموغرافي ومعدّل الخصوبة taux de Natalité مرتفعا، إلا أن الفئة النشيطة فيها ضئيلة بسبب وجود أفراد قادرين عن العمل و غير راغبين فيه، كما يوضحه الجدول (2-4).

إن دراسة حجم الفئة النشيطة و معدل النشاط في سوق العمل أمر مهم باعتباره يعكس مستوى التطور الذي يبلغه البلد و معرفة أحوال سوق العمل من العرض و الطلب على العمل و من حيث حجم الفئة العاملة و المتعطلة عن العمل و ذلك للبحث عن الحلول للمشاكل التي تواجه سوق العمل ، و من خلال الجدول(2-4) نلاحظ أن معدل النشاط في الجزائر تبدو منخفضة إذ لا تمثل سوى ربع السكان و هذا راجع إلى:

- فتوّة التركيب العمري في الجزائر .
- ارتفاع معدلات التعليم في الطورين الثانوي و الجامعي و التكوين في مختلف التخصصات.
- عزوف فئة كبيرة من الشباب على تسجيل أسمائهم لدى مكاتب العمل.

بعد معرفة حجم الفئة النشيطة التي بدورها تنقسم إلى فئة مشتغلة occupée و فئة متعطلة عن العمل سوف نحاول معرفة حجم و كيفية توزع هذين الفئتين في سوق العمل الجزائري.

الجدول(2-4): تطور حجم السكان الإجمالي و حجم السكان النشطين خلال الفترة 1990-2007

السنة	حجم السكان الإجمالي	حجم السكان النشطين	معدل النشاط(%)
1990	25022000	5851000	23.3
1991	25643000	6085000	23.7
1992	26271000	6318000	24.0
1993	26894000	6561000	24.4
1994	27496000	6814000	24.7
1995	28060000	7561000	26.9
1996	28566000	7811000	27.3
1997	29045000	8072000	27.7
1998	29507000	8326000	28.2
1999	29965000	8589000	28.6
2000	30416000	8153000	26.8
2001	30879000	8568000	27.7
2003	31600000	8762326	27.7
2004	32080000	9469946	29.5
2005	32906000	9 492 508	28.8
2006	33481000	10 109 645	30.2
2007	33800000	9 968 906	29.5

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات ONS لمختلف السنوات على موقع الإنترنيت www.ons.dz

الشكل(2-2): تطور السكان النشطين بالنسبة للسكان الإجمالي

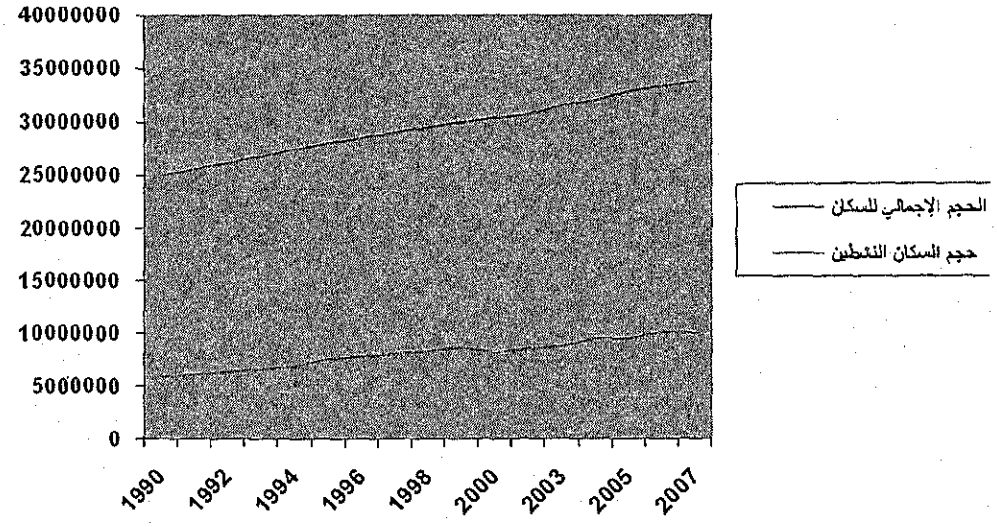

المصدر:من إعداد الباحثة اعتمادا على إحصائيات الجدول المذكور أعلاه

الفرع الأول: القوى العاملة المشتغلة populations occupées

منذ سنة 1990 عرفت الجزائر ارتفاع في عدد السكان المشتغلين_populations occupées إلا أن هذه النسبة تبقى ضئيلة و هذا السبب يعود إلى:

*انتهاج الجزائر لسياسة التعديل الهيكلي الذي نتج عنه سلبيات و المتمثلة في تسريح العمال و خوصصة بعض المؤسسات.

* نقص الاستثمارات المحلية و ضعف تواجد الاستثمارات الأجنبية .

الجدول(2-5) تطور القوى العاملة النشيطة في الجزائر منذ 1990-2007

السنة	1990	1994	1998	1999	2001	2003
المشتغلون	4695000	5154000	5993000	6073000	6228772	6684056
السنة	2004	2005	2006	2007		
المشتغلون	7798412	8044220	8868804	8534243		

المصدر: الديوان الوطني للإحصائياتONS لمختلف السنوات على موقع الإنترنيت www.ons.dz

الشكل 2-3: تطور القوى العاملة النشيطة في الجزائر منذ 1990-2007

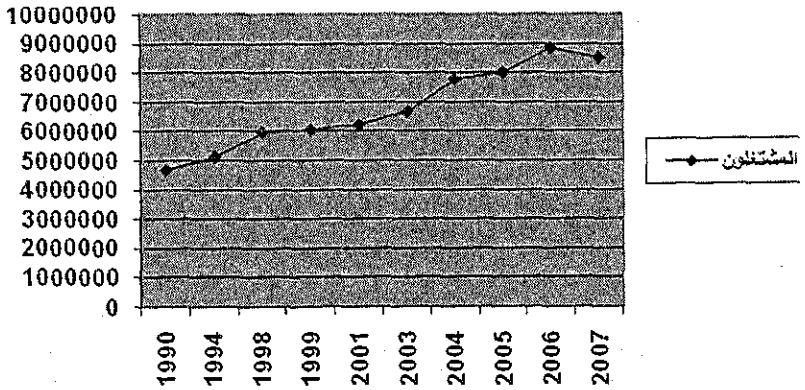

المصدر:من إعداد الباحثة اعتمادا على إحصائيات الجدول المذكور أعلاه

و من أجل فهم العمالة و خصائصها في الجزائر، يجب أن ندرسها حسب تصنيفات التالية:

1- توزيع العمالة حسب القطاعات الاقتصادية.

2- توزيع العمالة حسب المهنة.

3- توزيع العمالة حسب فئة العمر

4- توزيع العمالة حسب المناطق الجغرافية و حسب الجنس.

1-1- توزيع العمالة حسب القطاعات الاقتصادية:

إن دراسة توزيع العمالة حسب القطاعات من المعلومات الهامة لمعرفة اتجاه مسار التنمية الاقتصادية للبلد و ما هي القطاعات التي تمتص يد عاملة بكثرة و هذا ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول(2-6) توزيع العمالة حسب القطاعات الاقتصادية

القطاعات	الفلاحة		الصناعة		البناء و أشغال عمومية		تجارة و خدمات		المجموع
السنوات	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	
1985	990000	25.6	536000	13.8	661000	17.2	1681000	43.4	3868000
1986	1002000	25.6	537000	13.6	657000	16.7	1727000	44.1	3923000
1987	1003000	23.6	654000	15.4	658000	15.5	1932000	45.5	4247000
1988	1003000	22	621000	13.6	820000	18	2114000	46.4	4558000
1989	1010000	22.7	602000	13.5	717000	16	2139000	47.8	4468000
1990	970000	21.1	670000	14.6	683000	15	2256000	49.3	4579000
1991	1140000	23.4	715000	14.7	681000	14.3	2308000	47.6	4852000
1992	1150000	23.2	789000	15.9	613000	12.3	4222000	48.6	4974000
1996	1154000	20.6	748000	13.2	705000	12.6	3018000	53.6	5625000
2000	872880	15.3	826060	14.4	617357	10.8	3409692	59.5	5725919
2001	1312069	21.0	861119	13.8	650012	10.4	3405572	54.6	6228772
2003	1412340	21.1	804152	12.0	799914	11.9	3667650	54.8	6684056
2004	1617125	20.7	1060785	13.6	967568	12.4	4152934	53.2	7798412
2005	1380520	17.2	1058835	13.2	1212022	15.1	4392844	54.6	8044220
2006	1609633	18.1	1263591	14.2	1257703	14.2	4737877	53.4	8868804
2007	1170897	13.6	1027817	12.0	1523610	17.7	4871918	56.7	8594243

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات (2000-2007)على الموقع www.ons.dz و تقرير المجلس الاقتصادي و الاجتماعي

الشكل 2-4: توزيع العمالة حسب القطاعات الإقتصادية

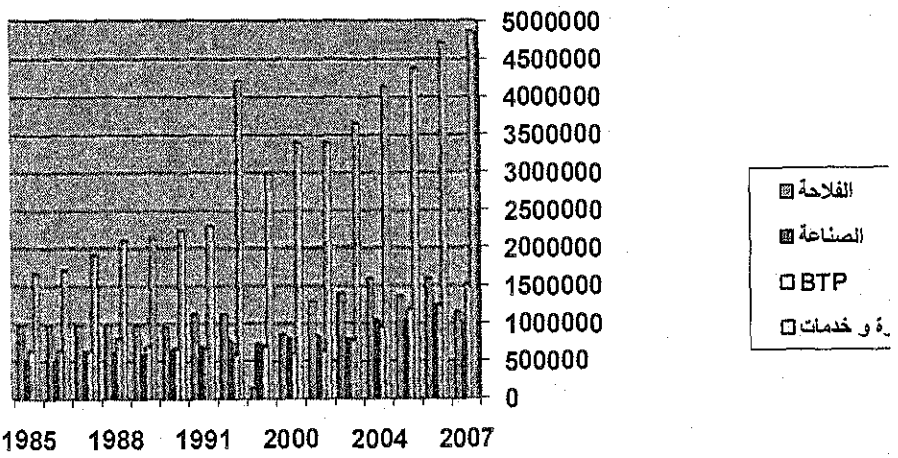

المصدر:من إعداد الباحثة اعتمادا على إحصائيات الجدول المذكور أعلاه

من الجدول2 –6 نلاحظ أن قطاع التجارة و الخدمات يستقطب يد عاملة كبيرة مقارنة بالقطاعات الأخرى ثم يليه القطاع الفلاحي أما القطاعين الصناعة الأشغال العمومية بدأت تخلق مناصب شغل منذ سنة 2004 أي بعد تطبيق سياسة الإنعاش الاقتصادي الذي يهدف للاستثمار في مجال البنى التحتية و السكن.

بالنسبة للقطاع الفلاحي نلاحظ أن نسبة يد العاملة به هي في انخفاض مستمر فسجل سنة 1985و 1986 25.6% من يد العاملة وبلغت 13.6% سنة2007 و هذا بسبب الهجرة الداخلية من الريف إلى المدينة التي شهدتها الجزائر،و كذلك الفوارق الموجودة بين المداخيل مقارنة بين قطاع الفلاحة و القطاعات الأخرى خاصة أن الجزائر انتهجت سياسة التصنيع و شجعت ذلك خلال المخططات التنموية.

أما بالنسبة لقطاع الصناعة فنشاهد أنه يحتل المركز الرابع بعد قطاع الأشغال العمومية و القطاع الفلاحي، و قطاع الخدمات. و أن نسبة يد العاملة فيه لم تتجاوز16% أي منذ سنة 1985 إلى 2007 فهي محصورة بين(12%–16%) رغم تركيز الجزائر على تنمية هذا القطاع و تخصيص له استثمارات كبيرة في المخططات التنموية التي قامت بها الجزائر من أجل النهوض بالتنمية الاقتصادية إلا أن ذلك لم يتحقق نتيجة الأزمة الاقتصادية سنة1986 و قيام الجزائر بالإصلاحات الهيكلية و المالية التي نتجت عنها تسريح عدد كبير من العمال، و إغلاق عدد كبير من المؤسسات العمومية.

أما قطاع الأشغال العمومية فقد عرف انخفاضا خاصة في سنوات التسعينات و بداية سنة 2001 التي بلغت فيها نسبة يد العاملة 10.4%، ثم بدأت في الارتفاع نظرا لتطبيق الجزائر لسياسة الإنعاش الاقتصادي الذي ركز على إعادة هيكلة البنى التحتية من طرقات و سكك حديدية.....الخ.

أما قطاع التجارة و الخدمات الذي سجل نسبة كبيرة من اليد العاملة ، كما تحتل المرتبة الأولى،وهذا يرجع إلى عوامل اقتصادية لأن الاستثمار في القطاع الصناعي يؤثر بالضرورة على قطاع الخدمات مما يؤدي إلى تطور نشاط الخدمات.

و بالتالي تلاحظ أن توزيع يد العاملة حسب القطاعات غير منطقي لأن نصف اليد العاملة المشتغلة تتمركز في قطاع غير منتج، أما القطاعات المنتجة التي تحقق الثروة تعاني من نقص في يد العاملة و هذا ما يؤثر على التنمية الاقتصادية للبلد.

1-2- توزيع العمالة حسب المهنة:

إن دراسة هذا النوع من التوزيع و نوع المهن المنتشرة في المجتمع يمكننا من معرفة النشاط الاقتصادي الذي يؤديه المجتمع و درجة التطور الذي يبلغها.

الجدول(2-7): يبين تطور العمالة حسب المهن

	رجال الأعمال و مستقلون		أجراء دائمون		أجراء غير دائمون		مساعدو الأسر		المجموع
	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	
1997	1597000	27.9	2693000	47.2	1072000	18.5	346000	6	5708000
2000	1673670	29.2	2668802	46.7	1115062	19.5	268385	4.6	5725919
2001	1826020	29.3	2570793	41.3	1306407	20.9	525552	8.5	6228772
2003	1855361	27.8	2829197	42.4	1515442	22.6	484057	7.2	6684056
2004	2471805	31.7	2902365	37.2	1784641	22.9	639602	8.2	7798412
2005	2183149	27.1	3076181	38.2	2202843	27.3	582046	7.2	8044219
2006	2846217	32.1	2900503	32.7	2429620	27.4	692463	7.8	8868803
2007	2515977	29.3	2908861	33.8	2679977	31.2	489428	5.7	8594243

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات ONS لمختلف السنوات على الموقع www.ons.dz

الشكل 2-5: تطور العمالة حسب المهن

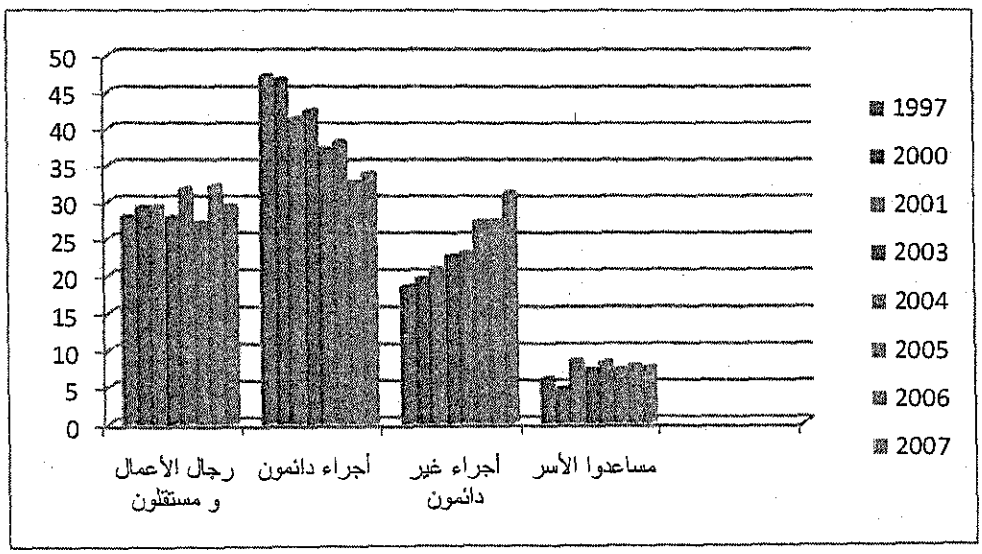

المصدر:من إعداد الباحث اعتمادا على إحصائيات الجدول المذكور أعلاه

من الجدول أعلاه نلاحظ أن نسبة الأجراء الدائمون في تناقص سنة بعد سنة ففي سنة 1997 كانت النسبة 47.2% و في سنة 2207 أصبحت% 33.8 بعكس الأجراء غير الدائمون فبنسبتهم في ارتفاع ففي سنة1997 كانت18.5% وأصبحت31.2%سنة 2007

حيث بلغ عدد الأجراء الدائمون 2908861 عامل مقابل 2679977 غير دائمون.و يرجع السبب في ذلك أن التشغيل في الجزائر في السنوات الأخيرة بدأ يعتمد على الطريقة غير الدائمة(تشغيل مؤقت).

أما فئة رجال الأعمال و المستقلين فهي أيضا تمثل نسبة مرتفعة حيث بلغت سنة 2006 32.1% و في سنة 2007 إلى 29.3%

1-3- توزيع العمالة حسب فئة العمر:

إن دراسة العمالة حسب الأعمار مهم من أجل التعرف على نوعية العمالة هل هي شابة أم لا؟ و الجدول التالي يبن ذلك:

الجدول(2-8): توزيع العمالة حسب فئة العمر

	2000	2003	2004	2005	2006	2007
أقل من20 سنة	315 797	341 538	469 538	393 147	469 379	385 352
%	5.5	5.1	6.0	4.88	5.3	4.5
24-20 سنة	766 709	851 363	1 123 794	1 129 925	1 201 696	1 194 515
%	13.4	12.7	14.4	14.0	13.5	13.9
29-25 سنة	896 217	1 036 461	1 275 676	1 357 067	1 360 371	1 477 470
%	15.6	15.5	16.3	16.8	15.3	17.2
34-30 سنة	873 100	1 041 010	1 157 632	1 217 917	1 305 236	1 292 775
%	15.2	15.5	14.8	15.4	14.7	15.0
39-35 سنة	741 846	977 556	1 054 982	1 055 709	1 253 100	1 086 317
%	12.9	14.6	13.5	13.1	14.1	12.6
44-40 سنة	662 844	807 590	880 621	950 859	1 205 074	1 080 505
%	11.6	12.1	11.3	11.8	13.6	12.5
49-45 سنة	581 368	651 461	704 841	743 339	825 347	804 121
%	10.1	9.7	9.0	9.2	9.3	9.3
54-50 سنة	323 948	495 958	562 296	615 927	622 754	630 888
%	5.4	7.4	7.2	7.6	7.0	7.3
59-55 سنة	281 757	243 577	315 166	337 505	346 483	389 470
%	4.9	3.6	4.1	4.2	3.9	4.5
أكثر من60	260 542	237 543	253 866	242 826	279 363	252 831
%	4.5	3.5	3.2	3.0	3.1	2.9
المجموع	5 725 921	6 684 056	7 798 413	8 044 220	8 868 804	8 594 243

المصدر: : الديوان الوطني للإحصائياتONS لمختلف السنوات على الموقع www.ons.dz

من الجدولأعلاه نلاحظ أن توزع العمالة في الجزائر حسب الأعمار أن الفئة الممتدة بين 25-29 سنة تمثل أكبر نسبة حيث بلغت سنة2007 17.2% ثم تليها الفئة الممتدة بين 30-34 سنة التي بلغت ايضا15% سنة 2007 ثم فئة 24-30 سنة ب13.9%. و هذا ما يؤكد أن العمالة في الجزائر تعتمد على فئة الشباب التي لا تتعدى أعمارهم 35 سنة على

الخصوص. كما نلاحظ أن نسبة العمالة ضئيلة في الفئات العمرية التي تتعدى 55 سنة ، و التي لا تتعدى 20 سنة.

1-4- توزيع العمالة حسب المناطق الجغرافية و حسب الجنس:

كما سبق لنا أن درسنا توزيع العمالة حسب القطاعات الاقتصادية، و حسب المهن ،و كذلك حسب الفئات العمرية الآن سوف ندرس توزيع العمالة حسب الجنس و حسب المناطق الجغرافية لمعرفة أي الجنسين أكثر عمالة و ما هي المنطقة التي تتوفر على مناصب شغل أكبر.و الجدول الموالي يبن ذلك:

الجدول(2-9) يبن توزيع العمالة حسب المناطق الجغرافية و حسب الجنس

المناطق		2001	2003	2004	2005	2006	2007
حضري	ذكور	2 934 016	3 131 440	3 606 996	3 972 245	4 287 719	4 244 247
	إناث	656 350	754 848	941 048	853 818	1 002 876	1 044 342
	المجموع	**3 590 366** %57,6	**3 886 288** %58.14	**4 548 044** %58,32	**4 826 121** % 60	**5 290 595** % 59,7	**5 288 588** % 61,5
ريفي	ذكور	2 411 207	2 619 591	2 832 162	2 898 103	3 084 221	3 003 120
	إناث	227 199	178 176	418 206	320 054	493 988	302 534
	المجموع	**2 638 406** %42,4	**2 797 768** %41.86	**3 250 368** 41,68%	**3 218 199** % 40	**3 578 209** % 40,3	**3 305 654** % 38,5
المجموع	ذكور	5 345 223 %85.8	5 751 032 %86.04	6 439 158 82,57%	6 870 348 % 85,4	7 371 939 83,1	7 247 367 % 84,3
	إناث	883 549 %14.2	933 024 %13.96	1 359 254 17,43%	1 173 873 % 14,6	1 496 864 16,9	1 346 876 % 15,7
	المجموع	**6 228 772**	**6 684 056**	**7 798 412**	**8 044 220**	**8 868 804**	**8 594 243**

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات ONS لمختلف السنوات على الموقع www.ons.dz

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن المناطق الحضرية تشمل نسبة كبيرة من اليد العاملة حيث نرى أنها لم تتراجع عن نسبة 57 % منذ 2001 وبلغت 61.5% سنة2007 مقابل 38.5% في الريف، وهذا راجع إلى تمركز المشاريع الاقتصادية في المدن، و كذلك الفرد الريفي المتعلم يتجه نحو المدينة من أجل إيجاد منصب عمل أكثر ملائمة لأن الريف لا يتوفر على مناصب شغل تلائمه.

كما أن فئة الذكور تستحوذ على نسبة كبيرة حيث بلغت 84.3% مقابل 15.7% من الإناث سنة2007 إلا أن نسبة فئة الإناث في ارتفاع.

من خلال دراستنا لتوزيع العمالة نرى أنه يوجد اختلال في توزيع العمالة، فحسب القطاعات نجد قطاع التجارة و الخدمات يستحوذ على اكبر نسبة من يد العاملة و هو قطاع غير منتج غرارا على القطاعات المنتجة التي تحتوي على نسبة قليلة من اليد

العاملة خاصة القطاع الصناعي. و أن مناصب الشغل المتوفرة أكثرها مناصب غير دائمة، و تمركز مناصب الشغل في المناطق الحضرية ،و هذا ما يؤثر سلبا على التنمية الاقتصادية و الاجتماعية خاصة في المناطق الريفية.

الفرع الثاني: القوى العاملة غير المشتغلة (البطالون): population en chômage

كما درسنا القوى العاملة المشتغلة الآن سوف ندرس القوى العاطلة عن العمل،البطالة التي تشكل المشكلة التي تفاقمت بعد قيام الجزائر بالإصلاحات الهيكلية،و إن تحديد هذه المشكلة يقتضي تصنيف البطالين حسب التصنيفات التالية:

- حسب فئة العمر
- حسب المناطق الجغرافية و حسب الجنس
- حسب المدة الزمنية
- حسب المستوى التعليمي

2-1- توزيع البطالين حسب فئة العمر:

الجدول(2-10): تطور البطالة حسب السن

	2001	2003	2004	2005	2006	2007
أقل من20سنة	393441 51,35%	329 136 49.08%	256 907 35,36%	205 417 34,3%	166 414 26,2%	175 245 31,3%
24-20 سنة %	687958 45,9%	666 872 %43.92	505 378 %31,02	481 169 29,9%	369 982 23,5%	421 404 26,1%
29-25 سنة %	578984 37,56%	509 289 32.95%	462 633 26,61%	398 779 22,7%	333 483 19,7%	393 024 21,0%
34-30 سنة %	280890 23,07%	245 568 19.09%	206 447 %15,13	176 666 12,7%	170 394 11,5%	187 488 12,7%
39-35 سنة %	155896 14,79%	133 532 12.02%	104 297 9,00%	84 257 7,4%	91 115 6,8%	93 151 7,9%
44-40 سنة %	93287 %11,21	75 108 8.51%	58 291 6,21%	43 096 4,3%	48 942 3,9%	48 364 4,3%
49-45 سنة %	66272 %10,33	62 516 8.76	41 583 %5,57	31 613 %4.1	28 415 3,3%	22 192 2,7%
54-50 سنة %	58163 %11,79	40 295 %7.51	24 577 4,19%	19 498 %3.1	255 44 3,9%	24 182 %3,7
60-55 سنة %	18169 %7,51	15 954 6.15%	1%1 422 3,50	7 791 2,3%	6 553 1,9%	9 613 2,4%
المجموع	2339449 27,30%	2 078 270 23.72%	1 671 534 17,65%	1 448 288 15,3%	1 240 841 12,3%	1374 663 13,8%

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات ONS لمختلف السنوات على الموقع www.ons.dz

من الجدول نلاحظ أن البطالة تمس بشكل كبيرة الفئة العمرية أقل من 25 سنة التي بلغت 57.4% سنة 2007 ثم تليها الفئة 25-29 سنة التي بلغت 21% في نفس السنة أي أن الشباب الأقل من 30سنة يعانون من مشكل البطالة و معظمهم من الشباب المتخرجين من الجامعة و من المعاهد التكوينية ولأول مرة يدخلون لسوق العمل لطلب شغل، و يرجع السبب لتفاقم مشكل البطالة في أوساط الشباب إلى مايلي:

- طبيعة الشهادات الجامعية و التكوين لا يتناسب مع احتياجات سوق العمل.
- نقص الخبرة و التجربة خاصة أن المؤسسات تطلب العاملين ذوي الخبرة و الشاب المتخرج ليست له أي خبرة فيلجأ غالبا إلى الهجرة و هو ما تعاني منه البلد من هجرة الأدمغة.
- فئة الشباب تمثل الفئة الأكبر في المجتمع الجزائري و هو ما يجعل البطالة تتركز خاصة في هذه الفئة.

2-2-توزيع القوى العاطلة عن العمل حسب المناطق الجغرافية و حسب الجنس:

الجدول(2-11) :يبن توزيع البطالة حسب المناطق الجغرافية و حسب الجنس

المنطقة		2003	2004	2005	2006	2007
حضري	ذكور	995 969	790726	656 378	588 196	653 238
	إناث	227 150	203644	178 678	189 170	225 071
	مجموع	**1 223 119 58.85%**	**994 371 %59,5**	**835 056 57,7%**	**777 366 62,6%**	**878 309 63,9%**
ريفي	ذكور	763 964	579688	542 697	400 093	418 737
	إناث	91 187	97475	70 535	63 383	77 588
	مجموع	**855 151 41.15%**	**677163 40,5%**	**613 232 42,3%**	**463 475 37,4%**	**496 324 36,1%**
المجموع	ذكور	1 759 933 %84.68	1 370 415 82%	1 199 074 82,8%	988 288 79,6%	1 071 975 78%
	إناث	318 337 15.32%	301119 18%	249 213 %17,2	252 553 %20,4	302 659 22%
	مجموع	**2 078 270**	**1 671 534**	**1 448 288**	**1 240 841**	**1 374 633**

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات على الموقع www.ons.dz

نلاحظ من خلال الجدول أن البطالة في المناطق الحضرية أكبر من المناطق الريفية حيث بلغت 63.9% في المناطق الحضرية مقابل 36,1% في المناطق الريفية سنة 2007،كما أن نسبة البطالة عند الرجال أكبر من نسبة النساء حيث بلغت بسبة البطالة عند الرجال سنة 2007 78% (60.9% في المنطق الحضرية و 39.1% في المناطق الريفية) مقابل

22% عند النساء منها(74.4% في المناطق الحضرية و 25.6% في الريف).إلا أن البطالة عند الرجال في انخفاض حيث كانت 84.68% سنة 2003 وأصبحت 78% سنة 2007 عكس النساء التي بدأت النسبة ترتفع حيث كانت 15.32% سنة 2003 وبلغت 22% سنة 2007.

إن التفسير الوحيد لهذه النسب هو أن كلا من الريف و المدينة عانيا من شبح البطالة. حيث حدث نوع من الهجرة الداخلية نحو المدن في البلاد، فالتعطل الذي يسود سواء الرجال أو النساء في الريف يمكن تقسيمها إلى ثلاثة أقسام[1]:

- قسم متعطل تعطلا موسميا، نظرا لاعتماد الفلاحة الجزائرية على الأمطار مع قلة الاعتماد على الري.
- قسم متعطل تعطلا سافرا و كاملا(بطالة ظاهرة)
- قسم متعطل تعطلا مقنعا(خفيا),كان من المفروض تشغيله خارج القطاع الفلاحي .

أما التعطل الذي يسود القوى العاملة في المدن الجزائرية تنقسم إلى عدة أقسام أهمها :

- قسم متعطل تعطلا سافرا و كاملا (بطالة سافرة).
- قسم متعطل تعطلا مقنعا(خفيا) (بطالة مقنعة).
- قسم متعطل تعطلا هيكليا (بطالة هيكلية).

2-3-توزيع البطالين حسب المدة الزمنية:

إن تحديد مدة البحث عن منصب عمل يساعدنا على تسليط الضوء على فئة البطالين بصورة أوضح و علاقتها بسوق العمل بشكل عام،و هذا ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول(2-12): توزيع البطالين حسب المدة الزمنية

مدة البحث	العدد	%
سنة واحدة	807 870	38.87
سنتين	425 540	20.48
ثلاث سنوات	285 835	13.75
أربع سنوات	170 280	8.19
خمس سنوات	388 745	18.71
المجموع	2 078 270	100

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات على الموقع www.ons.dz إحصائيات 2003

[1]-محمد حسن بهلول، القطاع التقليدي في الزراعة الجزائرية، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر ، 1985 ،ص283

الشكل 2-6: توزيع البطالين حسب المدة الزمنية

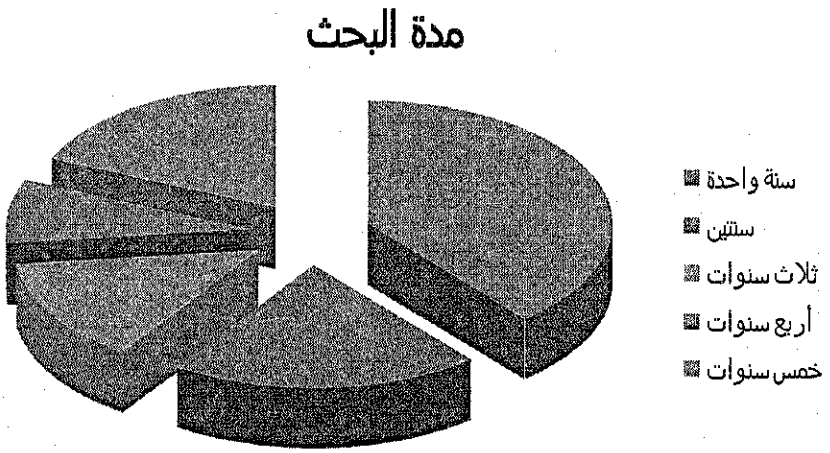

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على إحصائيات الجدول المذكور أعلاه

من الجدول يتضح لنا أن حوالي 38.87% من مجموع البطالين يتواجدون في حالة بطالة منذ سنة حسب تعداد سنة 2003 و حوالي 18.71% يتواجدون في حالة بطالة منذ 5 سنوات فأكثر كل هذه المؤشرات ما هي إلا دلالة على صعوبة الحصول على مناصب الشغل من طرف الأفراد العاطلين و على امتداد المدّة الزمنية المستغرقة في الحصول على الشغل، و هذا يعني أن البطالة في الجزائر هي بطالة طويلة الأجل.

2-4- تصنيف البطالة حسب المستوى التعليمي:

الجدول (2-13) :توزيع نسب البطالين حسب المستوى التعليمي

مستوى التعليمي	1985	1989	1991	1995
الإبتدائي	43.3	27.9	24.8	25.8
المتوسط	28.6	34.3	29.8	29.9
الثانوي	6.5	14.9	25.5	20.3
الجامعي	0.6	2.8	5.8	4.4
دون تعليم	21.0	20.1	14.1	7.3
التكوين المهني	-	-	-	11.3

المصدر: التقرير العربي الموحد 1996(للسنوات 1985,1989,1991)ص171 للسنوات 1985، 1989، 1991أما سنة 1995 من « Activité, l'emploi et le chômage en Algérie, enquête sur la mesure des niveaux de vie 1995 »,1996, ONS, P4

يتضح من الجدول أن أكبر نسبة بطالة سجلها المستوى الثانوي فما فوق حيث تجاوزت 36% سنة 1995 بينما كانت حوالي 17.7% سنة 1989، و أما بالنسبة لفئة بدون تكوين

انخفضت نسبة البطالة لديهم بعدما كانت 21% سنة1985 صارت 7.3%سنة 1995، ويرجع ارتفاع هذه النسب من فئة لأخرى إلى عدة أسباب منها:

- ♦ عدم توافق مؤهلات المتخرجين مع المناصب الشاغرة.
- ♦ طول مدة البحث على عمل للفئات المتعلمة يتزايد مع مستواها التعليمي بسبب عدم قبولها كل الأعمال المعروضة.
- ♦ التعليم العام يعتبر تدريبا عموميا، و مناصب الشغل ذات التأهيل تتطلب على العموم تدريبا خاصا.

الفرع الثالث: التشغيل في القطاع غير الرسمي:

إن التشغيل غير الرسمي يستمد نشاطاته من القطاع غير الرسمي الذي تعددت تعاريفه، و هو مكمل للقطاع الإنتاجي الحديث و الذي يتمثل في الوحدات الإنتاجية المختلفة جدا ابتداء من المؤسسات الصغيرة الحرفية إلى الخياطة المنزلية[1].

كما أن البنك العالمي يعرف التشغيل غير الرسمي بثلاثة معايير و هي[2]:

- عدم تصريح بالوظيفة
- عدم الانضمام إلى صندوق الحماية الاجتماعية (بالنسبة للأجراء المبتدئين و مساعدو الأسر)
- حجم المؤسسة الذي يبقى صغيرا

أما بالنسبة للجزائر فإن الأستاذ "هني" يعتبر القطاع غير الرسمي في الجزائر ينحصر في جملة من النشاطات التي لا تراها الدولة أو لا تريد رأيتها.

ففي الجزائر بدأت بوادر القطاع غير الرسمي بالظهور في السبعينات ليتوسع في الثمانينات، ليتسارع في التسعينات بسبب المرحلة الانتقالية الانتقال من الاقتصاد المخطط إلى اقتصاد السوق الركود في الاقتصاد و ارتفاع معدلات البطالة ففي سنة 1992 بلغ عدد المشتغلون في القطاع غير الرسمي خارج قطاع الفلاحة حوالي مليون شخص أي أكثر

[1] Kouider BOUTALEB, le marché du travail en Algèrie : le poids de l'emploi informel, revue economie & management faculté des siences économiques et de gestion, université tlemcen p111

[2] ibid

من 17% من السكان المشتغلين خارج قطاع الفلاحة خاصة في المؤسسات الصغيرة غير مصرح بها في العمل البيتي و التجارة.[1]

الجدول 2-14: تطور التشغيل الرسمي و التشغيل غير الرسمي في الجزائر من 1992- 2003:

بالآلاف

	1992	1997	1999	2003
التشغيل الرسمي	4286	4684	5.162	6.027
التشغيل غير الرسمي	688	1 131	911	1.249
التشغيل الإجمالي	4 974	5 815	6073	7.276
حصة التشغيل غير الرسمي من إجمالي التشغيل (%)	13,8	19,4	15	17,2

/ Source : CNES, rapport sur le secteur informel : illusions et réalités, 2004, P60

أيضا، في هذه السنوات الأخيرة فاق التشغيل غير الرسمي معدل 15% سنة 1999 إلى 17,2% سنة 2003 من إجمالي التشغيل. أما خارج قطاع الزراعي فقد ارتفعت النسبة من 18.9% سنة 1999 إلى 21.9% سنة 2003.

من خلال عرضنا لتوزيع القوى العاطلة في الجزائر حسب التصنيفات نستخلص خصائص البطالة في الجزائر على أنها:

- مست البطالة 80% من الشباب الذين تقل أمارهم عن 30 سنة، أي الشباب الذين تقدموا لأول مرة في طلب العمل في سوق العمل، أي أنهم شباب بدون خبرة مهنية.
- مست البطالة خاصة فئة المتعلمين، و قدرت بحوالي مليون من عدد البطالين بمستوى تعليمي متوسط ،و حوالي 73% بطال غير مؤهل.
- أصبحت البطالة تتسم بأنها بطالة طويلة الأجل (انتقلت فترة البحث عن العمل من 24شهرا سنة 1989 إلى 27 شهر سنة 1994.

[1] CNES , rapport sur « évaluation des dispositifs d'emploi », juin 2002, p45

المبحث الثاني: دراسة البطالة في الجزائر خلال الفترة 1967-2007:

تمهيد:

شهد الاقتصاد الجزائري مند الاستقلال تحولات و تغيرات هامة أملتها الظروف و التحولات التي شهدتها كل من الساحتين الوطنية و الدولية و هذا على كافة الأصعدة الاقتصادية ، الإيديولوجية , السياسية ....فنجدها غداة الاستقلال قد تبنت إستراتيجية وفق نظرة اشتراكية قائمة على أساس التخطيط المركزي و هيمنة القطاع العام على الاقتصاد لكن سرعان ما بدأت هذه الإستراتيجية تكشف عن بوادر الضعف و الاختلال و هذا ابتداء من سنة 1986 بفعل الأزمة النفطية المعاكسة و تأثيرها السلبي على الاقتصاد الجزائري الذي دخل في أزمة حادة دفعت بالجزائر ابتداء من مطلع التسعينات إلى تبني اقتصاد السوق كبديل لاقتصاد الموجه. و قد رافق هذا التحول قيام الجزائر بجملة من التدابير و الإصلاحات الاقتصادية المتتالية و الواسعة و التي مست جميع جوانب القطاعات الاقتصادية بمختلف القطاعات، و تبنيها لسياسة التصحيح الهيكلي بمساندة الصندوق النقد الدولي.

و لهذا سوف نعرض في هذا المبحث إلى المراحل التي تعرض إليها الاقتصاد الوطني و كيف كانت وضعية البطالة في كل مرحلة كما يلي:

- المطلب الأول : وضعية البطالة في ظل الاقتصاد الموجه 1962-1986.
- المطلب الثاني : مرحلة الإصلاحات الاقتصادية و الانتقال إلى اقتصاد السوق.
- المطلب الثالث : برنامج الإنعاش الاقتصادي.

المطلب الأول: وضعية البطالة في ظل الاقتصاد الموجه 1962-1986.

و قد مرت الجزائر بثلاثة مراحل أساسية وهي:

-المرحلة الأولى1962 -1966 : اعتبرت كمرحلة انتقالية انحصرت في حالة وطبيعة الاقتصاد الوطني غداة الاستقلال وقد اتخذت فيها الخطوات الأولى لبناء الاشتراكية.

-المرحلة الثانية1967-1979 : تميزت هذه الفترة بالاقتصاد الموجه مركزيا وقد نفذت خلالها برامج طموحة في المجالين الاقتصادي والاجتماعي أهمها تأميم الثروات الوطنية وبناء قاعدة اقتصادية ترتكز على التصنيع.

- المرحلة الثالثة 1980-1989 : ويطلق على هذه الفترة مرحلة التنمية اللامركزية وشهدت الجزائر خلالها عدة إصلاحات اقتصادية,مع بروز الأزمة الاقتصادية العالمية(انخفاض أسعار البترول وانهيار أسعار الدولار).

الفرع الأول: مرحلة عودة الاقتصاد الجزائري إلى السوق1962-1966

اعتبرت هذه المرحلة كمرحلة انتقالية خاصة و صعبة في نفس الوقت، و كانت تعرف عدة صعوبات اقتصادية و اجتماعية.

1- 1- مميزات هذه المرحلة : تميزت بداية هذه الفترة أي (سنة 1962) بوضعية اقتصادية يمكن وصفها كما يلي :

*غياب شبه تام للصناعة الأساسية، مع الإشارة إلى وجود بعض الصناعات التحويلية ذات طبيعة حرفية و قطاع زراعي تقليدي.

*الهياكل القاعدية : وهي من العوامل المساعدة على تسريع الدورة الإنتاجية و تحسين أدائها , فالطرقات المعبدة التي تركتها فرنسا حوالي 10000كم , 4300كم من السكك الحديدية و 20 مطارا, 600كم من الخطوط الكهربائية إضافة إلى منشآت أخرى كميناء الجزائر , و تتركز كلها في شمال البلاد[1].

* مغادرة ما يقارب مليون إطار تقني أوروبي الجزائر قبيل الإعلان عن الاستقلال مما ترك فراغا كبيرا في الإطارات و العمال المحترفين , منها حوالي 50000اطار من

[1] صالح مفتاح, "تطور الاقتصاد الجزائري وسيماته مند الاستقلال إلى إصلاحات التحول نحو اقتصاد السوق" ,جامعة بسكرة .

المستوى العالي و 35000 إطارا متوسطا و 100000 عاملا و مستخدما [1], وهو ما عطل سير الاقتصاد و الإدارة تماما.

* أما القطاع المصرفي فهو متكون من فروع لبنوك أجنبية متمركزة أساسا في شمال البلاد. ومما زاد الأمر سوءا هو تحويل مدخراتهم ,حيث تم تسجيل في شهر واحد فقط من سنة 1962 تحويل ما يزيد عن 750 مليون فرنك , ونتج عن هذا قلة رؤوس الأموال و بالتالي قلة الاستثمار .

2- إجراءات السلطات الجزائرية في هذه المرحلة :

وأمام هده الوضعية كان لابد على السلطات الجزائرية إن تتدخل, وتم دلك من خلال أربعة اتجاهات رئيسية :[2]

*تم تأسيس لجان التسيير في المستغلات الفلاحية والمؤسسات الصناعية والتجارية التي تركها المستعمر.

* ساهمت في المؤسسات الفرنسية المقيمة بالجزائر، و استعادت الدولة 56% من أسهم الشركة البترولية(S.N.REPAL) ,20% من حصص شركة الغاز (CAMEL) ,40 % في (CARL RENEUT) , 25% في الاتحاد الصناعي الإفريقي و السباكة (la fonderie) وهي الأهم في الجزائر أنداك.

* تم إنشاء دواوين وشركات وطنية من اجل مراقبة القطاعات الحيوية في الاقتصاد، كشركة الكهرباء والغاز، ديوان التجارة مكلف باستيراد المنتجات الغذائية، الشركة الوطنية للنقل وبيع المحروقات، الشركة الوطنية للتبغ والكبريت في 1964، وشركة صناعة الحديد ,وتأميم المناجم في 1966.

* تم وضع هياكل مالية تتلاءم مع ظروف تلك الفترة، فتأسس البنك المركزي في1962/12/12 ,الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط في1964/08/10 ,البنك الوطني الجزائري في 1966/08/13 ، وتم تأميم البنوك الأجنبية الموجودة في الجزائر في1967 .

[1] -Ahmed henni,Economie de l' Algérie indépendante, ENAG Algérie,1991,p 26 .
[2] -Ammour Benhalima,L'économie algérienne et ses perspectives de développements, polycopie,p 4 .

3-النتائج الاقتصادية في هذه المرحلة:

- **في القطاع الزراعي**, سيطرت الدولة على تسيير المزارع، إذ أصبح التسيير مركزيا .

وفي تلك المرحلة تم إنشاء الديوان الوطني للإصلاح الزراعي,حيث يقوم بتموين جميع المزارع ذاتيا بمدخلات الإنتاج وتسويق المحاصيل التي يقوم بإنتاجها. لكن غياب المحاسبة في تلك المزارع، أدى إلى خلق بيروقراطية في تسيير المزارع فانخفضت إنتاجية العمل وركود في الإنتاج الزراعي.[1]

- أما **على مستوى القطاع الصناعي**، كان يشمل هذا القطاع مؤسسات صغيرة الحجم, قدر عددها عام 1964 ب 330 مؤسسة يعمل فيها 3000 عامل غير أن الشركات الأجنبية الكبيرة في الجزائر حافظت على ممتلكاتها [2].

وبصفة عامة يمكن تفسير عدم اتساع فكرة التسيير الذاتي،راجع لضعف التركة التي تم امتلاكها، واستحالة قيام السلطات الإدارية العامة بتطبيق نظام معين لصالح القطاع المسير ذاتيا, بسبب ضعف الجانب المالي للدولة.

- **أما حجم الاستثمارات الإجمالي**[3]، كان في تراجع ملحوظ خلال الفترة 1963-1966 نتيجة لضعف تراكم رأس المال .إذ أن الشركات الأجنبية هي التي حققت الحجم الأكبر من تراكم رأس المال المنتج، خاصة في قطاع المحروقات والذي أخذ حصة % 60 من استثمارات الشركات.

والميزة التي ميزت تلك المرحلة أن الاقتصاد الجزائري أصيب بالركود، نتيجة ضعف الاستثمارات ,فانخفاض الإنتاج الزراعي، وشلل في حركة البناء والأشغال العمومية، وركود في قطاع المحروقات.

---

[1] -**عبد اللطيف بن اشنهو** التجربة الجزائرية في التنمية والتخطيط(1962-1980),ديوان المطبوعات الجامعية-الجزائر,سنة 1982 ,ص26.

[2] -Hocine Benissad, La réforme économique en Algérie ,opu,Algérie,1991,p15-18.

[3] -نفس المرجع السابق .

4-الاستخدام و البطالة في عام 1966:

الجدول(2-15) يبن حجم العمالة و البطالة سنة1966

	الزراعة	قطاعات أخرى	المجموع
عدد السكان	6300000	5520000	11820000
السكان النشطين	1300000	1180000	2480000
السكان المشتغلون	870000	850000	1720000
العاطلون عن العمل	430000	330000	760000
نسبة البطالة	%33	%28	%30.6

المصدر: الإحصاء العام 1966

ولإدراك حجم البطالة جيدا ينبغي أن نعلم أن الإحصائيات لا تشمل على العمال الذين يبحثون على عمل لأول مرة و تعدادهم 260000 منهم 180000 في الزارعة.

التعريف النظري للسكان النشطين يستثني النساء اللاتي في سن العمل و الأطفال الذين هم دون 18 سنة.

ضمن المستخدمين يشكل الذين يعملون بصفة جزئية نسبة هامة جدا فمن أصل 530000 عامل زراعي مأجور كان هناك أكثر من ¾ يعملون كعمال موسميين و ضمن المالكين أنفسهم يشكل العمل الجزئي نسبة هامة و يقدر ب 50 % بصورة إجمالية و نتيجة للازدياد السكاني و الركود الاقتصادي خلال تلك المرحلة استمرت ظروف الحياة و العمل سبة هامة من الجزائريين غير مستقرة ؟ هكذا خلال فترة 1963-1966 الآثار الاجتماعية لركود الرأسمالية. و بقي نمو تراكم رأس المال في قطاع المحروقات دون أثر على باقي فروع الاقتصاد.

بعد الاستقلال كانت الدولة الجزائرية تعاني من مشكل البطالة لهذا تبنت سياسة تنموية تهدف إلى تلبية احتياجات السكان فيما يخص التشغيل و الأجور و الاستهلاك، و تحسين الوضع الاجتماعي و المعيشي.

كانت أهداف هذا المخطط ترمي إلى تعزيز وبناء اقتصاد اشتراكي

الجدول(2-16): متوسط إنشاء مناصب الشغل خلال فترة 1967-1977

	متوسط إنشاء مناصب الشغل/السنة
1969-1967	43000
1973-1970	88000
1977-1974	13500

المصدر: شلالي فارس، دور سياسة التشغيل في معالجة مشكل البطالة في الجزائر خلال فترة 2001-2004، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر،2005/2004،ص88

إن هذه المخططات التنموية ساهمت في رد الاعتبار لليد العاملة الجزائرية بتهيئة الظروف اللازمة و خلق مناصب شغل في مختلف القطاعات الاقتصادية. كما يمثل الجدول التالي:

الجدول(2-17): تطور بنية العمالة الكلية بين الإحصائين 1966-1977

	1966		1977	
	العدد	%	العدد	%
الزراعة	852300	49.4	692160	29.6
الصناعة	172400	10	401462	17.2
البناء و الأشغال العمومية	90900	5.4	345316	14.8
التجارة و المصارف	140100	8.1	183580	131
النقل	75300	4.4	132420	5.6
الإدارة	336800	19.5	397019	16.9
خدمات و نشاطات أخرى	56900	3.2	127615	7.8
المجموع	1724900	100	2336972	100

المصدر:عبد الطيف بن شنهو، التجربة الجزائرية في التخطيط و التنمية 1962-1980، مرجع سابق ص382

نلاحظ من الجدول أن الدولة اهتمت بالقطاع الصناعي في مخططاتها التنموية كما رأينا ذلك من أجل خلق مناصب شغل جديدة، حيث اعتبرت أن التصنيع الحل الأنجع في القضاء على مشكلة البطالة، كما أن القطاع الصناعي وفر 229062 منصب شغل خلال فترة 1966-1977 ،إلا أن قطاع البناء و الأشغال العمومية وفر مناصب شغل أكثر من القطاع الصناعي حيث سجل 254416 منصب عمل، و كذلك قطاع الخدمات الذي وفر 70715 منصب عمل. و قطاع التجارة و المصارف ب 43480 منصب شغل.

نلاحظ أن كل القطاعات ساهمت في توفير مناصب شغل جديد إلا قطاع الزراعة الذي شهد انخفاض في العمالة الذي قدر بـــ(-160140) خلال هذه الفترة، و يرجع سبب الانخفاض هذا إلى الهجرة الريفية و انتقال التشغيل نحو القطاعات الاقتصادية الأخر ك الصناعة، الخدمات.

إن السياسة التنموية المنتهجة خلال هذه الفترة سمح بخلق 1100000 منصب شغل، و الجدول التالي يوضح تطور حجم السكان النشطين، التشغيل و حجم البطالة.

الجدول(2-18): تطور حجم السكان النشطين، التشغيل و البطالة بين 1966-1977:

	1966	1977
إجمالي السكان النشطين	2 564 633	3 049 952
المشتغلون	1 720 680	2 336 263
عدد المتعطلون	843 953	713 689
معدل البطالة %	32.9	23.4

Source : Délégué à la planification et imf, Algéria : Selected issues and statistical appendix . différentes années

الفرع الثالث: وضعية البطالة و التشغيل في ظل المخططين الخماسيين 1980-1989

وهذه المرحلة تختلف كثيرا عن المرحلة السابقة لأنها شهدت عدة إصلاحات اقتصادية و تنقسم إلى فترتين:

1- الفترة الأولى 1980-1984: الخماسي الأول و تميزت هذه الفترة في إعادة هيكلة المؤسسات الوطنية عضويا (فصل الإنتاج عن التسويق من خلال حل المؤسسات الكبيرة إلى صغيرة ومتوسطة ,فبموجب هده العملية تحولت المؤسسات التي كان عددها 80 إلى حوالي 460 مؤسسة موزعة على مختلف القطاعات)، أما ماليا(التطهير المالي للمؤسسات حيث تدخلت الدولة سنة 1982 بهيكلة مالية المؤسسات الوطنية بمسح ديونها و بعث نشاطها من جديد)، و لهذا نجد أن مصالح التشغيل سجلت خلال الفترة(1981-1984) معدل سنوي لطلبات العمل قدره157943 طالبا و عرض العمل قدره 149064 عرضا .

وقد تميزت هذه الفترة بنمط تنظيم العمل، وإدخال تعديلات جديدة يتحكم فيها الجهاز الإداري و ذلك برفع بعض الحواجز التي كانت تتحكم في سوق العمل قبل 1973 و هو ما أدى إلى وجود فارق بين مناصب العمل المتحققة و مناصب العمل المتوقع .

الجدول(2-19) نسبة تحقيق البرامج الاقتصادية مختلف الفروع(1980-1984)

القطاع	المتوقع	المحقق
الصناعة	185000	%6.8
البناء و الشغال العمومية	218000	%31
الخدمات و النقل والتجارة	410000	%39.20
الإدارات	230000	%82.20

المصدر: تقرير تنفيذ المخطط الأول (1980-1984)

من خلال الجدول نلاحظ أن قطاع الإدارة احتل المرتبة الأولى بإضافة حوالي 230000 منصب شغل جديد أغلبها في قطاع التربية و التعليم و التكوين المهني و الصحة العمومية و هذا راجع إلى نسبة تزايد السكان الذي عرف نموا يقدر ب3.2 % سنويا، كما نجد قطاع البناء و الشغال العمومية حقق ما قيمته 218000 منصب عمل جديد و هذا ما يمثل نسبة 31% وذلك راجع إلى الأولويات التي منحت لقطاع السكن من أجل إنجاز ما تبقى من برنامج المخطط الرباعي وتحقيق التأخر في إنجاز السكنات الاجتماعية المبرمجة ضمن المخطط الخماسي، كما أن القطاع الصناعي لم يساهم إلا بالقدر القليل من خلق مناصب الشغل حيث أن وتيرة النمو السنوية المتوسطة بلغت 6.8% و زيادة مطلة قدرها 185000 منصب شغل و يعود ذلك إلى الأزمة الاقتصادية من جهة و الانخفاض التدريجي لأسعار النفط في الأسواق العالمية و صعوبة تميل المؤسسات الاقتصادية الكبرى كما ساهمت إعادة الهيكلة في هذه النسبة المنخفضة، أما ما نتج عن المخطط الخماسي الأول من توفير مناصب الشغل فإننا نجد أن القطاع الفلاحي فقد ما يقارب من 9000 منصب عمل رغم إعادة هيكلة القطاع الفلاحي، و تحويل معظم العمال الدائمين إلى عمال مؤقتين و يرجع هذا الانخفاض في مناصب العمل في القطاع الزراعي إلى انخفاض مردودية الأراضي و العوامل الطبيعية من جفاف و انخفاض المستوى المعيشي للفلاحين بالمقارنة بعمال القطاعات الأخرى.

و عموما تم إنشاء 720000 منصب شغل بالنسبة ل 1750000 منصب منتظر، أي ما يعادل نسبة 61% من الإنشاء الفعلي.

و الجدول التالي يوضح تطور معدلات البطالة خلال الفترة 1982-1984

الجدول(2-20): يوضح معدلات البطالة 1982-1984

	1982	1983	1984
STR	689739	585879	459018
معدل البطالة %	16.6	13.9	10.7

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات على الموقع www.ons.dz

2-الفترة الثانية 1985-1989: اتسم خلاله الظرف الاقتصادي الدولي بالتأزم نتيجة انخفاض أسعار البترول. الشيء الذي حتم على الجزائر انتهاج سياسة التقشف مما انعكس

سلبا على الجانبين الاقتصادي والاجتماعي.[1] كما أدت الأزمة البترولية إلى انخفاض في الموارد الخارجية للبلاد، وبالتالي تفاقمت المشاكل، و تراجع الاستثمارات ، وتأثرت مستويات التشغيل، و كان من الضروري على السلطات المعنية إعادة النظر في سياستها المتبعة في السابق و في نمط التسيير، و قررت تغيير نظامها الاقتصادي والتمهيد للتوجه نحو اقتصاد السوق، حيث شرعت في عملية كبيرة من الإصلاحات (إقامة إطار مؤسساتي لترقية الاستثمار الوطني الخاص ولإصدار قوانين تكرس استقلالية المؤسسات العمومية سنة 1988) و خلال هذه الفترة أدى تراجع الاستثمارات إلى انخفاض معدل النمو إلى أضعف المستويات حيث قدر ب 1% وزيادة عدد السكان القادرين عن العمل حيث تجاوز 4.5 مليون شخص سنة 1985 ليصل إلى 5.6 مليون شخص 1989 مما أدى إلى زيادة البطالة حيث تجاوز عدد البطالين المليون شخص سنة 1987 و ذلك خلافا للتوقعات المخطط الخماسي الثاني في إحداث 940000 منصب عمل عند نهايته حيث أن إنشاء مناصب عمل جديدة تراجع من 74000 سنة 1986 إلى 59000 سنة 1989 ومن خلال ملاحظة الوضع العام نجد أن وضعية التشغيل حسب القطاعات لم يتغير و بقي نسبيا عند نهاية المخطط باستثناء قطاع الإدارة الذي تغير نصيبه من مجموع التشغيل الإجمالي من 22.8% إلى 25.2% و تبقى الإدارة في المرتبة الأولى من حيث زيادة مناصب العمل الجديدة[2].

و كذلك سجلت البطالة مستويات مرتفعة مقارنة بالمرحلة السابقة حيث بلغت 17% سنة 1987،و إلى 17.2% سنة 1989 حيث كانت 10.7% سنة 1984، كما يوضحه الجدول التالي:

الجدول(2-21): تطور معدل البطالة خلال فترة 1985-1989

السنة	السكان	القوة العاملة	القوة المشتغلة	معدل البطالة
1987	22807000	4789000	3978000	% 17
1989	24700000	5575000	4614000	% 17.2

المصدر: محمد بلقاسم حسن بهلول، الجزائر بين الأزمة الاقتصادية و الأزمة السياسية،93، ص33

[1] -الدليل الاقتصادي والاجتماعي للجزائر,مرجع سابق

[2] -مدني بن شهرة، الإصلاح الاقتصاي و سياسة التشغيل التجربة الجزائرية، مرجع سابق، ص 168

المطلب الثاني: وضعية البطالة و التشغيل في مرحلة الإصلاحات الاقتصادية:

الفرع الأول: **مرحلة 1989-1994:** تميزت بفترة انتقالية نحو اقتصاد السوق، حيث سجلت فترة 1990-1995 اتجاه نحو انخفاض عرض العمل و طلب قوي مقارنة بالفترات السابقة و هذا قد شاهدناه سابقا . فحسب ONS الديوان الوطني للإحصائيات أن المعدل السنوي لخلق مناصب شغل جديدة قد فاق 140000 منصب مابين 1980-1984 إلى 75000 سنة 1985-1989 إلى أن انخفض إلى حوالي 50000 منصب شغل مابين 1990-1994 ، كما ارتفعت معدلات البطالة ب 21%سنة 1991 إلى 24.4% سنة 1994 ثم 28.1% سنة 1995[1].

الفرع الثاني: وضعية البطالة و التشغيل في مرحلة الإصلاحات الهيكلية

سنتطرق في هذا الجزء إلى برنامج التعديل الهيكلي ، و نتائج التي توصل إليها برنامج التعديل الهيكلي، ثم دراسة آثار البرنامج على سوق العمل.

2-1- برنامج التعديل الهيكلي:

اعتمدت الجزائر سنة 1994 برنامجا للتثبيت أو الاستقرار الاقتصادي بمساندة الصندوق النقد الدولي، الذي يهدف إلى تحقيق التوازن المؤشرات الكلية و ذلك عن طريق مجموعة من التدابير الانكماشية المرتبطة بالسياسات المالية العامة و السياسات النقدية و برنامج للإصلاحات الهيكلية سنة 1995 يهدف إلى تصحيح هيكل الحوافز النسبية و تقليص دور الدولة في النشاط الاقتصادي من خلال تصفية و خوصصة معظم مؤسسات القطاع العام و تحرير التجارة الخارجية و المعاملات الأجنبية[2].

و في نفس الوقت فرض صندوق النقد الدولي على الجزائر بتطبيق الإجراءات التالية:

أولا: مواصلة تصحيح الإختلالات الهيكلية للوصول إلى الاستقرار الكلي للاقتصاد بهدف الوصول إلى[3]:

---

[1] Kouider BOUTALEB, le marché du travail en Algèrie : le poids de l'emploi informel, revue economie & management faculté des siences économiques et de gestion, université tlemcen p108

[2] – روابح عبد الباقي،المديونية الخارجية ة الإصلاحات الإقتصادية في الجزائر دراسة تحليلية مقارنة، أطروحة دوكتواه دولة في العلوم الاقتصادية، جامعة العقيد حاج لخضر ، باتنة، الجزائر 2006/2005 ص217

[3]– عيسى مرازقة، القطاع الخاص و التنمية في الجزائر، أطروحة دوكتواه دولة في العلوم الإقتصادية، جامعة العقيد حاج لخضر ، باتنة، الجزائر 2007/206 ص 146،145.

1-التحكم في التضخم و بالتالي إستقرار الأسعار على مستوى الأسواق و التقليص في عجز الميزانية.

2- إعادة بعث النمو من خلال دعم الاستثمار و إنشاء مناصب شغل منتجة و إشباع الحاجات الأساسية للسكان.

3- إعادة تشكيل احتياطات البلد من العملة الصعبة و إعادة جدولة الديون الخارجية على مداايين المتوسط و الطويل و ذلك بهدف تخفيف عبء خدمة المديونية.

و لا يمكن تحقيق هذه الأهداف إلا بتنفيذ البرنامج المسطر من طرف الصندوق النقد الدولي و الذي يتضمن على:

* تحرير التجارة

* تعديل في سعر الصرف و الأخذ بعين الاعتبار التوازنات بين العرض و الطلب على العملة الصعبة، حيث تم خفض في قيمة الدينار بنسبة 40.17% فور الشروع في تنفيذ برنامج الإصلاح قصد دعم عملية التجارة الخارجية.

* التحكم في الضرائب.

* تقليص تدعيم أسعار المواد الضرورية و ذات الاستهلاك الواسع الذي شرع فيه سنة 1989 ، حيث تقلص التدعيم على ثلاث مواد أساسية فقط: السكر الحليب و السميد، و تحرير أسعار كل المواد الأخرى سواء نسبيا أو كليا.

* تجميد نسبي للأجور في الوظيف العمومي، و زيادة متحكم فيها بالنسبة للمؤسسات الاقتصادية العمومية.

* التحكم في زيادة الكتلة النقدية .

* التحكم في عجز الميزانية و العمل على تخفيضه.

* مواصلة المجهودات المتعلقة بتطهير المؤسسات قصد خوصصتها .

* ترشيد كيفية الاستفادة من الشبكة الاجتماعية.

ثانيا: تحرير الاقتصاد و يهدف هذا الإجراء إلى تحرير العلاقات بين مختلف المتعاملين الاقتصاديين و جعل هذه العلاقات تخضع لنفس الإطار القانوني و توحيد النصوص، للوصول إلى تحقيق هذا الهدف، تم تحديد بعض الإجراءات التي يجب على السلطات العمومية التقيد بتنفيذها، و تتمثل خاصة في:

- تطوير القطاع الخاص من خلال تشجيع المبادرات الخاصة.
- تقليص التدخل المباشر للإدارة في نشاطات الإنتاج و التوزيع للمواد و الخدمات.
- إلغاء احتكار القطاع العام.
- انفتاح الاقتصاد للاستثمارات الأجنبية.
- تحرير التجارة الخارجية.

2-2-نتائج برنامج التصحيح الهيكلي:

لقد استكملت الجزائر مختلف المراحل تنفيذ اتفاقها مع صندوق النقد الدولي خلال سنة 1998، و تبين من خلال عملية التقييم التي قامت بها الدولة، أنه تم تسيل جملة من النتائج الإيجابية على مستوى التوازنات الاقتصادية الكلية و نذكر منها:

1- انخفاض نسبة التضخم إلى 6%في سنة 1997 بعدما كانت 39% في سنة 1994, هذا الانخفاض تواصل في السنوات الموالية ليصل إلى نسبة 2% سنتي 1999 و 2000 .

2- الزيادة في احتياطي الصرف من 1.5 مليار دولار سنة1993 إلى2.1 مليار دولار سنة 1995 و 8 مليار دولار في نهاية 1997, و هو ما يعادل تسعة أشهر من الاستيراد.

3- انخفاض نسبة خدمة الديون الخارجية من 83% سنة 1993 الى 30% سنة 1997 و 28% سنة 2000.

4- إن الناتج المحلي الخام الذي تراجع بنسبة 2% سنة 1993, قد عاد للنمو, حيث سجل نسبة نمو تقدر ب4% سنتي 1996 و 1997 و أكثر من 4.2% في السنوات الموالية حتى سنة 2000.

5- بالإضافة إلى هذه النتائج الايجابية, قد أصبح تنظيم الاقتصاد يتم أكثر فأكثر وفق قواعد اقتصاد السوق, و أصبحت الأسعار تحدد وفق لقوانين العرض و الطلب ، و تم التخلي عن مراقبة الأسعار و التدعيم المعمم للسلع، كما تخلت الدولة عن النشاطات الإنتاجية و التجارية من خلال إصدار قانون تسيير رؤوس الأموال التجارية للدولة، و بالتالي الفصل بين الدولة كقوة عمومية و الدولة كمساهم، و هذا يعني تطبيق نفس القانون

حجم القوة العاملة التي ارتفعت من 5.85 مليون سنة 1990 إلى ما يزيد عن 7.8 مليون سنة 1996 ثم ما يقارب 8.25 مليون سنة 1998.

2ـ التسريح الكبير للعمال نتيجة حل و خوصصة العديد من المؤسسات العمومية بحث عن النجاعة الاقتصادية و تقليص دور الدولة بما ينسجم و المرحلة الجديدة حيث تؤكد المعطيات الكمية المتاحة أن عدد العمال المسرحين قد تجاوز 500 ألف خلال الفترة 94ـ97 نتيجة تصفية و خوصصة حوالي 633 مؤسسة محلية و 268 مؤسسة عمومية و 85 مؤسسة خاصة، أي بمجموع 986 مؤسسة تأتي في مقدمة ذلك من ناحية القطاعات الاقتصادية مؤسسات البناء و الأشغال العمومية ب 61.59٪ تليها مؤسسات القطاع الخدمي ب 21.07٪ ثم المؤسسات الصناعية ب 15.81٪ و إن كانت هذه الأخيرة تحتل المرتبة الثانية إذا استثنينا المؤسسات المحلية ب 21.15 بعد المؤسسات العمومية لقطاع البناء و الأشغال العمومية التي تحتل المرتبة الأولى ب 59.89٪ التي تعتبر الأكثر تضررا لتحل مؤسسات القطاع الخدمي في المرتبة الثالثة ب 17.55٪ أما القطاع الزراعي فهو القطاع الأقل تضررا من ناحية التشغيل ب 1.42٪الأمر الذي يزيد في تعقيد وضعية البطالة في الجزائر المعقدة أصلا، و لأخذ صورة أكثر وضوحا عن واقع القطاعات المختلفة في حال الأخذ بعين الاعتبار عمليات التسريح الطوعي و البطالة التقنية خلال الفترة نلاحظ أن القطاع الأكثر تضررا في بداية الإصلاحات هو قطاع البناء و الأشغال العمومية بـ 99060(تقاعد مسبق + التأمين على البطالة)+3422(تسريح طوعي)+5427(بطالة تقنية) ليأتي في المرتبة الثانية القطاع الصناعي ب 28593(تقاعد مسبق+الأمين على البطالة)+18707 تسريح طوعي+5865 بطالة تقنية، ثم قطاع الخدمات ب 33795(تقاعد مسبق + التأمين على البطالة)+1388 تسريح طوعي+ 197 بطالة تقنية[1]. فالبيانات الإحصائية للديوان الوطني للإحصاء تبرز أن عدد البطالين في الجزائر لسنة 1997 قد تجاوز 2.3 مليون بطال ليصل سنة 2001 إلى 2.5 مليون بطال مقابل 2.4 مليون لسنة 2000 و هذا العدد قابل للارتفاع حسب رأينا و ذلك للأسباب التالية :

ـ استمرار عمليات التسريح الطوعي.

[1] -CNES ,rapport sur les relation du travail dans le contexte d'ajustement structurel, Alger1998 p 49-52

ـ اعتماد العقود المؤقتة بعد إلغاء في الكثير من المجالات العمل المضمون.

ـ حالات التأمين على البطالة فهذا الإجراء هو إجراء مؤقت ظهر كأحد أساليب الحماية الاجتماعية المؤقتة للتخفيف من آثار برنامج التصحيح الهيكلي حيث لا تتجاوز فترة الاستفادة من منحة الصندوق الوطني للتأمين على البطالة كحد أقصى الثلاث السنوات للعمال المسرحين للضرورة الاقتصادية و بنهاية هذه الفترة يجد العامل نفسه مجددا ضمن تشكيلة الباحثين عن العمل.

ـ زيادة معدلات النمو الديموغرافي: ففي الوقت الذي تشير فيه التقديرات الرسمية أن حوالي 8 إلى 10٪ فقط من طالبي العمل الجدد ينجحون بالظفر بوظيفة.

ـ تراجع الأهمية النسبية للقطاع العام في الاقتصاد الوطني سبب الإصلاحات الهيكلية التي يعرفها حيث تم تصفية و خوصصة الكثير من المؤسسات العمومية كما سبق التنبيه بذلك .

ـ ضعف معدلات التشغيل و الركود الكبير الذي يعرفه القطاع الصناعي.

إن هذا الكم الهائل السالف الذكر سيضاف إلى عدد الباحثين عن العمل و الذي يقدر سنويا ما بين 250 و 300 ألف ليزيد الأمور تعفنا، حيث تؤكد بعض الدراسات المتخصصة أنه و للقضاء على البطالة يجب توفير ما بين 700 و 750ألف منصب عمل سنويا لمدة ثلاثة سنوات متتالية في حين أنه وللحفاظ على المستوى الحالي يتطلب خلق أكثر من 250 ألف منصب عمل سنوي.

إن بلوغ معدلات البطالة مستوى 29٪ سيزيد حتما من مخاطر انتشار الأمراض السلبية خاصة بين أوساط الشباب كالمخدرات و الإجرام و ينذر بتفكك النسيج الاجتماعي. في ظل هذا الوضع المأزوم و مع الارتفاع المهول لأسعار مختلف السلع و الخدمات بسبب تحرير الأسعار وانخفاض العملة الوطنية " الدينار" بأكثر من 50٪ في الوقت الذي بقت فيه الأجور ثابتة (مجمدة) قد عجل بتدحرج الطبقة المتوسطة لتنظم إلى الطبقات الفقيرة الأمر الذي أدى إلى زيادة حدة الفوارق الاجتماعية كما يؤكد تقرير برنامج الأمم المتحدة لسنة 1999 حيث يحصل على المعدل 20٪ من أغنى فئات المجتمع على 50٪ من المداخيل فيما لا يتحصل 20٪ من الفئات الفقيرة إلا على أقل 7٪من المداخيل و الباقي موزع على الفئات الأخرى .

المبحث الثالث: السياسات المنتهجة لمكافحة البطالة في الجزائر

تمهيد:

إن اهتمام الدولة بقضايا التشغيل وتكثيف الجهود لمواجهة ظاهرة البطالة استلزم توفير الشروط اللازمة لضمان تحقيق الأهداف المرجوة وذلك بوضع هياكل قوية ومتخصصة قادرة على تحمل حجم المهام الموكلة إليها.

إن البرامج والهياكل التي وضعتها الدولة في مجال الإدماج والتشغيل عديدة و متنوعة و هامة ولكن يبقى نجاحها مرتبط بدرجة كبيرة بمدى فعالية دور التوجيه والإعلام وتقريب كل بطال بجهاز التشغيل الذي يلائمه، و إذا كان ذلك يدخل ضمن المهام التقليدية للوكالة الوطنية للتشغيل باعتبارها الهيأة العمومية المكلفة بتنظيم ومتابعة سوق الشغل وكذلك مديريات التشغيل بالولايات باعتبارها تمثل سلطة وزير التشغيل على المستوى المحلي، فإن ما يمكن قوله بالنسبة للجزائر هو أن دور التوجيه والإرشاد في التشغيل لم يحصر تحديدا في نشاط هيأة معينة ولا توجد أقسام مخصصة لهذا الأمر. لهذا سوف نتطرق في هذا المبحث إلى أجهزة التشغيل التي اتخذتها الجزائر للتخفيف من حدة البطالة.

المطلب الأول: الأجهزة المسيرة من طرف وزارة العمل و الضمان الاجتماعي:

و تتضمن برنامجين:

- برنامج تشغيل الشباب PEJ
- جهاز الإدماج المهني DIPJ

الفرع الأول: برنامج تشغيل الشباب PEJ:

تتمثل هذه البرامج في تشغيل الشباب المتراوحة أعمارهم ما بين 16 و 30 سنة بشكل مؤقت في ورشات ذات منفعة عامة، التي تنظم من طرف الجماعات المحلية و المديريات المكلفة بقطاعات الفلاحة و الري و الغابات و البناء و الأشغال العمومية، كذلك نجد برامج تكوين طالبي العمل لأول مرّة ذوي أي تأهيل مهني خاص، إذ أن غالبيتهم من الرّاسبين في المنظومة التربوية ، و هذا لتسهيل إدماجهم في الحياة المهنية . و يتم تمويل هذا البرنامج عن طريق صندوق إعانة تشغيل الشباب. حيث أن الإعانات

المقدمة تحدد وفق عدد المستفيدين ومستوى الأجر الذي يربط بالأجر الوطني الأدنى المضمون الساري المفعول آنذاك وهذا مهما كان مستوى تأهيل المرشحين .و تم التكفّل بـــ 100.000 شاب خلال سنتين. إلا أن تطبيق مختلف هذه البرامج كشف عن وجود نقائص، من بينها نجد:

-أغلب مناصب العمل هي مناصب مؤقتة غير محفزة وغير مؤهلة.

-سوء التنظيم بسبب غياب هيئة تتكفل بتوجيه و تنسيق النشاطات و متبعتها ولهذا تقرر إنشاء جهاز جديد مع بداية 1990 لاستخلاف برنامج تشغيل الشباب وهو جهاز الإدماج المهني للشباب.

الفرع الثاني: جهاز الإدماج المهني

يهدف هذا الجهاز إلى تشجيع الشباب على إنشاء نشاطات لحسابهم الخاص لترقية روح المبادرة . و يتضمن هذا الجهاز على:

1- الوظائف المأجورة بمبادرة محلية ESIL:

والهدف منه توفير منصب ولو مؤقت للشباب العاطل بدون مؤهلات أو بمؤهلات بسيطة الذين تتراوح أعمارهـــم مـــــا بين 19 إلى 30 سنة، وقد هدف هذا البرنامج إلى :

- تخفيف ضغوط سوق العمل
- تقليص البطالة.
- تخصص الشباب العاطل.
- مساهمة الجماعات المحلية في الوظائف.

وكانت هذه الترتيبات ترمي إلى مساعدة الشباب البطالين في اكتساب خبرة مهنية خلال مدة تتراوح من بين 3 إلى 12 شهر ثم تتولى الجماعات المحلية توظيف هؤلاء الشباب

على أن تتلقى المعونة المالية من الصندوق الخاص بالمساعدة على تشغيل الشباب منذ سنة 1996 ثم الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب[1].

و يمكن تقديم حصيلة جهاز الإدماج المهني للشباب كما يلي:

1-1- الإدماج عبر الوظائف المأجورة بمبادرة محلية ESIL:

خلال الفترة 90-94 استفاد قرابة 332000 شاب من منصب عمل بمدّة متوسطة تقل على 06 أشهر في مختلف قطاعات النشاط الاقتصادي و الإدارة:

- الإدارة و القطاعات الاجتماعية و التربوية 45 %؛
- البناء و الأشغال العمومية 34,60 %؛
- الفلاحة (أساسا في قطاع الغابات) 17,70 %؛
- الصناعة (المؤسسات المحلية) 2,70 %.

أما الفترة 97-2002 تميّزت بوجود ثلاث توجهات أساسية[2]:

1- انخفاض عمليات الإدماج بنسبة 5,14 % سنويا؛

2- ارتفاع حصة العنصر النسوي في إجمالي عمليات الإدماج التي انتقلت من 29,9 % سنة 1997 إلى 37,8 % سنة 2001 ثم 45 % سنة 2002. (يظهر ذلك من خلال الجدول رقم 2-21)؛

3- انخفاض مستوى التمويل من 2,6 مليار دج سنة 1997 إلى مليار دج سنة 2000 ثم 2,4 مليار دج سنة 2001.

و يظهر توزيع الوظائف المأجورة بمبادرة محلية (ESIL) كما يلي[3]:

- الخدمات بنسبة 52 %: إنّ هيمنة القطاع هي انعكاس عن الحصة التي يحتلها السكان الحضريين الذين تزايد عددهم.

---

[1]- بوحفص حاكمي ، التشغيل و البطالة في الجزائر بين تحدي الإصلاح و آفاق المستقبل

[2] CNES Rapport sur, « Evolution de l'emploi féminin »,2005 ,P 95.

[3] - CNES , rapport sur « évaluation des dispositifs d'emploi », juin 2002, P71.

- الإدارة بنسبة 23 %: و يفسّر ذلك بلجوء البلديات و الدوائر و الولايات للوظائف المأجورة بمبادرة محلية لتعويض العجز في المناصب المالية؛

- البناء و الأشغال العمومية و السكن بنسبة 22 %: و يفسّر ذلك بطبيعة الأشغال المعتمدة و صيانة الهياكل الاجتماعية و تحسين مستوى المعيشة؛

- الفلاحة بنسبة 6 % و الصناعة بنسبة 2 %: و تفسّر بأنها ليست من أولويات الجماعات المحلية.

الجدول(2-22): وضعية الإدماج عبر ESIL

	90-94	97	98	99	2000	2001	2002
ESIL(en milliers)	332.003	181,2	152,9	157,9	145,4	178,05	141.00
ادماج النساء(%)	11,4	29,9	34,8	41	39,1	37,8	45

Source : Ex. MTPS

1-2- الإدماج بالتكوين:

لقد شرع الجهاز في سلسلة من نشاطات التكوين التي شملت خلال الفترة 90-94 عددا متراكما بلغ 11.002 شاب أي 3728 شاب سنويا، و الجدول رقم (2-22) يعطينا نظرة عامة.

1-3 الإدماج بخلق النشاطات: حصيلة الإدماج من خلال هذا الجهاز تظهر من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم(2-23): وضعية الإدماج عبر DIPJ

	91-1990	1992	1993	1994	94-1990
الإدماج بالتكوين	6.550	7.33	2.29	2.46	18.642
-خلق النشطات	4.145	9	1	2	7.640
-تكوينات أخرى	2.405	790	1.34	1.36	11.002

المصدر: وزارة العمل و التشغيل و الضمان الاجتماعي

المطلب الثاني:الأجهزة المسيرة من طرف الوكالة الوطنية للتنمية الإجتماعية ADS

و تشمل على مايلي:

الفرع الأول: التعويض مقابل نشاطات ذات منفعة عامة IAIG

يتعامل هذا الفرع مع فرع من الشبكة الاجتماعية مع الأشخاص الذين بلغوا السن القانونية للعمل، و كذا العاطلين عن العمل، و يتم تشغيل هؤلاء الأشخاص في النشاطات ذات المنفعة العامة، في ورشات البلديات، ضمن نفس شروط التشغيل العادي فيما يخص المدة القانونية للشغل و الاستفادة من الحماية الاجتماعية. و لا يشكل هذا النوع من الشغل علاقة عمل بل هو حلّ مؤقت و شكل من أشكال التضامن.

و تحددّ الاستفادة من البرنامج بشخص واحد لكلّ عائلة، و يعطي حق الاستفادة من أجر تبلغ قيمته 3000 دج شهريا[1]، و يحق للمستفيدين من التعويض مقابل نشاطات ذات منفعة عامة و ذوي حقوق الاستفادة من خدمات الضمان الاجتماعي.

ويمكن تلخيص هذا البرنامج في صورة أرقام كما يبينه الجدول التالي:

الجدول رقم 2-24 : تطور عدد المستفيدين من التعويض مقابل نشاطات ذات منفعة عامة

	عدد المستفيدين	عدد الورشات	المبالغ المجندة (دج)
1995	588200	31500	-
1996	283100	17200	-
1997	11400	8500	3820325000
1998	129680	-	4378400000
1999	134000	-	4527794000
2000	130021	-	4384334000
2001	136000	-	4924000000
* 2002	168626	-	-
**2003	180000	-	-
***2004	183000	-	-

Source : CNES, rapport sur : « Evolution des dispositifs d'emploi », juin, 2002 .
2002* : Communication du Ministère Délégué auprès du Chef du Gouvernement, chargé de la Famille et de la Condition féminine.
2003** : CNES, rapport sur la conjoncture économique et sociale du deuxième semestre, 2003.
2004*** : CNES, rapport sur la conjoncture économique et sociale du deuxième semestre, 2004.

[1] CNES, rapport sur « évaluation des dispositifs d'emploi », juin 2002, P82.

وقد سمح جهاز التعويض مقابل نشاطات ذات منفعة عامة، في ظل ظرف اقتصادي و اجتماعي صعب بالتخفيف و لو بصفة ضئيلة، من آثار البطالة و الفقر و توفير مداخيل للعيش و ضمان تغطية اجتماعية لفئة السكان المحرومة.

إلا أن هذا الجهاز سجل عدة نقائص منها:

- عدم وضوح الأهداف المرجوة منه بالإضافة لضعف جوانب التنظيمية الخاصة به.
- تحديد التعويض بالأجر.
- إقصاء فئة الشباب البالغين 16،17 سنة مع السماح لباقي الفئات الأخرى بالاستفادة حتى و إن تجاوز سن التقاعد حيث كانت نسبتهم 1.9% سنة 1995،1996.

الفرع الثاني: الأشغال ذات المنفعة العامة و الاستعمال المكثف لليد العاملة TUP-HIMO

وهو برنامج أنشأ سنة 1997و تشارك فيه عدة قطاعات يرمي إلى خلق مناصب شغل مؤقتة بصورة كثيفة وفي وقت سريع موجه أيضا للشباب البطال بدون مؤهلات و بالخصوص في المناطق النائية والمحرومة التي مستها البطالة أكثر[1].

إن الأهداف الرئيسية لهذا البرنامج هي تنمية و تطوير المجتمعات السكانية الأقل نموا بهدف إنشاء عدد من مناصب الشغل المؤقتة مع تطور وصيانة الهياكل العمومية و ذلك بتطبيق الأشغال ذات المنفعة الاقتصادية و الاجتماعية من صيانة الملحقات من طرف البلديات و الولاية، أشغال الغابات كغرس الحلفاء و صيانة شبكة المياه و الصرف الصحي و مشاريع أخرى خاصة بالإصلاحات الحضرية .

وجد هذا الجهاز بغرض التخفيف من آثار الإصلاحات الاقتصادية على الفئات السكانية المحرومة و لدعم تحسين النشاط الاجتماعي للدولة رغم انجاز هذه الأشغال على مرحلتين:

[1]-محمد قرقب ، عرض حول التوجيه و الإرشاد في برامج و اجهزة التشغيل في الجزائر،منظمة العمل العربية، الندوة الإقليمية عن دور التوجيه و الإرشاد المهني في تشغيل الشباب ،طرابلس 11-2005/7/13، ص10

المرحلة الأولى (1997-2000):

وهي مرحلة نموذجية يسمح بانطلاق الأشغال ذات المنفعة العمومية للاستعمال المكثف لليد العاملة بإحداث مناصب عمل مؤقتة في القطاعات الخاصة بالطرق، الغابات و الأشغال البسيطة في مجال الري و خاصة:

- صيانة طرق البلدية و الولائية ذلك ضمن مطط تحدده السلطات الولائية.
- غرس الأشجار و التخفيف من ظاهرة الجفاف و مكافحة. التصحر.
- تصليح و صيانة الهياكل الهيدروغرافية، الري إنشاء شبكات التوزيع و تطهير المياه.

وقد خصصت الجزائر قيمة 4.13 مليار دج أي ما يعادل 50 مليون دولار، ثلث المبلغ الممنوح من قبل البنك الدولي للإنشاء و التعمير و ذلك من أجل إنشاء 3846 ورشة خلال الفترة 2000/1997. و تخص المشاريع الكبيرة المستعملة لليد العاملة:

- الأشغال العمومية (الطرقات): 42 %.
- الزراعة (الري): 30.0 %.
- منشآت الري الصغرى: 24.3 %
- العمران و أشغال التهيئة: 3.5 %.
- أشغال أخرى 0.2%.

نجد أن أغلب المشاريع تم إنجازها خلال سنتي (1998-1999) أما بالنسبة لسنة 2000 لم يبقى إلا الأشغال التكميلية في إطار الأموال المتبقية التي لم تصرف مما أدت إلى تشغيل 140000 شخص، و منه تم إنشاء 420000 منصب شغل دائم، و الجدول التالي يبن حصيلة الأشغال ذات المنفعة العامة و ذات الاستعمال المكثف لليد العاملة إلى غاية 30 سبتمبر 2000

الجدول(2- 26) حصيلة الأشغال العامة و ذات الاستعمال المكثف لليد العاملة

المكونات	عدد المشاريع			الوظائف		
	التقديرات	الإنجازات	%	التقديرات	الإنجازات	%
الطرق	1638	16622	99	70399	56670	93.3
الغابات	1130	1149	101.6	42517	440037	94.2
الفلاحة	10	5	50	457	471	103
الري	931	933	100	30097	29581	98
التهيئة	137	137	100	5333	4210	79
المجموع	3846	3846	100	148803	139969	94

المصدر: التقرير الوطني حول التنمية البشرية 2000 منشورات المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي، الجزائر، الدورة19 نوفمبر2001، ص157

المرحلة الثانية (2001-2004):

و تخص المخطط الثلاثي لدعم الإنعاش الاقتصادي الممتد على المرحلة(2001-2004) من أجل إنشاء حوالي 22000 منصب شغل ثابت سنويا لغلاف مالي تكميلي قدره 9 مليار دج إن جهاز الأشغال العمومية ذات المنفعة العامة و الاستعمال المكثف لليد العاملة قد يسمح بتوفير منصب عمل مؤقتة بتكلفة متوسطة حيث كانت 108406دج سنويا أو 9034 شهريا و ذلك نتيجة التنافس و نسبة ضئيلة للمواد و المعدات مع كثافة عالية لليد العاملة.

و أهم مميزات الأشخاص الذين تم إدماجهم في هذا الجهاز هي:

1- ثلثي الأشخاص الموظفين تتراوح أعمارهم ما بين 18 و 30 سنة، و أن مستوى التعليم لديهم جيّد.

2- 60 % من الأشخاص الموظفين يعانون من البطالة منذ أكثر من سنة (سبق لهم و أن دخلوا سوق العمل)، أما الباقي فهم يبحثون عن عمل لأول مرة و 50 % منهم يبحثون عن عمل منذ أكثر من سنتين؛

3- 70 % من عمال الورشات لا يتجاوز سنهم 40 سنة.

الفرع الثالث: عقود ما قبل التشغيل CPE

ويعتبر من أهم البرامج المطبقة حاليا ، و هو موجه لإدماج الشباب المتحصلين على شهادات جامعية الذين يدخلون سوق الشغل لأول مرة.

وضع البرنامج حيز التنفيذ 1998/12/02 و يهدف إلى زيادة العروض وتشجيع وتسهيل إدماج المتحصلين على شهادات علمية في سوق الشغل من خلال الفرصة التي يمنحها إياهم عقد ما قبل التشغيل في اكتساب تجربة تساعدهم على الإدماج النهائي لدى أصحاب العمل وهم كل الهيآت والمؤسسات العمومية والخاصة.

وتتكفل الدولة بالأجور الأساسية للمدمجين مع تكاليف التغطية الاجتماعية طيلة مدة عقد ما قبل التشغيل الذي يمكن أن يصل إلى سنتين، كما يستفيد المدمج من نظام العلاوات يدفع من طرف صاحب العمل.

ويعتبر عقد ما قبل التشغيل التزام ثلاثي الأطراف بين : صاحب العمل و المترشح ومديرية التشغيل التي تمثل وكالة التنمية الاجتماعية.

و يتم تمويل عقود ما قبل التشغيل من طرف حساب الخزينة الخاص الذي يكرّس تشغيل الشباب (الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب)، و يغطّي قيمة الأجور الخام المحددة كما يلي:

1- يتقاضى الحائزون لشهادة جامعية على 6000 دج شهريا بالنسبة لـ: 12 أشهر الأولى، و 4500 دج عند تمديد الفترة التي لا تتجاوز 06 أشهر. ثم عدل إلى8000 دج فيما بعد.

2- يتقاضى التقنيون السامون 4500 دج شهريا خلال 12 شهرا الأولى و 3000 دج شهريا عند تمديد الفترة التي لا تتجاوز 06 أشهر.

و تنقسم الأهداف التي سطرها برنامج عقود ما قبل التشغيل إلى قسمين:

1- بالنسبة للشباب:

- معالجة مشكل بطالة الشباب الحائزين على شهادات و المُقصيين من البرامج السابقة لتشغيل الشباب. و التي لا تتناسب مع فئة الحائزين على شهادة جامعية و شهادة أخرى في التكوين المهني.
- السماح للشباب الحائزين على شهادات الاستفادة من خبرة مهنية و مهارة توافق اختصاصاتهم.
- الرفع من إمكانيات الإدماج المهني الدائم بعد فترة ما قبل التشغيل من خلال تحسين تشغيل الشباب الذين يتوفر لديهم تكوين أوّلي.

2- بالنسبة للمستخدم:

- تحسين نسبة التأطير بإدخال التقنية من خلال توظيف يد عاملة مؤهلة؛
- دعم تكلفة الأجور عن طريق منح مزايا جبائية و شبه جبائية (خفض التعويض الجزافي، تسديد الدولة للأعباء الاجتماعية،...) المرتبطة بالتوظيف؛
- يطلب من المترشحين المؤهلين للاستفادة من عقود ما قبل التشغيل التسجيل في وكالة محلية للوكالة الوطنية للتشغيل. و تمنح الوكالات للمعنيين شهادة تسجيل و تقوم بإرسال قوام الأسماء شهريا إلى مندوبيات تشغيل الشباب.

و منذ انطلاق العملية (السداسي الثاني من سنة 1998 و إلى غاية 31 ديسمبر 2003) سجّلت الوكالات المحلية 256765 طلب، و هذا ما يمكن توضيحه من خلال الجدول الآتي:

الجدول رقم 2-27: تطور المترشحين في التسجيل في CPE (السداسي الثاني 03/98)

السنوات	1998 (الفصل الثاني)		1999		2000		2001		2002		2003	
	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%
عدد المسجلين	45228	17.6	25606	10	32.323	12,6	40.538	15,8	34.764	13,5	78.306	30,5

Source : CNES, rapport sur « évaluation des dispositifs d'emploi », juin 2002, P85.

و من مهام الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب مايلي:

- ❖ تقدم وتدعم الاستشارة وترافق الشباب ذوي المشاريع في إطار تطبيق مشاريعهم الاستثمارية.
- ❖ تسير وفقا للتشريع والتنظيم المعمول بهما تخصصات الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب لاسيما منها الإعانات وتخفيض نسب الفوائد.
- ❖ تبلغ الشباب ذوي المشاريع الذين ترشح مشاريعهم للاستفادة من قروض البنوك والمؤسسان المالية بمختلف الإعانات التي يمنحها الصندوق الوطني لدعم الشباب وبالامتيازات الأخرى التي يحصلون عليها.
- ❖ تقوم بمتابعة الاستثمارات التي ينجزها الشباب ذوي المشاريع مع الحرص على احترام بنود دفاتر الشروط التي تربطهم بالوكالة ومساعدتهم عند الحاجة لدى المؤسسات الهيئات المعنية بإنجاز الاستثمارات.
- ❖ تشجيع كل أشكال الأعمال والتدابير الأخرى الرامية إلى ترقية تشغيل الشباب لاسيما من خلال برامج التكوين والتشغيل والتوظيف الأولي.
- ❖ تقيم علاقات متواصلة مع البنوك والمؤسسات المالية في إطار التركيب المالي للمشاريع وتطبيق خطة التمويل ومتابعة إنجاز المشاريع واستغلالها.
- ❖ تبرم اتفاقيات مع كل هيئة أو مقاولة أو مؤسسة إدارية عمومية يتمثل هدفها في أن تطلب لحساب الوكالة إنجاز برامج التكوين والتشغيل وبرامج التشغيل الأولى للشباب لدى المستخدمين العموميين أو الخواص.

كما أن هذه الفئات من المقاولين الجدد يجب أن تتوفّر على الشروط التالية:

1- أن يتراوح سنّه ما بين 19 و 35 سنة و استثنائيا 40 سنة في حالة ما يفّر النشاط 03 مناصب شغل دائمة.

2- أن لا يشغل منصب مأجور.

3- أن يكون حائزا لأهلية أو مهارة مثبتة.

4-توفير إسهام شخصي تحت شكل أموال خاصة متغيّرة وفقا لمبلغ الاستثمار المخطط

إن التمويل المالي لاستثمارات الإنشاء من طرف شكلين Ansej يأخذ هما:

التمويل الثلاثي – التمويل الثنائي.

أولا: التمويل الثلاثي "Financement triangulaire".

الهيكل المالي للتمويل الثلاثي

Structure de financement triangulaire

المستوى 1 : قيمة الاستثمار أقل من 2000 000دج

المساهمة الشخصية Apport personnel	القرض بدون فائدةAnsej Crédit sans intérêt	القرض البنكي Crédit bancaire
%5	%25	%70

المستوى 2 : قيمة الاستثمار ما بين 2.000.001 و 10.000 000دج

المساهمة الشخصية		قرض بدون فائدة PNR Ansej	القرض البنكي	
المناطق الخاصة Zones spécifiques	المناطق الأخرى Autres zones		المناطق الخاصة Zones spécifiques	المناطق الأخرى Autres zones
%8	%10	%20	%72	%70

ثانيا: التمويل الثنائي "Financement mixte".

الهيكل المالي للتمويل الثنائي

المستوى 1 : قيمة الاستثمار أقل من 2000 000دج

المساهمة الشخصية	القرض بدون فائدة PNR
%75	%25

المستوى 2: قيمة الاستثمار ما بين 2.000.001دج و 1000 000دج

المساهمة الشخصية	القرض بدون فائدة PNR
%80	%20

إحصائيات خاصة بتمويل المؤسسات المصغرة

الجدول(2-30) توزيع المشاريع المؤهلة حسب القطاع الوظيفي إلى غاية 2003/12/31 على المستوى الوطني والخاصة بANSEJ

القطاع الوظيفي	عدد شهادات التأهيل المحررة	عدد مناصب الشغل	%
الفلاحة	68 867	183 916	24,25%
الخدمات	79 104	207 526	27,85%
الحرف	33 008	105 169	11,62%
نقل المسافرين	23 549	57 878	8,29%
الصناعة	25 023	85 821	8,81%
نقل البضائع	19 625	42 446	6,91%
البناء و الأشغال العمومية	14 526	53 669	5,11%
نقل البضائع المبردة	12 026	25 514	4,23%
المهن الحرة	3 507	8 416	1,23%
الصيانة	3 236	8 773	1,14%
الصيد	1 060	3 939	0,37%
الري(Hydraulique)	496	1 842	0,17%
المجموع	284 027	784 899	100%

المصدر: إحصائيات الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب على الموقع WWW.ANSEJ.ORG.DZ

من خلال الجدول نلاحظ أن قطاع الخدمات هو الأول الذي يساهم في خلق مناصب الشغل بنسبة 24.85% ، ثم قطاع الفلاحة ب 24.25%، قطاع الحرف 11.62%.

الجدول(2-31) عدد المؤسسات المصغرة الممولة حسب القطاع الوظيفي إلى غاية 2006/03/31

القطاع الوظيفي	عدد المشاريع	%	عدد مناصب الشغل المتوقعة	كلفة الإستثمار
نقل المسافرين	12 010	16.76	30 069	21 082 736 497
نقل البضائع	10 399	14.52	21 389	20 720 120 614
الخدمات	20 042	27.98	55 735	34 137 088 041
الفلاحة	9 117	12.73	23 417	17 042 731 970
الحرف	10 632	14.84	38 195	20 537 495 220
الصناعة	3 643	5.09	13 412	9 824 958 022
البناء و الأشغال العمومية	2 683	3.75	10 823	6 342 169 909
المهن الحرة	1 733	2.42	4 346	2 202 226 753
الصيانة	1 023	1.43	2 856	1 500 611 574
الري(Hydraulique)	176	0.25	756	818 586 433
الصيد	180	0.25	830	673 017 632
المجموع	71 638	100	201 828	134 881 742 665

المصدر: إحصائيات الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب على الموقع WWW.ANSEJ.ORG.DZ

إن قطاع الخدمات هو القطاع الذي يستحوذ على أكبر عدد من المشاريع 20042 مشروع بنسبة 27.98%، ثم يليه نقل المسافرين ب 16.76% وقطاع الحرف ب 14.84 % نقل البضائع ب 14.52% ، ثم يأتي قطاع الفلاحة ب 12.73%، و قطاع الصناعة الذي حظي إلا ب 5.09%.

الجدول(2-32) توزيع المؤسسات المصغرة الممولة حسب الجنس إلى غاية 2006/03/31

القطاع الوظيفي	عدد المؤسسات المصغرة الممولة	ذكور	إناث	نسبة الأنوثة
الفلاحة	9 117	8 571	546	6%
الحرف	10 632	8 418	2 214	21%
البناء و الأشغال العمومية	2 683	2 572	111	4%
الري (Hydraulique)	176	172	4	2%
الصناعة	3 643	3 023	620	17%
الصيانة	1 023	984	39	4%
الصيد	180	180	0	0%
المهن الحرة	1 733	1 037	696	40%
الخدمات	20 042	15 179	4 863	24%
نقل المسافرين	12 010	11 605	405	3%
نقل البضائع	10 399	10 123	276	3%
المجموع	71 638	61 864	9 774	14%

المصدر: إحصائيات الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب على الموقع WWW.ANSEJ.ORG.DZ

إن مشاركة المرأة في إنشاء المؤسسات المصغرة نجدها بكثافة في قطاع المهن الحرة الذي بلغ نسبة 40% ثم قطاع الخدمات بنسبة 24% ثم قطاع الحرف ب **21%** و قطاع الصناعة ب **17%**. و تبقى مشاركتها ضئيلة بالنسبة للقطاعات الأخرى.

المطلب الرابع: أجهزة الصيانة و ترقية الاستثمارات

الفرع الأول: جهاز صيانة التشغيل:

تتمثل في إنشاء صندوق التطهير المالي اتجاه المؤسسات العمومية، و قد وضعت الخزينة تحت تصرّف هذه المؤسسات التي هي في حالة عجز هيكلي، وسائل مالية هائلة مقدرة بما يقارب 20 مليار دولار أمريكي في تلك الفترة، شرط أن تنعكس تطور نشاطاتها و أن تحافظ على مناصب الشغل الموجودة في إطار مخطط تعديل متعدد السنوات.

و نظرا للنتائج المتحصل عليها، لم تتوصل مخططات التعديل إلى الأهداف المتوقعة بل استعملت أكثر من حجة لتسريح العمال و من ثمة تخفيض عددهم كوسيلة لتنشيط المؤسسات. فبين سنتي 1995 و نهاية 1998، لجأت أكثر من 1300 مؤسسة إلى هذا الجهاز من بينها 800 مؤسسة تم حلّها. و من أهم القطاعات التي مسّتها عملية تسريح العمال هي: قطاع BTPH بـــ: 63,3 %، الخدمات بـــ: 20,7 %، الصناعة بـــ: 14,6 %. فبين سنة 2000 و 2003 القطاع العام الصناعي تخلّى عن حوالي 5570 منصب عمل[1].

الفرع الثاني: وكالة ترقية و تدعيم الإستثمارات APSI

طبقا لما تضمنته المادة 03 من المرسوم التشريعي رقم 12-93 المؤرخ في 1993/10/05، فإن الوكالة تتكون من مجموعة من الإدارات و الهيئات تعمل على مساعدة المستثمرين في تحقيق استثماراتهم، حيث تعمل الوكالة على تقييم المشاريع و دراستها و اتخاذ القرارات بشأنها سواء كان بالقبول أو بالرفض.

و قد تم تعديل المرسوم التشريعي السابق بإصدار أمر رقم 01-03 في 20 أوت 2001 و يتعلّق بتطوير الاستثمار و مناخه و آليات عمله. و أهم ما يميّز التشريع الجديد هو:

- المساواة بين المستثمرين المحليين و الأجانب.

[1] - CNES« évaluation des dispositifs d'emploi », juin 2002, P106

خلال فترة 1999-2003، تم معاينة 79 مشروع تم إنجازه من طرف الفئة النسوية من مجموع 354 مشروع أي بنسبة 22,3 %. و توزّع هذه النسبة على القطاعات التالية: الصناعة في المركز الأول بـــ: 38 %، متبوعة بقطاع الخدمات بنسبة 16,45 %، فقطاع الصحة بـــ: 15,19 %، و قطاع النقل بـــ: 15,19 %.

المشاريع المجسّدة استطاعت خلق ما يزيد عن 1.433 منصب شغل (أي 18 منصب شغل في المشروع).

المطلب الخامس: أجهزة إعادة الإدماج التي يسيرها الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة CNAC

أنشئ الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة سنة 1994 بمقتضى المرسوم التنفيذي المؤرخ في1994/05/26 و يهدف إلى حماية العمال المسرحين لأسباب اقتصادية خلال فترة مؤقتة قدرها 3 سنوات ، هده الحماية تتمثل في الإبقاء على جزء من التأمينات فقط.

في سنة 2004 أصبح هدا الصندوق[1] -و بالإضافة إلى وظيفته الأولى- يهتم بخلق مؤسسات مصغرة شأنه شأن ANSEJ إلا أنه يختلف عن هده الأخيرة في كونه يتعامل مع البطالين الدين تتراوح أعمارهم ما بين 35 و 50سنة و بكلفة إجمالية للمشروع لا يتجاوز 5.000.000 دج

فبعد تعويضات العمال الذين فقدوا مناصب شغلهم لأسباب اقتصادية، فإن هذا الصندوق طوّر المساعدة وفق فلسفة الإدماج عبر التكوين المستمر لهؤلاء العمال، إضافة إلى إيجاد مراكز البحث عن الشغل (CRE) ومراكز المساعدة على العمل الحر (CATI) وقد تم التوسع في ذلك على مستوى التراب الوطني مما يساعد على إعادة إندماجهم من جديد في سوق الشغل.

[1]-- الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة WWW.CNAC.DZ

بالاستثمارات المتعلقة بالبطالين المرقيين، حيث أن مجلس الإدارة قد تم تنصيبه يوم 08 مارس 2004 ويتكون في غالبيته من البنوك ويكون مرؤوسا من طرف مدير القروض على مستوى القرض الشعبي الجزائري CPA نظرا للخبرة التي يتمتع بها هذا البنك في تسيير ملفات القروض الموجهة لقطاع الأعمال والعائلات.

تجدر الإشارة إلى أن هناك اتفاقية إطار ممضاة مع وزارة التكوين والتعليم المهني تتعلق بمطابقة المكتسبات المهنية والاختبارات الخاصة بالتأهيل، إضافة إلى دورات التكوين لصالح البطالين المرقيين والذين يكونون مدعّمين من طرف المصالح المتخصصة لصندوق التأمين على البطالة، كما أن هناك معاهدات أخرى هي في طور التحضير مع الغرف المهنية والمركز الوطني للسجل التجاري والصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية وغير ذلك، إضافة إلى المديرية العامة للجمارك في جانب الإعفاءات الجبائية المرتبطة بالمشاريع. علاوة على ذلك فإن الصندوق الوطني للتأمين على البطالة قد باشر في إعداد دليل للإجراءات الضرورية للوضع موضع التطبيق لإجراء حركية فعالة تتمثل في برنامج معلوماتي Logiciel نوعي بحيث يوضع محل التطبيق لأجل تسيير هذا الجهاز، كما أن هناك برنامجا آخر مخصص للتسيير الفردي لكل مشروع.

إذن نلاحظ أن الهدف من خلق هذا الصندوق هو التكفل بالعمال الذين فقدوا مناصب شغلهم بطريقة رضائية أو لأسباب اقتصادية.

و من المفاهيم و المصطلحات الرئيسية المستخدمة من طرف الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة مايلي:

1- **الملفات المودعة:** هي تلك الملفات التي يتم استقبالها بواسطة وكالات الصندوق مهما كان الرد عليها بالإيجاب أو الرفض.

2- **الملفات المقبولة:** تمثل كل ملف خاص بعامل يتم تقليصه لأسباب اقتصادية والذي تتوفر فيه مجموع الشروط المحددة وفق التشريع سواء أكانت فردية أو تلك المتعلقة بالمستخدم.

حيث أن العامل الذي تم تقليصه قد تحصل على دخل شهري على الأقل من تلك

التطور السنوي من سنة 1996 لغاية 2003 كما ورد في إحصائيات الصـــندوق بتـــاريخ 2004/07/31.

جدول رقم 2-35: تطور وضعية الملفات.

وضعية الملفات	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003
ملفات مودعة	38045	108696	188007	192558	195279	196763	198379	199328
الملفات المقبولة	36108	92151	164630	179127	183384	184311	186456	188411
الملفات في وضعية التسديد	22767	76385	154286	173360	178008	180154	183085	184159
ملفات نهاية الحقوق	6868	21845	42761	81139	126173	155102	169124	172407

المصدر: إحصائيات الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة إلى غاية 2004/07/31.

يلاحظ من هذا الجدول مدى نشاط هذا الصندوق بحيث انتقلت الملفات المقبولة من حيث الكم من 36108 ملف سنة 1996 لغاية 188411 ملف عند نهاية 2003، والنسبة كبيرة كما يلاحظ، وهذا الأمر يعكس مدى الإقبال على هذه الطريقة الفعالة في خلـــق مناصـــب الشغل الجديدة للبطالين المرقين الذين عانوا مما يعرف **بالبطالة اليائســـة** كمـــا عالجهـــا الباحث الجزائري **البشير** (جامعة الشلف، 2004).

و من أهم الإجراءات التي يقوم بها الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة ما يلي:

- الإجراءات غير فعالة: و تضم هذه الإجراءات دفع تعويض التأمين من البطالة و مراقبة المنظمين على الصندوق لمدّة قدرها 23 شهرا.
- الإجراءات الفعالة: هذا الإجراء جاء من أجل مساعدة العمال المسرحين لإيجاد شغل بسرعة، و يتكون من FR, CATI, CRE و AED[1].

[1] – FARIDA MERZOUK, La diversité des dispositifs de lutte contre le chômage en Algérie : un moteur ou un frein ? journées de l'Association Tiers-monde « Formation, emploi et développement », Marrakech, 22-23 Avril 2005. , p 7,8

- **مراكز البحث عن عمل Les Centres de Recherche d'Emploi (CRE):**

إن فكرة مركز البحث هذا هي بمثابة طريقة للدعم والبحث عن التشغيل لمجموعة لها هدف جعل الباحث عن العمل مستقلا في خطواته للاندماج المهني في سوق العمل. ولهذا المركز الاستشرافي فلسفة تقوم على التمهين القائم على تكرار الأفعال والذي بدوره يسمح بتغيير السلوكيات مع تنمية التطلعات والقدرات اللازمة لمجابهة الوضعيان الصعبة مع إبراز طريقة لتعلم تقنيات السلوكيات في تكوين القدرات الخاصة بالبحث عن العمل مع مساعدة الفرد بتطوير وخلق ثقة كبيرة في نفسه لأجل استصلاح الصفات والقدرات المرضية لهذا الفرد.

- **مراكز دعم العمل الحر Les Centres d'Aide au Travail Indépendant (CATI):** يهدف إنشاء مركز دعم العمل الحر للمشتركين الذين يودون إنشاء عمل بأنفسهم، و تمنحهم هذه المراكز خدمات فريق المستشارين المتخصّصين في العديد من المجالات. يساعدونهم على تكوين مشاريعهم أو تقديم دراسة تقنية و اقتصادية لبلوغ الأهداف المسطرة.

من 1998 إلى 2001، عدد المستفيدين من التكوين بلغ عددهم 5500 شخص و بمعدّل إعادة إدماج بين 20 و 25 %. حتى جانفي 2001 عدد المشاريع المقدمة بلغت 1231 مشروع، أين تم
تمويل 131 مشروع منها، و 81 مشروع تم إنجازه.

- **التكوين التحويلي (La formation de reconversion FR)**

هذا البرنامج التكويني جاء من أجل تحسين مستوى التأهيل المهني لأصحاب المنح بالتنسيق مع وزارة التكوين المهني، و مركز التعليم المهني عن بعد (CNEPD)، و مركز التكوين للبناء و التعدين. حصيلة هذا الجهاز في نهاية جويلية 2001 هي 8709 منحة للمستفدين من تكوين إعادة التحويل FR .و يوجد 21 مركز للبحث عن الشغل منشطة من قبل 63 مستشار على المستوى الوطني ، و

قد قدّر عدد المناصب المفتوحة للفترة 1998-2001 بـــ: 39297 حسب وكالة التنمية الاجتماعية، تتوزع كما يلي:

1- الإدارة: 21276 منصب أي 54.03 %؛

2- القطاع الاقتصادي: 18097 منصب أي 45.97 %؛

3- المستوى الجامعي: 26407 منصب أي 67 %؛

4- مستوى تقني سامي: 12966 منصب أي 33 %.

و تقدّر قيمة الغلاف المالي لكلّ مستفيد بـــ: 75000 دج، و بالنظر إلى هذه النتائج سجّل تشغيل 31085 شخص (79%) خلال فترة 98-2001.

إن حصيلة تطبيق البرنامج، تظل جزئية في ظل غياب أهم العناصر الخاصة بطبيعة و نوعية مناصب الشغل، و التكلفة الحقيقية للتوظيفات وتوزيعها الإقليمي.

الفرع الرابع: التنمية الجماعية DS

أعد هذا البرنامج سنة 1998 لإنشاء مناصب شغل وتحسين ظروف معيشة السكان القاطنين في المناطق غير المجهزة، من خلال ترقية مشاريع صغيرة و يتم إنجاز هذه المشاريع بتعاون المستفيدين في إطار منظم يدعى جماعة . تقوم البلدية بتأطيرها وفيما يخص معايير تأهيل المشاريع المدرجة ضمن البرنامج ينبغي أن تكون:

-للمصلحة العامة (أي المشاريع).

-سامحة باستعمال الموارد المحلية(المواد الأولية، المعدات، اليد العاملة....).

-غير مندرجة ضمن برنامج قطاعي.

-الجماعة هي التي تقوم بتأهيل البرنامج مرورا بالبلدية.

تكمن أهمية التنمية الجماعية في هدف رئيسي واضح يتمثل في محو مفهوم المساعدة الشاملة .كذلك السماح بإعادة إدراج فئات السكان الضعيفة اقتصاديا و اجتماعيا ضمن دائرة تسيير المجتمع بطريقة عادية.

وبهذا الصدد يشارك المستفيدون من النشاط الجماعي بطريقة فعلية في اختيار المشاريع من حيث الفرص و الاتساع و الأولويات و الإدراج و أشغال الإنجاز. و يساهم هؤلاء أيضا في تمويل المشاريع المبرمجة بنسبة 20 إلى 25 % من التكلفة الإجمالية في شكل إعانات مالية شخصية، و مواد البناء و اليد العاملة. و يمكن تلخيص نتائج تطبيق برنامج التنمية الجماعية في الجدول الآتي:

الجدول رقم 2-28: تطبيق برامج التنمية الجماعية:

	عدد المشاريع	القيمة الإجمالية المضافة			تكلفة المشروع (دج)	عدد مناصب الشغل المنشأة	تكلفة المنصب (دج)
		حصة وكالة التنمية الاجتماعية(دج)	حصة المستفيدين	المجموع (دج)			
المرحلة1: 98-2000	116	174946585	28057887	203004472	175039	790	256968
المرحلة 2: جويلية 2001	91	285225000	88775000	374000000	4109890	2600	143846
المجموع	207	460171585	116832887	557004472	2787461	3390	164308

Source : CNES, rapport sur « évaluation des dispositifs d'emploi », juin 2002, P88.

قد نتج عن المرحلة الأولى (1998-2000) من تطبيق البرنامج إنجاز 116 مشروع، بتكلفة إجمالية قدرها 203.004.472 دج منها 174.946.585 دج أي 86 % تكفّلت بها وكالة التنمية الاجتماعية، و خلال هذه الفترة تمّ إنشاء 790 منصب شغل، منها 95 منصب دائم.

أما المرحلة الثانية التي انطلقت في جويلية 2001، و تمت الموافقة على 91 مشروع بتكلفة إجمالية قدرها 374 مليون دج منها 285,225 مليون دج من وكالة التنمية الاجتماعية (76 %). أما عدد مناصب الشغل التي تمّ خلقها فتقدّر بـــ: 2600 منصب شغل منها 540 منصب دائم.

إن التطبيق الحديث للبرنامج يظهر اهتمام الجماعات المستفيدة، غير أنه لوحظت بعض النقائص المتعلقة بـــ:

1- ضعف القدرات التساهمية للسكان المعنيين بسبب غياب الحركة الجمعوية على المستوى المحلي أو عدم نجاعتها.

2- الصعوبات التي يواجهها المتدخلون في التحكم في الجوانب التقنية و إجراءات تسيير المشاريع.

الفرع الخامس: القروض المصغرة:

دخل جهاز القروض المصغرة حيز التنفيذ سنة 1999 ، ويعتبر أداة لمكافحة الفقر و البطالة. و القرض المصغر هو قرض يتم تسديده خلال فترة 12 إلى 60 شهر و هو موجه لتمويل المشاريع الاستثمارية التي تتراوح كلفتها بين 50.000 دج إلى 400.000 دج و المشاريع الاستغلالية (تمويل مواد أولية) التي لا يجب أن تتعدى كلفتها 30.000 دج و هو يسمح باقتناء عتاد صغير و مواد أولية للانطلاق في ممارسة نشاط أو حرفة ما ،و هو موجه للبالغين سن 18 سنة فما فوق. أما أهداف جهاز القروض المصغرة فهي تتلخص فيما يلي[1]:

- هدف اقتصادي: من خلال إنشاء نشاطات و إنتاج ثروات و من تم عوائد؛
- هدف اجتماعي: من خلال تحسين العوائد و شروط معيشة للفئات الأكثر حرمانا و العاطلين عن العمل.

و تقوم وكالة التنمية الاجتماعية بتسيير القروض المصغّرة، و ترتكز في ذلك على مديرية تشغيل الشباب و الصندوق الوطني لمكافحة البطالة و مديرية الشؤون الاجتماعية و الوكالات المحلية إلى الوكالة الوطنية للشغل و كذا البنوك، و تتدخل هذه الهيئات وفق المخطط التالي[2]:

[1] Matouk BELATTAF, Formation professionnelle et insertion des femmes au marché du travail dans la wilaya de Bejaia : état des lieux et perspectives, 2ème colloque international pluridisciplinaire, marché du travail et genre dans les pays du Maghreb : quels marchés du travail ? Rabat 15 et 16 mars 2006.

[2] - CNES, rapport sur « évaluation des dispositifs d'emploi », juin 2002, P89

1) **وكالة التنمية الاجتماعية:** تنسيق البرامج، ضبط الإجراءات، تدعيم و تقييم المشاريع، منح قرار المطابقة الذي يسمح للمقاول بتقديم مشروعه للبنك، الوساطة بين الخزينة العمومية و البنوك بالنسبة لوكالة التنمية الاجتماعية و المديرية العامة للخزينة العمومية و البنك الوطني الجزائري.

2) **مديرية تشغيل الشباب (DEJ):** استقبال المترشحين، مساعدة المترشحين في تكوين الملف، الوساطة بين المترشح و وكالة التنمية الاجتماعية للحصول على قرار المطابقة، تسيير المعلومات (المترشحين و المشاريع والقروض).

3) **الوكالة الوطنية للشغل(ANEM):** استقبال المترشحين و توجيههم نحو مديريات تشغيل الشباب.

4) **مديرية الشؤون الاجتماعية:** (وزارة العمل و الضمان الاجتماعي): تحديد المشاريع المؤهلة للاستفادة من قروض مصغرة.

5) **البنوك:** منح القروض.

6) **الصندوق الوطني لمكافحة البطالة (CNAC):** تسيير صندوق التأمين من الأخطار الناتجة عن القروض المصغرة، منح الضمانات.

و يخضع المستفيدون من القروض المصغّرة إلى إلزامية دفع حصة شخصية نسبتها 10 % من تكلفة المشروع و دفع 1 % من تكلفة المشروع كحق الانضمام إلى صندوق التأمين من الأخطار الناجمة عن القروض المصغّرة لدى مصالح الوكالة الوطنية للتأمين من البطالة. يمنح الجهاز لكلّ شخص قادر على توفير شغل لنفسه (أو أكثر) قرضا ما بين 50000 دج و 350000 دج بنسب فوائد منخفضة. و يدفع المستفيد من قرض مصغّر نسبة فائدة قدرها: 2 % و تقوم الخزينة العمومية بدفع الفارق حسب نسب السوق.

و يعتبر تطبيق برنامج القروض المصغرة حديث العهد، و في ظل غياب عناصر الحصيلة الخاصة بالمشاريع المنجزة و قيد الإنجاز، سيكون تقييم هذا البرنامج جزئي و يظهر ما يلي:

1- سُجّل شغف كبير لدى الشباب في إنشاء مناصب الشغل ذاتيا.

2- ضعف مساهمة القطاع المصرفي.

3- ضعف الدعم و المتابعة لفائدة أصحاب المشاريع.

4- غياب الهيئات المختصة في ترقية القروض المصغّرة.

و حسب وكالة التنمية الاجتماعية (ADS)، يمكن للجهاز أن يساهم في إنشاء من 15000 إلى 20000 مؤسسة صغيرة (TPE)، إذا تم رفع العراقيل المذكورة سابقا.

فعدد المشاريع التي تم تمويلها حتى نهاية ديسمبر 2002 هو 11216 مشروع، و التي سمحت بتوفير 17500 منصب شغل جديد. و كانت مشاركة المرأة في حوالي 3365 مشروع (30 %) وتوفير 5250 منصب شغل[1].

وقد تم إحداث وكالة جديدة لتسيير هذا القرض المصغّر سنة 2004 و هي الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغّر (ANGEM)، و تقوم بالإشراف على صندوق الضمان المشترك للقروض المصغّرة التي تقدمها البنوك التجارية و المؤسسات المالية للمستفيدين.

إن التمويل المالي لاستثمارات الإنشاء من طرف ANGEM يأخذ شكلين هما:

التمويل الثلاثي – التمويل الثنائي.

أولا: التمويل الثلاثي "Financement triangulaire".

قيمة الاستثمار من 100.000دج إلى 400.000 دج

المساهمة الشخصية	قرض بدون فائدة PNR	القرض البنكي
%5	%20	%70

ثانيا: التمويل الثنائي "Financement mixte".

الهيكل المالي للتمويل الثنائي

قيمة الاستثمار من 50.000دج إلى 100.000دج

المساهمة الشخصية	القرض البنكي
%5-3	%97-95

[1]CNES, «évolution de l'emploi féminin », , P 100.

- أما التمويل فيما يخص شراء مواد أولية فيأخذ الشكل التالي:

كلفة المشروع: 30.000دج

المساهمة الشخصية	القرض البنكي
%10	%90

الجدول(2-29) يبين توزيع أجهزة المضادة للبطالة

	1997	1998	1999	2000	2001	2004
- ESIL	152943	181225	157565	145481	178512	75000
- IAIG	114000	129680	134000	130000	136000	178000
-TUPHIMO	119348	44799	24598	14565	17823	11000
-CPE	-	6140	12191	9311	3443	42000
Sous total	386291	361844	328354	299357	335778	306000
-ANSEJ	207	21630	44175	31077	21000	2400
Total	386 498	383 474	372 529	330 434	356 778	308 400

Source : ONS, FMI Country report (mars 2003) et Revue Energie et mines novembre 2004

المطلب الثالث: جهاز الدعم و الإدماج المهني للشباب (الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب)ANSEJ

لقد اعتمدت الحكومة جهازا جديدا لتأطير سياسة دعم التشغيل في 02 جويلية 1996 والمتعلق بدعم تشغيل الشباب مع تحديد أشكال هذا الدعم, و تكلّفت بتأطير و تطبيق هذا الجهاز الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب. و يهتم هذا الجهاز بثلاث نقاط أساسية:

1- إدماج نشاطات الشباب في آليات السوق.

2- تدخل البنوك حسب المنطق الاقتصادي و المالي فيما يخص تقييم الأخطار و اتخاذ الآراء لتمويل المشاريع.

3- إعادة تركيز تدخل السلطات العمومية في مهام المساعدة و الاستشارة.

و يغطي هذا الجهاز نوعين من النشاطّات:

- المساعدة في إنشاء مؤسسات مصغّرة.
- التكوين لتدعيم إنشاء النشاطات.

التي هي ضعيفة بالنسبة لحاجيات العمال المسرحين و اللذين أغلبهم ذوي مستوى تكويني ضعيف.

_ المساعدة للمؤسسات المواجهة للصعوبات (AED) L'Aide aux Entreprises en Difficulté:

هذا الجهاز الوقائي (منذ 2000) موجه من أجل حماية العمل في المؤسسات التي تواجه صعوبات و ذلك باقتراح لهذه الأخيرة: تمويل لحيازة خدمات تقنية ،تجارية و خدمات تسييرية ضرورية .مساعدتها أيضا للاقتراض من أجل إعادة التأهيل ، الوساطة من أجل ضمان الاقتراض و القدرة على زيادة رأس المال بالأسهم.

مابين 2001-2002، من بين 50 مؤسسة (شركات التسيير بالمساهمة) مشخصة، 32 مؤسسة تم مساعدتها من طرف CNAC.و أوضح تحليل CNAC أن تكلفة العمل المحرر تقدر ب 150000 دج منها 5/1 تكلفة العمل العادي ،وهذا ما يبين أن تكلفة صيانة مناصب العمل تكلف الدولة ميزانية أقل بالسبة لمناصب عمل جديدة مخلوقة .

المطلب السادس: المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و دورها في خلق مناصب شغل

إن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصادر في ديسمبر 2001 يعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي المؤسسات التي تشغل من 01 إلى 250 عامل، وأن لا يتجاوز رقم أعمالها 500 مليون دينار، حيث إستند المشرع الجزائري في تصنيف المؤسسات على ثلاثة معايير، وهي :حجم العمالة، رقم الأعمال، ومجموع الأصول، والجدول التالي يوضح كيفية تصنيف المشرع الجزائري للمؤسسات:

الجدول رقم(2-36) تصنيف المؤسسات في التشريع الجزائري.

	حجم العمالة	رأس المال	مجموع الأصول
الصغرى	1-10	أقل من 20 مليون دج	لايتجاوز 10 ملايين دج
الصغيرة	10-50	أقل من 200مليون دج	10-100 مليون دج
المتوسطة	50-250	200 مليون-2 مليار دج	100-500 مليون دج

المصدر:القانون رقم 01-18 المؤرخ في 12 ديسمبر 2001و المتضمن القنون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة،الجريدة الرسمية ،العدد 77، 2001/12/15

الجدول رقم2-37: يوضح تطور حجم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و كذا حجم العمالة التي تم إنشاءها من سنة 2002 حتى 2007

		PME الخاصة	PME العمومية	الصناعات التقليدية	المجموع
2002	عدد PME	189552	788	71523	**261863**
	عدد مناصب الشغل	538055	74763	71523	**684341**
2003	عدد PME	207949	788	79850	**288587**
	عدد مناصب الشغل	550386	74763	79850	**705000**
204	عدد PME	225449	778	86732	**312959**
	عدد مناصب الشغل	592758	71826	173920	**838504**
2005	عدد PME	245842	874	96072	**342788**
	عدد مناصب الشغل	888829	76283	192744	**1157856**
2006	عدد PME	269 806	739	106 222	**376 767**
	عدد مناصب الشغل	977942	61 661	213 044	**1 252 707**
2007	عدد PME	293 946	666	116 347	**410 959**
	عدد مناصب الشغل	1064983	57 146	233 270	**1 355 399**

Source : M.P.M.E.A, direction des systèmes d'information et des statistiques, bulletin d'information économique, N° 4,5,6,7,12 (2002,2003,2004,2005,2006,2007). Sur le site http://www.pmeart-dz.org/ar/statistiques.php

الجدول(2-38):توزيع المؤسسات حسب قطاعات النشاط المهيمنة

	عدد المؤسسات 2004	عدد المؤسسات 2005	عدد المؤسسات 2006	عدد المؤسسات 2007
البناء و الأشغال العمومية	72 869	80 716	90 702	100 250
التجارة و التوزيع	37 954	42 183	46 461	50 764
النقل و المواصلات	20 294	22 119	24 252	26 487
خدمات العائلات	16 933	18 148	19 438	20 829
الفندقة و الإطعام	14 103	15 099	16 230	17 178
خدمات المؤسسات	13 673	14 417	14 134	16 310
صناعة المنتوجات الغذائية	10 843	12 143	15 270	16 109
باقي القطاعات	38 780	41 017	43 319	46 018
المجموع	225 499	245 482	**269 806**	**293 946**

Source : M.P.M.E.A, direction des systèmes d'information et des statistiques, bulletin d'information économique, N°7 ,12(2005,2007). Sur le site http://www.pmeart-dz.org/ar/statistiques.php

الجدول رقم 2-39 : يوضح حجم العمالة في PME إلى حجم العمالة الكلية الوطنية (2002-2005)

	2002	2003	2004	2005
مج العمالة في PME (1)	684.341	705.000	838.504	1.157.856
مج العمالة الكلية الوطنية (2)	----	6.684.056	7.798.412	8.044.220
$(3) = (1)/(2)$	----	% 10,55	% 10,75	% 14,4

المصدر: وزارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و الديوان الوطني للإحصائيات ONS

لقد تم تسجيل 1.157.856 منصب شغل مع نهاية 2005 في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و هو ما يعادل 14,4 % من مجموع التشغيل الكلي. و قد ارتفع هذا المعدّل بـ 3,6 نقطة بعد أن كان في حدود 10,8 % سنة 2004. أما عن المعدّل السنوي للتشغيل (2004-2005) فقد كان مرتفعا حيث سجل 38,09 %.

على ضوء البيانات الإحصائية لوزارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و الصناعة التقليدية، يمكن القول بأن عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة يفوق 340.000 مؤسسة سنة 2005، و تساهم في الناتج الداخلي الخام بنسبة 53,2 %. كل هذا ينعكس إيجابا في التخفيف من أزمة البطالة المرتفعة في الجزائر، إذا أخذنا في الحسبان التطور المعقول و الملحوظ لعدد هذه المؤسسات.

المطلب السابع: وضعية البطالة خلال برنامج الإنعاش الاقتصادي

سنتطرق في هذا المطلب إلى دراسة برنامج الإنعاش اقتصادي الذي بدوره ينقسم إلى مرحلتين برنامج الإنعاش 2001-2004 و البرنامج دعم النمو 2005-2009، و هدف كل منهما، و ما هو أثر كل واحد من هما على سوق العمل؟

- تكييف مخرجات التعليم و التكوين مع متطلبات سوق العمل.
- تحسين وتعزيز آليات الوساطة في سوق العمل.
- تدعيم الاستثمار المولد لمناصب الشغل.
- عصرنة آليات المتابعة والمراقبة والتقييم،
- الأخذ في الاعتبار طلبات الشغل الإضافية.

و تعتمد السياسة الجديدة لترقية تشغيل الشباب على :

- دعم ترقية التشغيل المأجور.
- دعم تنمية المقاولة.

I – إنشاء جهاز المساعدة على الإدماج المهني (DAIP) :

ينكون ويتضمن هذا الجهاز ثلاثة عقود إدماج :

- عقود إدماج حاملي الشهادات (CID) موجهة لخريجي التعليم العالي (الطور القصير المدى والطور الطويل المدى) وكذا التقنيين السامين خريجي المؤسسات الوطنية للتكوين المهني.

عقود الإدماج المهني (CIP) موجهة للشباب طالبي العمل لأول مرة خريجي الطور الثانوي لمنظومة التربية الوطنية ومراكز التكوين المهني أو الذين تابعوا تكوينا تمهينيا

- عقود تكوين/ إدماج (CFI) موجهة لطالبي الشغل بدون تكوين ولا تأهيل.

ويرمي إلى :

1. معالجة البطالة معالجة فعالة:

حيث أن التكفل بتشغيل الجامعيين والتقنيين السامين يبقى من أولويات عمل الحكومة، بلادنا تتوفر على عدد هام من الجامعيين يقدر بحوالي 120.000 حامل شهادة جامعية، يفدون سنويا على سوق العمل.

منذ سنة 1998، خصص لهذه الفئة جهاز عقود ما قبل التشغيل كآلية لدعم إدماجهم مهنيا، وبعد 10 سنوات من تطبيق هذا الجهاز اتضح وجوب تخصيص مرافقة أكثر نوعية سواء على مستوى الفرد في وضعه كطالب عمل أو على مستوى المؤسسة الموجودة في وضع إعادة تأهيل بما يتطلبه سياق عولمة الاقتصاد وشموليته.

وهو ما يجعلنا نقترح جهازا جديدا لإدماج حاملي الشهادات، من خصائصه:

- ربط مسألة تسيير بطالة حاملي الشهادات بالقطاع الاقتصادي،
- مرافقة أحسن لحامل الشهادة الجامعية من خلال نشاطات تكوين وإعادة تأهيل و تحسين المعارف خلال فترة الإدماج (فترة العقد).

يمكن أن تكتسي هذه النشاطات صيغتين:

- التكوين و إعادة الـــتأهيل في الموقع، مع تأطير إجباري لحامل الشهادة، قصد تمكينه من تحسين معارفه،
- تكوين قصير المدى بالمؤسسة المستخدمة في إطار عقد تكوين/تشغيل ينتهي بتوظيف المستفيدين.

- يستفيد الشاب حامل الشهادة الجامعية من منحة شهرية سيتم تثمينها على أساس تلك الممنوحة حاليا.

هذه الامتيازات تقع كلها على عاتق الدولة ويمكن استكمالها بدعم لفائدة المستخدمين على الشكل التالي:

- عقد عمل مدعم لتشجيع توظيف حاملي الشهادات، ويضمن هذا العقد للمستخدم مساهمة من الدولة في أجر الشاب الجامعي وفق صيغة تناقصية تدريجية،
- إشراك الوكالة الوطنية للتشغيل حيث تكلف إلى جانب تسجيل الجامعيين، باستغلال كل فرص توظيف هذه الفئة، كما يمكنها التفاوض مع المستخدم بشأن عقود العمل المدعمة لفائدة حاملي الشهادات، وهي الصيغة التي تمكن المرور من منصب عمل بعقد إدماج على نفقة الدولة، إلى عقد عمل مدعم على نفقة المستخدم بمساهمة من الدولة.
- منح المستخدمين امتيازات جبائية وشبه جبائية ، في إطار هذه الاستراتيجية الجديدة، وامتيازات تشجيعية على خلق مناصب الشغل في إطار التشريع الخاص بالاستثمار.

بالنسبة لقطاع الإدارة العمومية، فإن جهاز عقود ما قبل التشغيل الذي كثر عليه الطلب، لم يعط نتائج كبيرة من حيث التوظيف بعد انتهاء فترة العقد.

المقاربة الجديدة تبقي على مدة العقد بسنتين (2) مع نفس مستوى المنحة.

لكن الجديد يكمن في حجم الجامعيين المطلوب توجيههم نحو هذا القطاع، حيث سيتم ضبط عددهم وتكييفه مع تقديرات التوظيف على إثر مدة العقد.

وفي هذا السياق فإن الجهاز الجديد ينص على منح الأولوية في التوظيف للجامعيين الموجودين في وضعية عقد إدماج، وذلك بموجب الأمر رقم 06-03 المؤرخ في 15 جويلية 2006 المتضمن القانون الأساسي للوظيفة العمومية.

2- التكفل بفئات طالبي العمل الذين غادروا المنظومة التربوية في الطور الثانوي أو لديهم مؤهلات مهنية:

هذه الشريحة التي تمثل 64% من مجموع العاطلين عن العمل، كان يتم إدماجها في إطار برنامج مناصب العمل الموسمية بمبادرة محلية منذ سنة 1990.

تقييم هذا الجهاز أظهر النقائص التالية:

- تمركز كبير في الإدارة،
- مدة الإدماج طويلة وضيق الآفاق بالنسبة للتوظيف الدائم.
- شروط التوظيف بقطاع الوظيف العمومي.
- عدم توفر مرافقة عن طريق التكوين.

في هذا السياق جاء اقتراح عقد الإدماج المهني إعطاء فرصة أكبر للإدماج الدائم، وهو كالتالي:

- ربط تسيير البطالة باحتياجات التنمية المحلية.
- توفير مرافقة أحسن لطالب العمل في المؤسسة أو في الإدارة أو في الجماعات المحلية، من خلال التكوين وتحسين المستوى للتكيف مع منصب العمل بأفق التثبيت فيه.
- المنحة الشهرية على عاتق الدولة وسيتم تثمين مبلغها بالمقارنة مع المبلغ الحالي،

- بالنسبة للمدمجين في الإدارة والجماعات المحلية ستعطى لهم الأولوية في التوظيف كمتعاقدين طبقا للتشريع الخاص بالوظيف العمومي.

من جهة أخرى، وبغرض تشجيع التوظيف و إلى جانب الأجر، فإن الدولة ستدعم المستخدمين من خلال:

- عقد عمل مدعم لمدة سنة على نفقة الدولة مقابل توظيف الشاب عند انتهاء المدة،
- منح امتيازات جبائية وشبه جبائية، طبقا للتشريع الساري المفعول.

3- منح إمكانية الإدماج المهني لطالبي العمل الذين ليس لديهم تكوين ولا تأهيل، وتمكينهم من اكتساب مهارات أو تكوين مؤهل، يزيد من حظوظ توظيفهم.

هذه الفئة التي يتكفل بها في إطار جهازي المناصب الموسمية وأشغال المنفعة العمومية، بدخل ضعيف، شهدت تمديد مدة الإدماج بالنسبة للبعض إلى 10 سنوات دون إمكانية التوظيف،

كما أن عدم اكتراث المستخدمين لمرافقة المستفيدين وتشجيعهم كان كذلك من عوامل النقص في هذه الأجهزة

الصيغة الثالثة من العقود المقترحة هي عقود تكوين/ إدماج موجهة للتكفل بانشغالات هذه الفئة التي تمثل 22% من مجموع العاطلين عن العمل، يرتكز العقد على مقاربة جديدة أساسها:

- تنصيب طالبي العمل بدون تأهيل إما على مستوى حرفيين مؤطرين للاستفادة من تكوين مؤهل، لمدة 12 شهرا،
- وإما لدى الجماعات المحلية في إطار أشغال صيانة الغابات و المباني إلخ...
- ويستفيد الشاب من منحة أو تعويض.

يستفيد الحرفيون المؤطرون من الامتيازات التالية:

- مساهمة الدولة في أجور الأشخاص الذين يتم توظيفهم بعد انتهاء مدة الإدماج المؤقت ، وذلك في إطار عقد عمل مدعم لمدة سنة واحدة،
- امتيازات جبائية و شبه جبائية، طبقا للتشريع الساري المفعول.

بالنسبة لأشغال صيانة المباني ستوكل بالأولوية إلى المؤسسات المصغرة المنبثقة عن جهازي وكالة دعم تشغيل الشباب وصندوق التأمين عن البطالة، مع إمكانية استفادتها من عقود عمل مدعم بمساهمة الدولة لمدة سنة واحدة.

وبالنسبة للصيغ الثلاثة من العقود المذكورة وللمسجلين كطالبي عمل على مستوى الوكالة الوطنية للتشغيل، يقترح المشروع منحة تشجيع على البحث عن تكوين مؤهل.

إن تنفيذ إستراتيجية ترقية التشغيل ومحاربة البطالة، تزامنا مع تطبيق الإصلاحات على مستوى القطاعات المعنية سيكون من نتائجها:

- معدل سنوي لإدماج المهني يتراوح بين 350.000 و450.000 منصب شغل لفائدة الشباب في إطار الجهاز الجديد الذي سينطلق ابتداء من السداسي الثاني من سنة 2008.
- تحسين مستوى التوظيف الدائم حيث يهدف جهاز الإدماج الجديد إلى رفع نسبة التثبيت من 12 إلى 33% بما يسمح ابتداء من سنة 2009 بفتح 130.000 منصب دائم في إطار الجهاز و 60.000 منصب مباشر في إطار جهاز خلق النشاطات أي ما مجموعه 190.000 منصب دائم سنويا.

كما أن الشق المتعلق بدعم المستخدمين عن طريق إجراءات تشجيعية على الاستثمار سيسمح بتوفير 267.000 منصب عمل كمعدل سنوي خلال الفترة 2009-2013.

عموما فإن التقديرات للفترة 2009-2013 تشير إلى توفير 452.585 منصب عمل كمعدل سنوي.

وهو ما سيسمح بتحقيق الأهداف الأساسية وهي:

- توفير مليوني (2) منصب عمل في أفق سنة 2009 ، مثلما جاء في برنامج فخامة رئيس الجمهورية.
- خفض نسبة البطالة إلى أقل من 10% سنة 2009.
- مواصلة خفض نسبة البطالة إلى أقل من 9% خلال الفترة 2010-2013.

و يمكن تلخيص أجهزة التشغيل كما يلي:

الجدول 2-41: أجهزة التشغيل في الجزائر

Dispositif	Nbre Bénéficiaires	Emplois		Subventions milliards DA	Coût moyen emploi. (DA)
		Emplois équivalent permanents	Emplois permanents		
ESIL 90/94	332.000	160.000	Dont 11.000	5,182	32.400
Formation DIPJ 90/94	11.000	-	-	0,088	8.000
Autres placements DIPJ 90/94	13.703	13.703	-	nd	nd
ESIL 97/2001	815.900	408.000	-	11,700	28.670
IAIG 95/2001	1.515.000	-	-	22,000	3.000DA/mois
CPE (98/2001)	31.085	31.285	Dont 3.520	2,960	94.600
Développement communautaire 98/2001	3.390	3.390	Dont 635	0,557	164.300
Assurance chômage 95/2001	217.084	-	-	-	7.000 DA/mois
Formation de reconversion CNAC 95/2001	11.125	-	-	-	-
S/total 1	2.950.287	564.848	15.155	42.478	75.000
Création activités 90/94	51.330	-	51.330	4,372	85.170
TUPHIMO 97/2001	64.000	-	64.000	6,940	108.400
Microcrédit 99/2001	6.053	-	6.053	1,072	177.000
Micro entreprise financées 97/2001	37.754	-	106.954	62,638	585.657
CATI	1.500	-	1.500-	-	-
AED	-	-	-	-	-
S/total 2	160 637	-	227 837	75 022	329 300
Ensemble	3.110.924	564.848	244 992	117.500	479.600

La source :CNES , rapport sur « évaluation des dispositifs d'emploi », juin 2002, p113

خلاصة الفصل:

إن سوق العمل الجزائري يعاني من اختلال في هياكله نتيجة عدم استقطاب الكم الهائل من طلبات على العمل مقابل عرض العمل و هدا يعود إلى عدم ملائمة سوق العمل مع التعليم، و تحقيق وظائف بنسبة قليلة لكن أغلب مناصب الشغل هي مناصب مؤقتة خاصة في سنوات التسعينات، فبعد أزمة 1986 الأزمة البترولية التي نتج عنها تراجع في الموارد الخارجية للبلاد، و تراجع الاستثمارات و بالتالي انخفاض في مناصب الشغل المتوقعة ففي فترة 1980-1984 سجلنا 140000 منصب شغل و في فترة 1985-1989 75000 منصب شغل، فترة 1990-1994 إلى 50000 منصب شغل، سبب عجز المؤسسات العمومية عن دفع ديونها أدى بها إلى تسريح عدد من عمالها. و مع زيادة حدة الأزمة دفعت بالجزائر إلى تطبيق برنامج التعديل الهيكلي 1994-1998 الذي سجل نتائج ايجابية من ناحية التوازنات الاقتصادية الكبرى و نتائج سلبية التي مست المجال الاجتماعي الدرجة الأولى ثم المجال الاقتصادي الذي زاد من حدة البطالة التي وصلت معدلاتها إلى أكثر من 29% سنة 1999 عد ما كانت 23% سنة 1993و يرجع هذا إلى غلق بعض المؤسسات و خوصصة بعض منها الأمر الذي أدى إلى زيادة تسريح عدد كبير من العمال. و نظرا لما تنتجه البطالة من آثار سلبية على المجتمع و على الاقتصاد باشرت الجزائر في تطبيق سياسات من أجل التخفيف من حدة البطالة كتطبيق برنامج تشغيل الشباب، و الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة و المؤسسات الصغيرة و المتوسطة التي نتتج عنهم تخفيض و لو نسبة قليلة من البطالة، و بعد أن سجلت الجزائر نتائج مالية ايجابية في نهاية 1999 بسبب ارتفاع أسعار النفط باشرت الجزائر في تطبيق برنامج الإنعاش الاقتصادي 2001-2004 الذي ضخت له الدولة أموال كبيرة 525 مليار دج و الذي كان هدفه تقليص معدلات البطالة حيث تم أنشاء 728500 منصب شغل فقد سجل معدل البطالة سنة 2004 17.7%، ثم برنامج دعم النمو 2005-2009 الذي سجلت فيه البطالة 12.6% سنة 2006. إلا أن أغلب مناصب الشغل المحققة هي مناصب مؤقتة سرعان ما يجد العامل نفسه في البطالة مرة أخرى.

الفصل الثالث

الدراسة القياسية لظاهرة البطالة في الجزائر

المبحث الأول: مفاهيم عامة حول التشغيل و البطالة في نظام المعلومات الجزائري

تمهيد:

في الجزائر نعتمد على مفهومين للبطالة مفهوم حسب الوكالة الوطنية للتشغيل ANEM، و مفهوم حسب الديوان الوطني للإحصاء ONS و هو الأكثر اعتمادا .و قد عانت الجزائر في سنوات التسعينات من تفاقم مشكلة البطالة وهذا راجع إلى عدة أسباب منها أسباب هي خارجة عن نطاق الدولة و أسباب تدخل في سيطرة الدولة، و من الأسباب المباشرة الانتقال من الاقتصاد الاشتراكي إلى اقتصاد السوق بفعل تطبيق برنامج التعديل الهيكلي.

المطلب الأول: تعريف المجتمع النشيط، والبطالة:

الفرع الأول: تعريف المجتمع النشيط:

يمكن تعريف المجتمع النشيط من خلال النقاط التالية:

- الأفراد الذين صرحوا أثناء التحقيق أو التعداد أنهم يعملون، أي لهم نشاط مأجور عن طريق سيولة أو رأس مال عيني، الأشخاص الذين يؤدون الخدمة الوطنية هم جزء من هذا القسم .
- هؤلاء الذين تتراوح أعمارهم بين 16–65 سنة و صرحوا أثناء التحقيق أو التعداد أنهم مارسوا نشاط مأجور STR_1.
- هؤلاء الذين هم في السن العمل و لم يسبق لهم الدخول في سوق العمل و يبحثون عن العمل لأول مرة STR_2.

و يمكن أن نلخص ما سبق في المخطط أدناه:

العمل من خلال الوكالات المحلية للتشغيل". لكن هذا المرجع يبين عدم كفاية يمكن تلخيصها كما يلي[1]:

أ) الفرد ممكن أن يكون بدون عمل أو سبق له وأن مارس عمل.

ب) تعداد الأشخاص يكون كل ثلاثة أشهر.

ج) هذا التعريف يتكون من مخزون الأعداد التي تعبر عن رغباتها في العمل في وقت محدد.

د) بين الآخرين، عدم وجود نظام معلومات كافي يبين تحركات طالبي العمل، من أجل الإحاطة بالتسجيل الحقيقي لطالبي العمل في الحياة العملية. و عودة كشوف هذه التحركات على مستوى وكالات الشغل ليس آلي و غير شامل، هذه العودة تعد كطلب جديد أو فائض مخزون الفصل.

2-2- تعريف البطالة حسب ONS:

يعرف التشريع الجزائري "بدون عمل" و الذي يقصد به "البطال" أن تتوفر فيه هذه الشروط التالية:

1) أن يكون في سن العمل أي بين 16-60 سنة.

2) بدون عمل أثناء فترة التحقيق (أي لم يتمكن من عمل بأجرة أو بدونها).

3) أن يكون قام بالبحث الجاد عن عمل.

4) أن يكون متاح و مستعد لأي عمل مأجور أو غير مأجور أثناء فترة الإسناد.

الذين يبحثون عن عمل مأجور هم العاطلون عن العمل (STR)، هؤلاء ينقسمون إلى قسمين: قسم سبق لهم العمل و تعطلوا عنه لسبب ما(STR_1)، و قسم آخر، يدخلون سوق العمل لأول مرة (STR_2) أي:

$$STR = STR_1 + STR_2$$

[1]- فريد بختي، دراسة تحليلية و قياسية لظاهرة البطالة في الجزائر، مرج سابق، ص 97،98

تشكل النسبة بين عدد البطالينSTR و عدد السكان الناشطين PA، معدل البطالةU[1] ، أي:

$$U = \frac{STR}{PA} \times 100$$

يتكون السكان الناشطينPA حسب الجهاز الإحصائي الجزائري من القوة العاملة PO، من العاملين في بيوتهمTD و الذين يبحثون عن عمل STR [2] :

$$PA = PO + TD + STR$$

القوة العاملة حسب الديوان الوطني للإحصاء، هم أولئك الذين صرحوا بأنهم يمارسون نشاطا اقتصاديا خلال الأسبوع المرجعي و لديهم عمل، سواء كان ذلك داخل المنزل أو خارجه[3].

الفرع الثالث: مصدر البطالة:

إن حجم البطالة يساوي الفرق بين السكان النشطين و السكان المشتغلين[4]:

$$STR = PA + E \quad \ldots\ldots\ldots\ldots (1)$$

إن العلاقة أعلاه يمكن صياغتها بشكل آخر:

$$STR = TA(PAT) - E \quad \ldots\ldots\ldots\ldots (2)$$

TA: معدل النشاط.

PAT:حجم السكان في سن العمل.

حيث أن التغير في مستوى البطالة يكون مساويا إلى:

$$\Delta STR = TA.\Delta PAT + \Delta TA.PAT + \Delta TA.\ \Delta PAT - \Delta E \quad \ldots\ldots\ldots\ldots (3)$$

[1] O.N.S. « Rétrospective 1970-1996 »
[2] O.N.S. « Données sur l'activité » n° 241
[3] O.N.S. « L'emploi et le chômage en Algérie» n° 226
[4]- فريد بختي، مرجع سابق، ص 98 مقتبسة من دكتوراه البشير عبد الكريم تحت عنوان محددات البطالة

إن العلاقة السابقة تحتوي على أربعة حدود و تمثل العوامل المؤثرة في مستوى البطالة.

- (TA. ΔPAT):و هو الحد الأول و يعبر عن التغير في حجم السكان وفي سن العمل مع ثبات معدل النشاط و هذا الحد يمثل العامل الديموغرافي.
- (ΔTA.PAT):الحد الثاني عبارة عن التغير في معدل النشاط مع ثبات حجم السكان في سن العمل و هذا الحد يمثل العامل الاجتماعي.
- (ΔTA. ΔPAT):الحد الثالث و هو عبارة عن التغير في حجم السكان في سن العمل مع التغيير في معدل النشاط، و هذا الحد يمثل العامل الاجتماعي و الديموغرافي في نفس الوقت (هذا المقدار صغير جدا يمكن إهماله).
- (ΔE):و هو الحد الأخير حيث يمثل التغير في العمالة الذي يعكس مستوى النشاط الاقتصادي و بالتالي فهذا العمل هو اقتصادي.

إذا قسمنا طرفي المعادلة(3) على التغير في البطالة (ΔSTR) فإننا نحصل على نسبة مساهمة كل حد في المعادلة:

$$1 = (TA.\Delta PAT)/\Delta STR + (\Delta TA.PAT)/\Delta STR + (\Delta TA.\Delta PAT)/\Delta STR - \Delta E/\Delta STR$$

الجدول(3-1): يوضح تطور العوامل المؤثرة في البطالة و نسبتها

السنة	السكان في مستوى العمل	مستوى العمالة	عدد العاطلين	معدل النشاط	العامل الاقتصادي %	العامل الاجتماعي	العامل الديمغرافي %	العامل الاجتماعي و الديمغرافي	المجموع %
1977	7427978	2379485	668827	41	-	-	-	-	-
1987	11478586	4199824	1141278	46.5	385.30	86.47	351.52	47.15	99.85
2000	16032761	5708000	2049000	48.38	166.15	23.77	233.30	09.43	100.35

المصدر: البشير عبد الكريم ،أطروحة لنيل شهادة دكتوراه دولة ،محددات البطالة –حالة الجزائر، INPS، الجزائر، 2000، ص143.

من خلال الجدول يتبين لنا أن من سنة 1977 إلى 1987 كان العامل الديمغرافي هو الأكثر تأثيرا على مستوى البطالة و يأتي بعده العامل الاجتماعي حيث كانت حصتهم في مستوى البطالة على التوالي 352% و 86%، لكن النشاط الاقتصادي امتص معظم هذه الزيادة و كانت نسبت العامل الاقتصادي 185%. أما من سنة 1987 إلى

2000 فقد تقلص تأثير العاملين الديمغرافي و الاجتماعي على مستوى البطالة رغم بقاء العامل الديمغرافي في مستوى عال(233% و 24%)و هذا شيئ إيجابي و كان من المفروض انخفاض معدل البطالة لكن ضعف العامل الاقتصادي في مواجهة العاملين السابقين و تقلص تأثيره أكثر من النصف و انهارت قوته بعدما كانت تضاهي في السابق قوة الاثنين معا (166% مقابل 257%) وقد كان في السابق (285% مقابل 438%)، نستنتج من السابق أن مشكل البطالة في الجزائر هو اقتصادي بالدرجة الأولى.

المطلب الثاني: أسباب البطالة في الجزائر

إن للبطالة أسباب كثيرة منها القضية السكانية و السياسة التعليمية و الظروف الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية، و الشؤون التنظيمية و أن كل منهم يؤثر في جانب عرض العمل أو جانب الطلب عليه أو في كلا منهما, ويمكن أن نجمع هذه الأسباب في نقطتين: تشمل الأولى العوامل الخارجة عن سيطرة الدولة وهي تلك التي لا تعتبر الدولة مسؤولة عنها مسؤولية مباشرة، أما الثانية فنتناول من خلالها الأسباب التي تدخل في نطاق سيطرة الدولة بصفة مباشرة أو غير مباشرة، اعتمادا على ما يلي:

الفرع الأول:الأسباب الخارجة عن إرادة الدولة:

و هي التي أضعفت معدلات الاستثمار المحلي و منها عدم توفر فرص العمل و التي كانت خرج نطاق الحكومة و من أهم هذه الأسباب مايلي:

1-1-انخفاض أسعار المحروقات بما أن الجزائر تعتمد على إنتاج و تصدير المحروقات بنسبة 96% فإن الانخفاض المستمر في أسعار المحروقات من 35 دولار سنة 1980 إلى 15 دولار سنة 1986 أدى إلى انكماش اقتصادي في الجزائر وبالتالي تقلص حجم الاستثمارات المحلية و من ثم تقلص إيجاد مناصب شغل جديدة,

1-2- انخفاض معدلات النمو في الدول الصناعية الكبرى: إن ظاهرة الركود الاقتصادي العالمي وإتباعه لسياسة انكماشية أدى إلى انخفاض نمو الناتج المحلي الإجمالي

للدول المتقدمة التي أنقصت من و إرادتها من الدول النامية منها الجزائر الذي كان له أثر على مستوى الدخل و من ثم على مستوى قطاع التشغيل خاصة في قطاعات التصدير

1-3- النمو الديمغرافي باعتبار أن هذا العنصر يؤثر مباشرة في زيادة حدة البطالة خصوصا إذا كانت الزيادة في عدد الوظائف لا تتناسب ومعدلات النمو السكانية التي تميل إلى الارتفاع في الدول النامية ، فقد أدت الزيادة السكانية في الجزائر في الفترة 1962-1985 تضاعف عدد السكان بثلاث مرات أي بنسبة سنوية للنمو الديموغرافي تجاوز3% إلى تزايد العروض من طالبي العمل في سوق العمل الجزائرية ، ونظرا لارتباط القضية السكانية بعوامل متباينة يصعب السيطرة عليها لذا اعتبرت من ضمن العوامل الخارجة عن سيطرة الدولة.

1-4- انخفاض سعر صرف الدولار الأمريكي في مواجهة العملات الأخرى من 124% عام(1984-1985)إلى 101.9% في عام(1986-1987) ، الشيء الذي ترتب عليه إضعاف القوة الشرائية للموارد المتاحة من العملات الأجنبية لأن الجزء الأكبر منها في شكل دولار ، وبالتالي تقييد قدرتها على الاستيراد بتلك العملات بما سيتبعه هذا من انكماش في دعم الواردات من السلع الاستهلاكية أو الإنتاجية وبتعبير آخر تبقى المدفوعات بالدولار كما هي مقابل أحجام متناقصة من الواردات، وآي انخفاض في الكميات المستورد ة له تأثير سلبي على حجم الإنتاج والعمالة في المؤسسات التي تستورد مستلزمات إنتاجها من الخارج.

الفرع الثاني: الأسباب التي تدخل في نطاق سيطرة الدولة:

إن السياسات المتعاقبة بينت مدى هشاشة القرارات الحكومية في زيادة حدة البطالة بطريقة مباشرة أو طريقة غير مباشرة و تتمثل فيما يلي[1]:

2-1- عدم ملائمة الهيكل التعليمي لمتطلبات السوق:

إن السياسة التعليمية المطبقة في الجزائر، عاجزة عن تلبية حاجات سوق العمل، ويظهر ذلك في نقص المهارات و أيضا في الزيادات غير العادية التي تدفع بها الجامعات و

[1]- مدني بن شهرة، مرجع سابق، ص256، 255، 257

المعاهد و المدارس سنويا من الخريجين دون أن يكون ذلك طلب حقيقي لسوق العمل، بحيث نجد زيادة في المعروض من الخريجين عن حاجة سوق العمل و عدم تجانس في هياكله بحيث كان هناك عجز في بعض التخصصات مقابل فائض في تخصصات أخرى مع عدم وجود طلب مماثل لها(هذا ما رأيناه في الفصل الثاني)،و يرجع ذلك إلى غياب التخطيط و التنسيق السليم بين الوزارات المعنية و التقييد في النظم المتبعة.

2-2- التوزيع الجغرافي للسكان:

إن الجزائر تعاني من اختلال في توزيع السكان و كثافتهم في المناطق المختلفة بسبب الهجرة الداخلية من الريف إلى المدينة (بسبب إنشاء عدد كبير من المدن إلى 4055 مدينة سنة 1998 بعدما كانت 3488 سنة 1987) و أيضا الهجرة من الولايات الأقل جاذبية لمناصب الشغل إلى الولايات الكبرى الأكثر جاذبية لمناصب الشغل، و ذلك بسبب غياب سياسة توزيعية واضحة للإنفاق العام و تمركز المؤسسات الإنتاجية في المدن الشمالية.

الجدول (3- 2):توزيع البطالة حسب المناطق

	الوسطى	الغربية	الشرقية	الجنوب	معدل البطالة الكلي
1990	28.5	26.46	36.02	22.5	23.12
1998	35.15	21.05	33.88	8.02	29.6

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات ONS www.ons.dz

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن البطالة مست كل المناطق الجزائرية خاصة الجنوب سنة1990 رغم انخفاض الكثافة السكانية فيه و ذلك راجع لعدم التوازن الجهوي مع توزيع المشاريع الاستثمارية بطريقة غير عادية، كما أن معدل البطالة ارتفع بنسبة 9.6% سنة 1998 مع انخفاضها في الجنوب نظرا لإتباع سياسة التوازن الجهوي التي تضمنت توزيع المشاريع الاستثمارية بطريقة ملائمة مع مراعاة القدرات الاقتصادية لكل منطقة وكان الهدف من هذه السياسة القضاء على النزوح الريفي و تشجيع استصلاح الأراضي على مستوى الجنوب.

2-3- العوامل المباشرة للبطالة:

تتمثل هذه العوامل في ميل سياسة التشغيل إلى الصيغة التعاقدية، مما يعني انخفاض مناصب العمل الدائمة إن لم نقل انعدامها في بعض الأنشطة الاقتصادية بسبب تجميد آلية

التوظيف الدائم، خاصة في قطاع الإدارة والخدمات. فقد أصبحت هذه الصيغة تشكل ميدانا خصبا للبحث لدى المفكرين الاقتصاديين في مختلف الدول مثل: الولايات المتحدة الأمريكية، كندا و أوربا نتيجة لتفاقم أزمة النمو في كل دول العالم بداية من التسعينات. وبالتالي فإنها لا تقتصر على الجزائر أو غيرها من الدول النامية، وإن تأكد ظهورها بشكل أكثر وضوحا ببلادنا مع الإصلاحات الهيكلية في شكل عقود العمل محدودة أو مفتوحة المدة، تشغيل الشباب في إطار الشبكة الاجتماعية والعقود السابقة للتشغيل. كما أن تباطؤ نمو المشاريع الاقتصادية وتأخر آجال تسليمها يشكل أيضا أهم هذه العوامل. الشيء الذي يؤدي إلى زيادة التكاليف التي يصعب تحملها. مما سيفضي في النهاية إلى حل أو غلق المؤسسات المعنية وما سينتج عنها من حالات التسريح الفردي أو الجماعي للعمال. كل هذه العوامل تؤدي إلى بطالة إجبارية وتبقي البطالة الاختيارية في شكل حالات الاستقالة التي يقدمها العمال بسبب وجود منصب شغل أكثر أهمية وبامتيازات مادية أفضل من حيث الأجور، شروط العمل وغيرها من الإغراءات التي تشجع على هذا النوع من السلوك.

بإجراء مقارنة بين الأسباب التي تقف وراء البطالة في الجزائر قبل وأثناء برنامج التعديل الهيكلي، يتضح لنا أنها لم تتغير في مجملها كثيرا، ذلك أن مخزون البطالة يعود أساسا إلى فترة ما قبل الإصلاح الهيكلي، وإن كان هذا الأخير قد ساهم في تفاقمها بشكل أو بآخر، من خلال موجة التسريحات الناتجة عن تطبيق الخوصصة. كما يبين ذلك الجدول (3- 3)، الذي يبين أسباب البطالة في الجزائر خلال سنة 1990 (قبل تطبيق برنامج.ت.الهيكلي)[1].

الجدول (3- 3) أسباب البطالة في الجزائر لسنة 1990

أسباب البطالة	نهاية الأشغال	نهاية عقد العمل	التسريح الفردي	التسريح الجماعي	نهاية نشاط المؤسسة	حالات الاستقالة
%	20.05	15.74	14.82	4.89	12.10	32.4

المصدر: مقدم عبيرات و ميلود زيد الخير ، مشكلة البطالة في الفكر الاقتصادي مع الإشارة إلى برامج الإصلاح الاقتصادي في الجزائر

[1] - مقدم عبيرات و ميلود زيد الخير ، مشكلة البطالة في الفكر الإقتصادي مع الإشارة إلى برامج الإصلاح الإقتصادي في الجزائر' جامعة عمار ثليجي -الأغواط

المطب الثالث: تحديد المتغيرات العلاقة موضوع التقدير:

أولا: البطالة:

الجدول(3- 5):تطور معدلات البطالة و السكان الناشطين و السكان المشتغيلين من سنة 1966 إلى 2007

	Pop active	Pop occupée	Nbre chômeurs	Taux chômage
1966	2 564 633	1 720 680	843 953	32,9
1977	3 049 952	2 336 263	713 689	23,40
1987	5 341 102	4 139 354	1 201 748	22,50
1990	5 851 000	4 695 000	1 156 000	19,76
1994	6 814 000	5 154 000	1 660 000	24,36
1997	8 072 000	5 815 000	2 257 000	27,96
1998	8 326 000	5 993 000	2 333000	28,02
1999	8 589 000	6 073 000	2 516 000	29,29
2000	8 860 000	6 316 000	2 544 000	28,71
2001	8 568 221	6 228 772	2 339 449	27.3
2003	8 762 326	6 684 056	2 078 270	23.7
2004	9 469 946	7 798 412	1 671 534	17.7
2005	9 492 508	8 044 220	1 448 288	15,30%
2006	10 109 645	8 868 804	1 240 841	12,30
2007	9 968 906	8 594 243	1 374 663	13,8

Source : Délégué à la Planification, ONS

من خلال الجدول نلاحظ أن عدد السكان الناشطين يزداد بحوالي النصف كل عشر سنوات و لهذا ما يؤدي إلى خلق ضغط كبير من جانب العرض إن لم يقابله طلب حقيقي مماثل له. كما نلاحظ أيضا أن معدل البطالة بدأ في الإنخفاض مع في بداية من سنة 2004 أي بعد تطبيق برنامج الإنعاش الاقتصادي الذي ضخت له الدولة أموال كبيرة من أجل التقليل من حدة البطالة

ثانيا: الإنفاق العمومي من الناتج المحلي الخام

من الجدول 3-6 نلاحظ أن الإنفاق العمومي في تزايد مستمر من سنة 1970 إلى سنة 1986 و يرجع هذا إلى انتهاج الجزائر أسلوب الاشتراكية الذي يعتمد على التخطيط المركزي من أجل التنمية الاقتصاد ، ولكن في النصف الثاني من الثمانينات و بداية التسعينات نلاحظ انخفاض في الإنفاق بسبب انخفاض أسعار البترول و كذلك انتقال الجزائر من الاقتصاد الاشتراكي إلى اقتصاد السوق. و مع نهاية سنة 1999عادت أسعار البترول إلى ارتفاع و تميزت هذه الفترة بالراحة المالية تم استغلالها في بعث النشاط

الاقتصادي من خلال السياسة المالية التنموية بتطبيق برنامج الإنعاش الاقتصادي الذي زاد من الإنفاق العمومي.

الجدول(3-6): تطور الإنفاق العمومي و الناتج المحلي الإجمالي و التضخم و أسعار النفط من سنة 1970 إلى سنة 2005

السنوات	الإنفاق العمومي (مليون دج)	الناتج المحلي الإجمالي(مليار دج)	التضخم %	أسعار البترول $
1970	6014	22,91	6,600	3.39
1971	6796	23,52	2,627	3.60
1972	7729	27,43	3,656	3.60
1973	9913	32,1	6,173	4.75
1974	12495	55,561	4,700	9.35
1975	17756	61,574	8,230	12.21
1976	20177	74,075	9,431	13.10
1977	25472	87,241	11,989	14.40
1978	30106	104,832	17,524	14.95
1979	33515	128,223	11,349	25.10
1980	44016	162,507	9,518	37.42
1981	57654	191,469	14,655	35.75
1982	72443	207,552	6,543	31.83
1983	85632	233,752	5,967	29.08
1984	115735	263,856	8,116	28.75
1985	135301	291,597	10,482	26.92
1986	125441	296,551	12,372	14.44
1987	111323	312,706	7,441	17.75
1988	119700	347,717	5,912	14.87
1989	124500	422,044	9,304	18.33
1990	136500	554,388	16,620	23.19
1991	212100	862,133	25,886	20.20
1992	420131	1074,7	31,670	20.20
1993	476624	1189,72	20,540	16.75
1994	566329	1487,4	29,047	15.66
1995	759617	2004,99	29,780	16.75
1996	724607	2570,03	18,686	20.46
1997	914100	2780,17	5,728	18.64
1998	976721	2830,49	4,951	11.91
1999	1078800	3238,2	2,643	16.56
2000	1160400	4123,51	0,341	16.56
2001	1519300	4257,05	4,226	23.00
2002	1540900	4541,87	1,416	22.81
2003	1786800	5266,82	2,584	27.69
2004	1891800	6127,45	3,564	37.66
2005		7498,63	1,640	50.04

المصدر:إحصائيات صندوق النقد الدولي على الموقع www.imf.rg أما أسعار النفط فهي من مصدر http://inflationdata.com/inflation/inflation_Rate/Historical_Oil_Prices_Table.asp

ثالثا: الناتج المحلي الإجمالي

من الجدول نلاحظ أن الناتج المحلي الإجمالي قد تضاعف بأكثر من خمس مرات خلال عشر سنوات أي من سنة 1994 إلى 2005 هذا ما يؤثر إيجابيا على معدلات النمو وعلى مدا خيل الدولة و كذا الفرد و معدلات البطالة.

رابعا: التضخم

تلعب حسب فريدمان معدلات التضخم للفترات الماضية و احتمال تطورها المستقبلي، دورا أساسيا في تحديد الأجور.

طلب العمال برفع الأجور أو بحثهم على مناصب عمل أخرى بأجور أعلى، يكون نتيجة انخفاض قدرتهم الشرائية و احتمال تدهورها أكثر فأكثر في المستقبل. أي هناك علاقة طردية بين الزيادة في الأجور و توقع ارتفاع الأسعار في المستقبل مما يسبب ضغطا تضخميا. وقد تبقى الحلقة هكذا إلى أن يتيقن عارضوا العمل أن الظرف الاقتصادي أصبح أحسن بالشكل الذي سيعمل على تخفيض مستويات التضخم.

و منه فإن تطور الأجور الاسمية W_t سيبقى مرتبطا من جهة بالبطالة U_t و من جهة أخرى بالتضخم[1] P_t:

$$W_t = a_0 + a_1F(U_t) + a_2P_t + \varepsilon_t \quad (1.1)$$

اعتبار عامل ارتفاع الأسعار كعامل محدد لتطور الأجور، قد يتم بطريقتين مختلفتين:

فقد يكون على أساس التضخم في الفترات السابقة (مقايسة متأخرة)، أي على أساس المعادلة التالية:

$$W_t = a'_0 + a'_1F(U_t) + a'_2P_{t-1} + \varepsilon_t \quad (1.2)$$

يمثل P_{t-1} التضخم في الفترة السابقة.

[1]-بوصافي كمال، حدود البطالة الظرفية والبطالة البنيوية في الجزائر خلال المرحلة الانتقالية، أطروحة لنيل شهادة دكتورا دولة في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية و التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2006، ص246،245

أو أن نأخذ مستوى التضخم المتوقع (عندها تكون المقايسة متوقعة)، في هذه الحالة تصبح المعادلة:

$$W_t = a''_0 + a''_1 F(U_t) + a''_2 P_t^a + \varepsilon_t \quad (1.3)$$

تمثل هنا P_t^a مستوى التضخم المتوقع في الفترة t.

لقد بينا من قبل أن في منطق النقدويين، تكمن علاقة فيليبس ليس في المفاضلة بين البطالة و التضخم بقدر ما تصبح أهميته في البحث عن معدل البطالة الذي يستقر فيه مستوى التضخم (النايرو).

هذا المعدل سيأخذ بعين الاعتبار ليس فقط العناصر المكونة للأجور و إنما أيضا الأسعار. يتحدد مستواه من الحلقة التي تربط الأجور الحقيقية بالأسعار و التي يمكن كتابتها على الشكل الآتي:

$$\dot{p} = a_1 \dot{w} - b_1 u + \varepsilon_p$$

$$\dot{w} = a_2 \dot{p} - b_2 u + \varepsilon_w$$

خامسا: أسعار البترول

من الجدول 3-6 نلاحظ أن أسعار النفط في سنوات السبعينات و إلى غاية سنة 1985 كانت في ارتفاع مستمر، إلا أن هذا الارتفاع لم يدوم فنشاهد انخفاضا في سنة 1986 الأزمة البترولية إلا أن الأسعار عادت للإرتفاع في سنتي 1990، 1991 بسبب حرب الخليج، ليعود للانخفاض مرة ثانية في سنة 1993 ليستمر هذا الانخفاض إلى غاية سنة 1999 لتسجل سنة 2000إلى غاية 2005 عودة ارتفاع أسعار النفط و بارتفاعات مذلهة.

المبحث الثاني: دراسة قياسية للبطالة في الجزائر

مقدمة:

بعد الدراسة النظرية لظاهرة البطالة في الفصول السابقة سننتقل الآن إلى الدراسة القياسية و التي تكمن أهميتها في تقدير و تقييم مساهمة كل عنصر من العناصر المسببة في ظاهرة البطالة. لعل أفضل طريقة لمعالجة ظاهرة البطالة من منظور هيكلي، هو أن ندرس البطالة و علاقتها بالمتغيرات الأساسية الأخرى المفسرة لها ضمن تقنية الشعاع الانحدار الذاتي (VAR). صحيح أنها تبقى طريقة تجريبية محضة و ما تكتنفه من نقائص مثلها مثل كل الطرق التجريبية، خاصة إذا تعلق الأمر بدراسة على مستوى الاقتصادي الكلي هذا من جهة, و من جهة أخرى نجاعة الطريقة تبقى تتوقف أيضا على طبيعة المعطيات المستعملة و جديتها إلا أنها ستفيدنا كثيرا في أن نستنتج من خلالها مجموعة من النتائج حول فعالية النظريات الخاصة بالبطالة من جهة و أهميتها التطبيقية من جهة أخرى.

و من أجل توسيع المفاهيم و إسقاطها على الواقع قسمنا هذا المبحث إلى مطلبين:

المطلب الأول: دراسة نماذج أشعة الانحدار الذاتي VAR

المطلب الثاني: الدراسة التطبيقية

المطلب الأول: دراسة نماذج أشعة الانحدار الذاتي:

الفرع الأول: تمثيل نموذج VAR:

I. النموذج العام لشعاع الانحدار الذاتي[1]:

$$Y_t = A_0 + \sum_{i=1}^{n} A_i Y_{t-1} + \varepsilon_t$$

بحيث:

$Y_t = (Y_{1t}, Y_{2t}, \ldots\ldots\ldots, Y_{nt})'$

و يمكن كتابة هذا النموذج بشكل آ خر بإدخال معامل التأخير opérateur retard(D):

$$\phi(D) Y_t = A_0 + \varepsilon_t$$

أين $\phi(D) + I_n \sum_{i=1}^{n} A_i D^i$

بحيث $D^i X_t = X_{t-i}$

- مسار VAR(p):

بشكل عام إن نموذج VAR ذو الدرجة p (décalages) و المتكون من k متغير يرمز له ب VAR(p) و الذي يكتب على شكل المصفوفة التالية:

$$Y_t = A_0 + A_1 Y_{t-1} + A_2 Y_{t-2} + \ldots + A_p Y_{t-p} + u_t$$

مع

$$y_t = \begin{bmatrix} y_{1,t} \\ y_{2,t} \\ . \\ . \\ y_{k,t} \end{bmatrix}; A_p = \begin{bmatrix} a^{1}_{1p} & a^{2}_{1p} & \ldots & a^{k}_{1p} \\ a^{1}_{2p} & a^{2}_{2p} & \ldots & a^{k}_{2p} \\ . & & & \\ . & & & \\ a^{1}_{kp} & a^{2}_{kp} & \ldots & a^{k}_{kp} \end{bmatrix}; A_0 = \begin{bmatrix} a^{0}_{1} \\ a^{0}_{2} \\ . \\ . \\ a^{0}_{k} \end{bmatrix}; u_t = \begin{bmatrix} u_{1t} \\ u_{2t} \\ . \\ . \\ u_{kt} \end{bmatrix}$$

[1] REGIS BOURBONNAIS, économétrie manuelle et exercices corrigées ,4e édition, Paris, 2002, p259

Y_t : شعاع بعده (k,1)

A_p: مصفوفة المعالم ذات البعد (k,p)

A_0: شعاع ذو البعد (k,1) للقيم الثابتة

u_t: شعاع التشويش الأبيض bruit blanc ذو البعد (k,1)الذي يحقق الفرضيات التالية:

- $E(u_t) = 0$
- $E(u_t\, u_t') = \Omega$
- $E(u_t\, u_s') = 0\ ,\ \forall t \neq s$

و باستعمال معامل التأخير D يمكن كتابة النموذج على الشكل التالي:

$$A(D)\ Y_t = A_0 + u_t \qquad \text{أو} \qquad (I - A_1D - A_2D^2 - \ldots\ldots - A_pD^p)\ Y_t = A_0 + u_t$$

شروط إستقرارية نموذج VAR(p):

لكي يكون نموذج VAR مستقرا يجب أن تتحقق ثلاثة شوط التالية[1]:

- $E(Yt) = \mu\ ,\ \forall\ t$
- $Var(Yt) < \infty$
- $COV\ (Y_t, Y_{t+k}) = [(Y_t - \mu)(Y_{t+k} - \mu)'] = \Gamma_k\ ,\ \forall t$

نقول أن نموذج مستقرا إذا كان كثير الحدود معرف إنطلاقا من المحدد:

$Det(I - A_1z - A_2z^2 - \ldots\ldots - A_pz^p) = 0$ تكون جميع جذوره خارج الدائرة الأحادية.

[1] **REGIS BOURBONNAIS, op cit, p259**

الفرع الثاني:تقدير النموذج:

I. طريقة تقدير النموذج

في هذه الحالة نستطيع تقدير نموذج VAR(p) بطرقتين: طريقة المربعات الصغرى MCO، أو بطريقة أعظم احتمال[1] :

إذا كان نموذج VAR(p) المقدر على الشكل التالي:

$$Y_t = \hat{A}_0 + \hat{A}_1 Y_{t-1} + \hat{A}_2 Y_{t-2} + \ldots\ldots + \hat{A}_p Y_{t-p} + e$$

e: شعاع التشويش (k,1) للبواقي المقدرة $e_{kt}, \ldots\ldots e_2, e_1$

1-1- التقدير بطريقة المربعات الصغرى MCO:

هي الطريقة الأكثر شيوعا و تطبيقا و نتائجها غالبا ما تكون قريبة من الواقع .

ليكن لدينا النموذج التالي[2]:

$$Y_t = A_0 + A_1 Y_{t-1} + A_2 Y_{t-2} + \ldots\ldots + A_p Y_{t-p} + e$$

$$Y_t = (Y_1, Y_2, \ldots\ldots, Y_T)_{(k,T)}$$

$$B = (A_0, A_1, \ldots\ldots, A_p)_{(k,(kp+1))}$$

$$Z_t = \begin{bmatrix} 1 \\ Y_t \\ . \\ . \\ Y_{t-p+1} \end{bmatrix}_{[(kp+1)X1]}$$

$$Z = (Z_0, \ldots\ldots Z_{t-1})_{[(kp+1),T]}$$

$$e = (e_1, e_2, \ldots\ldots, e_t)_{(k,1)}$$

$$Y = Vec(y) \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (kT,1)$$

$$\beta = Vec(B) \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots [(k^2T+k),1]$$

---

[1] REGIS BOURBONNAIS, op cit, p261

[2] Sandrine Lardic, Valerie Mignon, Economitrie des Series Temporelles Macroéconomiques et Financières, économica, Paris, France, 2002, p56

$$f(\beta) = y' (I_T x \Omega^{-1}_e) y + \beta(ZZ' x \Omega^{-1}_e) B - 2 \beta' (Z x \Omega^{-1}_e) y$$

و بالاشتقاق نحصل على:

$$\partial f(\beta)/\partial\beta = 2 (ZZ' x \Omega^{-1}_e) \beta - 2 (Z x \Omega^{-1}_e) y = 0$$

و منه

$$(ZZ' x \Omega^{-1}_e) \hat{\beta} = (Z x \Omega^{-1}_e) y$$

و بالتالي فإن مقدر المربعات الصغرى يكون: $\hat{B}$

$$\hat{B} = [((ZZ')^{-1} x \Omega_e) (Z x \Omega^{-1}_e)] y$$

$$\hat{B} = [(ZZ')^{-1} Z x I_k] y$$

1-2- التقدير بواسطة أعظم إحتمال:

في البداية سوف نعتبر أن توزيع المسار المعروف مسبقا لذا نقول أن التقدير بواسطة ML عبارة عن طريقة أخرى للتقدير، بخلاف طريقة MCO، لنفرض أن التقدير بواسطة ML يتبع فرضية مفادها أن المسار Y_t للنموذج VAR(p) « Gaussian » أي أن[1] :

$$U = Vec(\mu) = \begin{bmatrix} U_1 \\ U_2 \\ . \\ . \\ U_t \end{bmatrix} \rightarrow N(1, I_T \otimes \Omega_\mu)$$

دالة الكثافة لـــ e تكون: $$f(u) = \frac{1}{(2\pi)^{KT/2}} \left| I_T \otimes \Omega_\mu \right|^{-1/2} \exp\left\{ -\frac{1}{2} u' (I_T \otimes \Omega_u^{-1}) u \right\}$$

من أجل الحصول على مقدار المعقولية العظمى نقوم ببعض التبديلات للمتغير، و بعد الاشتقاق نتحصل على مقدر متطابق مع مقدر MCO و يتحقق هذا في حالة استقرارية المسار Y_t من نوع VAR(p) و في الحالة التي تكون فيها الأخطاء العشوائية موزعة توزيعا طبيعيا تقاربيا.

[1] **Sandrine Lardic, Valerie Mignon, op cit, p58**

تستطيع تحديد درجة تأخير المسار p للنموذج VAR بمعيارين هما: Akaik Schwarz،

$$\hat{Y}_n(2) = \hat{A}_0 + \hat{A}_1 \hat{Y}_n(1) = \hat{A}_0 + \hat{A}_1 \hat{A}_0 + \hat{A}_1^2 Y_n$$

أما الفترة الثالثة تكون القيمة التنبؤية كما يلي:

$$\hat{Y}_n(3) = \hat{A}_0 + \hat{A}_1 \hat{Y}_n(2) = (1 + \hat{A}_1 + \hat{A}_1^2) \hat{A}_0 + \hat{A}_1^3 Y_n$$

$$\hat{Y}_n(h) = (1 + \hat{A}_1 + \hat{A}_1^2 + \ldots\ldots + \hat{A}_1^{h-1}) \hat{A}_0 + \hat{A}_1^h Y_n$$

توقع تنبؤ الخطأ معدوم ، و تباينه معطى بالشكل التالي:

$$\Sigma_e(h) = \Sigma_e + M_1 \Sigma_e M_1' + M_{h-1} \Sigma_e M_{h-1}'$$

حيث M_i تحسب بالشكل التالي:

$$M_i = \sum_{j=1}^{\min(p,i)} \hat{A}_j M_{i-j} \qquad i=1,2,\ldots\ldots \text{ et } M_0=1$$

$$M_1 = \hat{A}_1 \quad ; \quad M_2 = \hat{A}_1 M_1 + \hat{A}_2 M_0 = \hat{A}_1^2 + \hat{A}_2$$

$$M_3 = \hat{A}_1 M_2 + \hat{A}_2 M_1 + \hat{A}_3 M_0 = \hat{A}_1^3 + \hat{A}_1 \hat{A}_2 + \hat{A}_2 \hat{A}_1 + \hat{A}_3$$

و يكون تباين خطأ التنبؤ لكل قيمة لتنبؤات k متغيرة أي $(\hat{S}_n(h))$ ، و يمكن قراءتها على القطر الأول للمصفوفة $\Sigma_e(h)$ ، وبالتالي فإن مجال التنبؤ عند نسبة خطأ $(1-\alpha/2)$ ليطينا العلاقة التالية:

$\hat{Y}_n(h) \pm t^{\alpha/2} X\hat{\sigma}_n(h)$ مع $t^{\alpha/2}$: قيمة للقانون التوزيع الطبيعي .

الفرع الثالث: ديناميكية نماذج VAR:

تسمح نماذج VAR بتحليل آثار السياسة الاقتصادية[1]

I. تمثيل VMAللنموذج VAR:

يمكن تمثيل نموذج AR(1) على شكل MA(∞)، و بالمطابقة يمكن تمثيل VAR(1) على شكل VMA(∞). النموذج الذي هو من هذا الشكل يسمح لنا بقياس أثر التغير في الصدمات على القيم الحالية للمتغيرة.

ليكن لدينا النموذج من الشكل VAR(p) المستقر كالتالي:

1-1-درجة تكامل السلسلة:

السلسلة متكاملة من الدرجة d تكتب ($X_t \rightarrow I(d)$)، إذا يتطلب إجراء الفرو قات d على هذه السلسلة من جديد لجعلها مستقرة.

السلسلة X_{1t} مستقرة و السلسلة X_{2t} متكاملة من الدرجة الأولى حيث:

$$\left.\begin{array}{l} x_{1t} \rightarrow I(0) \\ x_{2t} \rightarrow I(0) \end{array}\right\} \Rightarrow x_{1t} + x_{2t} \rightarrow I(0)$$

السلسلة ($Y_t = X_{1t} + X_{2t}$)غير مستقرة لأن مجموع السلسلتين إحداهما غير مستقرة.

لتكن السلسلتين متكاملتين من الدرجة d:

$$\left.\begin{array}{l} x_{1t} \rightarrow I(d) \\ x_{2t} \rightarrow I(d) \end{array}\right\} \Rightarrow x_{1t} + x_{2t} \rightarrow I(?)$$

التوفيقة الخطية $\alpha X_{1t} + \beta X_{2t} \rightarrow I(?)$

في الحقيقة النتيجة تعتمد على المعاملين α،β و على وجود ديناميكية مشتركة غير مستقرة.

لنختبر حالة أخرى:

$$\left.\begin{array}{l} x_{1t} \rightarrow I(d) \\ x_{2t} \rightarrow I(d')d' \neq d \end{array}\right\} \Rightarrow x_{1t} + x_{2t} \rightarrow I(?)$$

من غير الممكن جمع سلسلتين من درجتي تكامل مختلفتين

2-1- شروط التكامل المتزامن:

نقول أن السلسلتين Y_t, X_t متكاملتين إذا تحققت الشروط التالية:

- إذا خضعا إلى اتجاه عشوائي له نفس درجة التكامل d.
- التوفيق الخطي لهتين السلسلتين يسمح بالحصول على سلسلة ذات درجة تكامل أصغر.

حيث: $X_t \rightarrow I(d)$

$$Y_t \rightarrow I(d)$$

$$\alpha_1 X_t + \alpha_2 Y_t \rightarrow I(d-b) \quad \text{مع} \quad d \geq b \geq 0$$

و نكتب $Xt , Yt \rightarrow CI(d,b)$ ،

$[\alpha_2, \alpha_1]$ هو شعاع الإدماج vecteur de cointégration

في الحالة العامة لـــ k متغير، لنا:

$$X_{1t} \rightarrow I(d)$$
$$X_{2t} \rightarrow I(d)$$
$$\cdot$$
$$\cdot$$
$$X_{kt} \rightarrow I(d)$$

$$X_t = [X_{1t}, X_{2t}, \ldots, X_{kt}]$$

شعاع الإدماج $\alpha = [\alpha_1, \alpha_2, \ldots \alpha_k]$ ذو البعد $(k,1)$ ليكن $\alpha X_t \rightarrow I(d-b)$، إذن k متغير متكاملين و شعاع الإدماج هو α . و نكتب $X_t \rightarrow CI(d,b)$ مع $b>0$

1-3-نموذج تصحيح الخطأ (ECM):

لندرس الحالة التالية: $Xt , Yt \rightarrow CI(1,1)$ و $[\beta,-1]$ بحيث $\beta=-\alpha_1/\alpha_2$

أي $\beta X_t - Y_t \rightarrow I(0)$ شعاع الإدماج.

في هذا النوع من التعيين مجرد كون السلاسل الزمنية متكاملة و غير مستقرة يخلق مشكل التقدير. الجودة الإحصائية للنموذج (R^2 كبيرة و المعاملات ذات دلالة) ولقد قلنا بأن السلاسل غير مستقرة لأنها متكاملة .

السلاسل في انحدار مباشر لـــ Y_t على X_t عندما يكون $Y_t, X_t \rightarrow CI(1,1)$.

يكون استعمال هذا النموذج إلى نهاية التنبؤ سيء، غير مجد؛ لأن العلاقة المفسرة للانحدار غير حقيقية وهذا لأنها علاقة بين اتجاهين .

النموذج ECM ساكن statique $(\beta_1\Delta X_1)$و نموذج ديناميكي $(\beta_2(Y_{t-1}-\beta X_{t-1}))$

نستطيع كتابة العلاقة التالية: $\Delta Y_t = \beta_1\Delta X_t + \beta_2(Y_{t-1} - \beta X_{t-1})$

$$I(0) \quad I(0)$$

نموذج ECM يسمح بدمج التغيرات في المدى القصير. المعامل β_2 الذي يجب أن يكون سالبا و الذي يعبر عن قوة الحشد نحو التوازن.

1-4- التكامل بين متغيرين:

في هذه المرحلة نعرض طريقة Granger et Engle و هذا على مرحلتين[1]:

المرحلة الأولى: اختبار درجة تكامل المتغيرات

الشرط الأساسي هو أن تكون السلاسل من نفس درجة التكامل، إذا لم تكن السلاسل من نفس الدرجة لا يوجد تكامل.

اختبار Dickey_Fuller و Dickey_Fuller Augmenté يحدد نوع الاتجاه للمتغيرات، و درجة التكامل d .

إذا كانت السلاسل الإحصائية المدروسة ليست من نفس الدرجة، تتوقف العملية، ولا يوجد خطر التكامل .

$$X_t \rightarrow I(d) \quad \text{و} \quad Y_t \rightarrow I(d)$$

المرحلة الثانية: تقدير العلاقة في المدى الطويل

الشرط الأساسي هو تقدير العلاقات في المدى الطويل بواسطة طريقة MCO :

$$Y_t = a_1X_t + a_0 + \varepsilon_t$$

حتى تكون علاقة تكامل متزامن يجب أن يكون باقي e_t هذا النموذج الانحداري مستقرا.

[1] – **Régis Bourbonnais, op cit,p282,283**

$e_t = Y_t - \hat{a}_1 X_t - \hat{a}_0$

استقرارية البواقي تختبر بواسطة اختبار DF أوADF ،و إذا كانت البواقي مستقرة يمكننا تقدير نموذج ECM.

1-5-تقدير نموذج ECM:

بما أن السلاسل غير مستقرة و متكاملة يجب تقدير علاقاتها من خلال نموذج ECM. حيث قام كل من Granger et Engle 1987 بالتحقق من أن كل السلاسل المتكاملة يمكن تمثيلها بواسطة نموذج ECM .

سوف نقدم طريقة تقدير نموذج ECM الأكثر استجابة. وفي الحالة العامة لـــ k متغير تعطي لنا[1]:

ليكن لدنا السلسلتين Yt و I(1)←Xt ، و التقدير يكون بواسطة MCO التي تعبر عن استقرار البواقي.

و يمكن تقدير نموذج ECM في مرحلتين:

المرحلة الأولى: التقدير بواسطة طريقة MCO على المدى الطويل:

$Y_t = \alpha + \beta X_t + e_t$ (ECM)

المرحلة الثانية: التقدير بواسطة طريقة MCO للنموذج الديناميكي على المدى القصير

$\Delta Y_t = \alpha_1 \Delta X_t + \alpha_2 e_{t-1} + \mu \qquad \alpha_2 < 0$

لدينا المعامل α_2 قوة الحشد يجب أن يكون سالبا أما إذا كان العكس فإننا نرفض وجود نموذج تصحيح الخطأ ECM.

طريقة المعقولية العظمى لـــ Johanson:

[1] **Régis Bourbonnais, op cit,p284**

في غالب الأحيان يكون هناك أكثر من شعاع تكامل متزامن و لهذا يجب اللجوء إلى تمثيل شعاعي لشكل تصحيح الخطأ VACM و الذي يسمى كذلك نموذج VAR مع تصحيح الخطأ (VAR_ECM) أو كذلك CVAR(شعاع الانحدار الذاتي مع تكامل) [1]

1-6- التكامل المتزامن بين k متغير:

في النموذج الاقتصاد القياسي k متغير مفسر[2]:

$$Y_t = \beta_0 + \beta_1 X_{1t} + \beta_2 X_{2t} + \ldots + \beta_k X_{kt} + \varepsilon_t$$

إذا كان المتغيرات Y_t و X_{kt} غير مستقرة هذا يعني احتمال وجود تكامل متزامن بينها. كم في حالة تكامل متزامن بين متغيرين. إذا كانت التوفيقة الخطية لهته المتغيرات مستقرة فهي متكاملة. يسمح التقدير النموذج بواسطة MCO حساب البواقي:

$$e_t = Y_t - \beta_0 - \beta_1 X_{1t} - \ldots - \beta_k X_{kt}$$

إذا كانت هته البواقي مستقرة فإننا نقبل فرضية التكامل المتزامن بين المتغيرات .

اختبار Dickey_Fuller لاستقرار البواقي يجب التحقق من إظهار القيمة الجدولية لـــ Mackinnon (1991) . شعاع التكامل المتزامن يعطى بـــ: $[1,-\beta_0,-\beta_1,\ldots,-\beta_k]$.

غير أن النموذج متعدد المتغيرات أكثر تعقيدا من حالة متغيرين، مثلا المتغيرات Y_t ,X_{1t}, X_{2t}, X_{3t} لهم تكامل متزامن بين $CI(1,1) \leftarrow X_{1t}, Y_t$ وبين $CI(1,1) \leftarrow X_{3t}, X_{2t}$. التوفيقة الخطية هي I(0).

لدينا: $e_1^1 = y_t - \alpha_0 - \alpha_1 x_{1t}$ و $e_1^2 = x_{2t} - y_0 - y_1 x_{3t}$ من أجل النتيجة التالية:

$$e_t = e_1^1 + e_1^2 = y_t - \alpha_0 - \alpha_1 x_{1t} + x_{2t} y_0 - y_1 x_{3t} \rightarrow I(0)$$

في هذه الحالة يمكننا الحصول على شعاع آخر للتكامل المتزامن:$[1,-\alpha_0-\hat{Y}_0,-\alpha_1,1,\hat{Y}_1]$

[1] – **Sandrine Lardic**, op cit, p215

[2] – **Régis Bourbonnais, op cit,p287,288**

في الحالة العامة، في نموذج ذو متغيرات مفسرة expliquer وk متغير مفسر explicatives(ليكن في المجموع k+1)، يمكن وجود k شعاع تكامل المتزامن خطي مستقل. عدد أشعة التكامل المتزامن خطية المستقلة تسمى بـــ رتبة التكامل المتزامن le rang de la de cointégration.

إذا كانت المتغيرات من نفس درجة التكامل من الممكن وجود شعاع واحد للتكامل المتزامن؛ ولكن إذا كانت المتغيرات ليست من نفس درجة نستطيع أن نتأكد أن شعاع التكامل المتزامن ليس وحيد.

بطريقة عملية، لاختبار التكامل المتزامن المحتمل بين أكثر من متغيرين، يجدر بنا أولا اختباره على مجموع k+1 ثم، في حالة تكامل متزامن، باختباره بالتوفيقة بين المتغيرات.

المطلب الثاني: الدراسة التطبيقية لظاهرة البطالة في الجزائر

بعد الدراسة النظرية للبطالة، واعتمادا على الدراسات السابقة قمنا باختيار أهم المتغيرات التي تتأثر بها ظاهرة البطالة و هي النفقات العمومية و الناتج المحلي الإجمالي، التضخم و أسعار البترول، وقد استغنينا عن بعض المتغيرات الأخرى التي تساهم في تفسير البطالة مثل(التعليم و التكوين، التشغيل غير الرسمي، الاستثمار....) لعدم توفر المعطيات عنها. **دراسة استقرارية السلاسل** الزمنية لهذه المتغيرات ثم اختبار التكامل المتزامن و بعد ذلك نقوم بتقدير شعاع الانحدار الذاتي. وفي حالة نموذج VAR يكون أحيانا من الصعب نقد المعالم المقدرة، الطريقة المتبعة من طرف Sims هي استعمال دوال الاستجابة و تحليل التباينات لنموذج الانحدار الذاتي. بحيث نستعمل النموذج المقدر من أجل تحليل الصدمات العشوائية الناتجة عن التغيرات المفاجأة لمعدل البطالة و مدى استجابتها بالمتغيرات الاقتصادية ثم نقوم بعملية التنبؤ على المدى القصير.

ولقد اعتمدنا في هذه الدراسة على معطيات سنوية من 1970 إلى 2006 و هذا ما قد يؤثر على النتائج المتحصل عليها خاصة و أن تقنية نموذج VAR تعتمد على سلاسل زمنية طويلة.

استخدام نماذج VAR يتطلب اختبار استقرارية السلاسل الزمنية في حالة سلاسل زمنية مستقرة، نستخدم النموذج VAR باستخدام هذه المتغيرات. أما في حالة سلاسل زمنية غير و غير مرتبطة بالتكامل فإننا نستخدم المتغيرات في شكل التكامل الأول، أما في الحالة التي يكون فيها المتغيرات تربط بينها علاقة تكامل متزامن، فإننا نستعمل المتغيرات دون اللجوء إلى التكامل الأول و نيف إليها معامل تصحيح الأخطاء الذي يسمى النموذج نموذج تصحيح الأخطاء ECM.

و لدراسة استقرارية السلاسل الزمنية نستخدم اختبار ADF(Dickey Fuller Augmente) للجذور الوحدية (Unit Root)، هذا الاختبار يرتكزعلى تقدير ثلاثة نماذج التالية:[1]

A- بالنسبة للبطالة(U):

$$\Delta U_t = pU_{t-1} - \sum_{j=2}^{p} \varphi_j \Delta U_{t-j+1} + \varepsilon_t \quad \text{.....(1)}$$

$$\Delta U_t = pU_{t-1} - \sum_{j=2}^{p} \varphi \Delta U_{t-j+1} + c + \varepsilon_t \quad \text{.....(2)}$$

$$\Delta U_t = pU_{t-1} - \sum_{j=2}^{p} \varphi_j \Delta U_{t-j+1} + C + b_t + \varepsilon_t \quad \text{..... .(3)}$$

B- بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي (GDP):

$$\Delta GDP_t = pGDP_{t-1} - \sum_{j=2}^{p} \varphi_j \Delta GDP_{t-j+1} + \varepsilon_t \quad \text{..... .....(1)}$$

$$\Delta GDP_t = pGDP_{t-1} - \sum_{j=2}^{p} \varphi_j \Delta GDP_{t-j+1} + C + \varepsilon_t \quad \text{..... ....(2)}$$

$$\Delta GDP_t = pGDP_{t-1} - \sum_{j=2}^{p} \varphi_j \Delta GDP_{t-j+1} + C + b_t + \varepsilon_t \quad \text{..... ...(3)}$$

C- بالنسبة للنفقات العمومية Expenditure (Ex):

$$\Delta Ex_t = pEx_{t-1} - \sum_{j=2}^{p} \varphi_j \Delta Ex_{t-j+1} + \varepsilon_t \quad \text{..... (1)}$$

[1] REGIS BOURBONNAIS, économétrie manuelle et exercices corrigées ,op.cit p 234

$$\Delta Ex_t = pEx_{t-1} - \sum_{j=2}^{p} \varphi_j \Delta Ex_{t-j+1} + C + \varepsilon_t \text{.....(2)}$$

$$\Delta Ex_t = pEx_{t-1} - \sum_{j=2}^{p} \varphi_j \Delta Ex_{t-j+1} + C + b_t + \varepsilon_t \text{..... .(3)}$$

D- بالنسبة للتضخمInflation (In)

$$\Delta In_t = pIn_{t-1} - \sum_{j=2}^{p} \varphi_j \Delta In_{t-j+1} + \varepsilon_t \text{.....(1)}$$

$$\Delta In_t = pIn_{t-1} - \sum_{j=2}^{p} \varphi_j \Delta In_{t-j+1} + C + \varepsilon_t \text{..... (2)}$$

$$\Delta In_t = pIn_{t-1} - \sum_{j=2}^{p} \varphi_i \Delta In_{t-j+1} + C + b_t + \varepsilon_t \text{.....(3)}$$

E- بالنسبة لسعر البترول(Oi) Oil prices :

$$\Delta Oi_t = pOi_{t-1} - \sum_{j=2}^{p} \varphi_j \Delta Oi_{t-j+1} + \varepsilon_t \text{.....(1)}$$

$$\Delta Oi_t = pOI_{t-1} - \sum_{j=2}^{p} \varphi_j \Delta Oi_{t-j+1} + C + \varepsilon_t \text{.....(2)}$$

$$\Delta Oi_t = pOi_{t-1} - \sum_{j=2}^{p} \varphi_j \Delta Oi_{t-j+1} + C + b_t + \varepsilon_t \text{.....(3)}$$

ΔU :التفاضل الأول للبطالة.

ΔGDP : التفاضل الأول للناتج المحلي الإجمالي

ΔEx : التفاضل الأول للنفقات العمومية.

ΔIn : التفاضل الأول للتضخم.

ΔOi : التفاضل الأول لسعر البترول .

P: عدد التأخرات و قد تم تحديده في هذه الدراسة باستعمال معامل Schwarz

(1): نموذج الانحدار الذاتي من الدرجة الأولى

(2): نموذج الانحدار الذاتي بوجود ثابت

(3): نموذج الانحدار الذاتي مع وجود اتجاه عام

اختبار ADF يقوم على الفرضيتين التاليتين:[1]

الفرضية العدمية: $H_0 : \phi_j = 1$

الفرضية البديلة: $H_1 : |\phi_j| < 1$:

قبول الفرضية العدمية H_0 يعني وجود جذور وحدية و عدم استقرار السلاسل الزمنية، و باستبدال طريقة المربعات الصغرى العادية لتقدير ϕ_j في النماذج الثلاثة السابقة نحصل على tφj أكبر من إحصائية Student الجدولية، فإننا نقبل الفرضية العدمية أي عدم استقرار السلسلة الزمنية.[2]

نقوم بتطبيق هذا الاختبار باستعمال (Eviews 5.1) و هو برنامج يقوم بالاختبار مباشرة.

أهم المشاكل التي تواجهنا في هذا الاختبار هو تحديد عدد التأخرات في هذه النماذج الثلاثة، في هذا الصدد نقوم باستعمال إحصائية Schwarz والتي تبين لنا عدد التأخرات، عدد التأخرات المستعمل هو p=0 بالنسبة لكل المتغيرات البطالة U و النفقات الحكومية Ex ، و الناتج المحلي الإجمالي gdp ، والتضخم In ، ولأسعار البترول Oi .

اختبار ADF المبين في الجدول (3-7) يوضح أن قيمة $t\phi_j$ لكل المتغيرات أكبر من القيم الحرجة عند مستوى 1 % ، 5 % ، 10 % وبالتالي نقبل الفرضية العدمية أي وجود جذور وحدية وعدم استقرار السلاسل الزمنية.

[1] R.I.D. HARRIS : "Using cointegration analysis in econometric modelling" 1st published Prentice Hall England 1995 p 28

[2] D. KWIATHOWSKI ET AL : "Testing the null hypothesis of trend stationnarity against the alternative of a unit root " journal of econometrics 54 North Holland 1992 p 160

الجدول (3-7) : اختبار ADF للمتغيرات

المتغيرات	$t_{\varphi j}$(ADF)	1%	5%	10%
U	-0 .352090	-4.234972	-3. 540328	-3.202445
Ex	0. 584345	-4.252879	-3. 548490	-3.207094
GDP	3.840378	-4.243644	-3.544284	-3.204699
In	4.431181	-2.630762	-1.950394	-1.611202
Oi	1.533602	-2.630762	-1.950394	-1.611202

بعد أن وجدنا أن السلاسل الزمنية غير مستقرة ننتقل إلى اختبار استقرار التفاضلات الأولى للمتغيرات.

الجدول (3-8) : اختبار ADF للتفاضلات الأولى للمتغيرات

المتغيرات	$t_{\varphi j}$(ADF)	1%	5%	10%
U	-4.303936	-3.632900	-2.948404	-2.612874
Ex	-3.704994	-2.636901	-1.951332	-1.610747
GDP	0.210157	-2.634731	-1.951000	-1.610907
In	-1.305095	-2.632688	-1.950687	-1.611059
Oi	-3.847213	-2.632688	-1.950687	-1.611059

من الجدول أعلاه نلاحظ أن $t_{\varphi j}$(ADF) لكل من المتغيرات البطالة U والنفقات العمومية Ex ، أسعار البترول Oi هي أصغر من القيم الحرجة عند المستويات 1%، 5%، 10% و بالتالي نرفض الفرضية العدمية و نقبل الفرضية الأولى و بالتالي نقول أن كل من المتغيرات البطالة و النفقات الحكومية و أسعار البترول هي متغيرات متكاملة من الدرجة الأولى.

أما المتغيرين الناتج المحلي الإجمالي GDP و التضخم In فنلاحظ أن $t_{\varphi j}$(ADF) هي أكبر من القيم الحرجة عند المستويات 1%، 5%، 10% و بالتالي نقبل الفرضية العدمية و نقول أن كل من المتغيرين غير متكاملين من الدرجة الأولى ، و ننتقل إلى اختبار استقرار االتفاضلات الثانية

الجدول 3-9: اختبار ADF للتفاضلات الثانية

المتغيرات	$t_{\varphi j}$(ADF)	1%	5%	10%
GDP	-5.523510	-2.636901	-1.951332	-1.610747
In	-5.120648	-2.634731	-1.951000	-1.610907

بإتباع نفس الطريقة نستنتج من الجدول أعلاه أن $t_{\varphi j}$ هي أصغر من قيم الحرجة لكل المتغيرات و بالتالي نرفض الفرضية العدمية و نقول أن كل من المتغيرين مستقرين من الدرجة الثانية.

نمر للمرحلة الثانية للتكامل المتزامن

❖ إيجاد عدد العلاقات

في هذه المرحلة من اختبار التكامل المتزامن يتم إيجاد عدد العلاقات الموجودة بين المتغيرات وذلك بحساب رتبة المصفوفة حسب اختبار Johansen ، فبعد التحقق من الشرط الأول نقوم بتقدير علاقات المدى الطويل باستعمال طريقة المربعات الصغرى العادية .

قام Johansen سنة 1988 باقتراح اختبار معمق لدراسة العلاقة في المدى الطويل بين مجموعة متغيرات متكاملة من نفس الدرجة معتمدا على الأشعة propres المرتبطة بالقيم propres الأكبر للمصفوفة π ، ويقوم هذا الاختبار على حساب عدد أشعة التكامل المتزامن و المسماة برتبة مصفوفة التكامل المتزامن و يعتمد على تقدير النموذج التالي [1]

$$\Delta Y_t = A_0 + A_1 \Delta Y_{t-1} + A_2 \Delta Y_{t-2} + \ldots + A_{p-1} \Delta Y_{t-p+1} + \pi Y_{t-1} + \varepsilon_t$$

حيث أن المصفوفة π تكتب على الشكل التالي: $\pi = \sum_{i=1}^{p} A_i - I$

P : عدد التأخرات في النموذج

من أجل P=1 يصبح النموذج كالتالي :

$$\Delta Y_t = A_0 + A_1 \Delta Y_{t-1} + \varepsilon_t$$

[1] REGIS BOURBONNAIS: " économétrie manuelle et exercices "op.cit p 291

إذا كانت كل عناصر المصفوفة π معدومة فإن رتبة المصفوفة $r=0$ فلا يوجد علاقة تكامل متزامن بين المتغيرات و لا يمكن تشكيل نموذج تصحيح الأخطاء ، و إذا كان $r=k$ فهذا يدل على أن كل المتغيرات مستقرة و لا يمكن استعمال طريقة التكامل المتزامن في هذه الحالة ، أما إذا كانت رتبة المصفوفة $(k-1>r>1)$ فإنه يوجد r علاقة تكامل متزامن بين المتغيرات و يمكن تمثيل نموذج تصحيح الأخطاء ECM .

حيث r= $R_g(\pi_p)$ رتبة المصفوفة π و التي تمثل عدد علاقات التكامل المتزامن

رتبة المصفوفة π تحدد عدد علاقات التكامل المتزامن بين المتغيرات و يتم إحصائيا حساب قيمة :

$$\lambda_{trace} = n\sum_{I=1}^{K} L_n(1-\lambda_I)$$

n: عدد الملاحظات

k :عدد المتغيرات

λ_i هذه القيم propres للمصفوفة π

هذه الإحصائية تتبع توزيع احتمالي χ، واختبار Johansen يعتمد على اختبار الفرضية التالية :

– رتبة المصفوفة تساوي الصفر H_0 : $r=0$ مقابل H_1 : $r>0$ ، في حالة رفض الفرضية العدمية H_0 أي أن λ_{trace} أكبر من القيم الحرجة نمر إلى الاختبار الذي يليه .

– رتبة المصفوفة تساوي الواحد H_0 : $r=1$ مقابل H_1 : $r>1$ ، في حالة رفض الفرضية العدمية H_0 أي أن λ_{trace} أكبر من القيم الحرجة نمر إلى الاختبار الذي يليه .

– رتبة المصفوفة تساوي $k-1$ H_0 : $r=k-1$ مقابل H_1 : $r=k$، في حالة رفض الفرضية العدمية H_0 هذا يعني أن رتبة المصفوفة تساوي k وبالتالي عدم وجود علاقة تكامل متزامن بين المتغيرات لأن كل المتغيرات مستقرة ،و في حالة قبول الفرضية H_0 أي أن رتبة المصفوفة تساوي $k-1$فهذا يدل على وجود $k-1$ علاقة تكامل متزامن بين المتغيرات .

و بمان كل من المتغيرات البطالة و النفقات الحكومية و أسعار البترول متكاملة من نفس الدرجة أي من الدرجة الأولى باستعمال نفس البرنامج اختبار Johansen المبين في الجدول (3-10) يبين أنه عند اختبار $r=0$ نجد أن λ_{trace} أكبر من القيم الحرجة عند مستوى 5 % و بالتالي نرفض الفرضية العدمية أي رتبة المصفوفة لا تساوي الصفر،

عند اختبار $r=1$ نجد أن λ_{trace} أصغر من القيم الحرجة عند مستوى 5% و بالتالي نقبل الفرضية العدمية.

و بالتالي يوجد علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات الثلاث (البطالة، النفقات الحكومية، أسعر البترول)

الجدول(3-10): اختبار Johansen للمتغيرات Oi, Ex, U

رتبة المصفوفة	λ_{trace}	%5
r = 0	48.82283	29.79707
r = 1	11.30942	15.49471

و بنفس الطرقة نقوم اختبار Johansen لكل من المتغيرين الناتج المحلي الإجمالي و التضخم لأنهما متكاملان من نفس الدرجة الدرجة الثانية فنجد أنه توجد علاقة تكامل متزامن بينهما هذا مايوضحه الجدول التالي:

الجدول(3-11): اختبار Johansen للمتغيرات In ,GDP

رتبة المصفوفة	λ_{trace}	%5
r = 0	21.05832	15.49471
r = 1	0.635723	3.841466

نستنتج من خلال كل هذا أنه يوجد لدينا شعاعين للتكامل المتزامن، شعاع تكامل بين البطالة و النفقات الحكومية و أسعار البترول، و شعاع تكامل ثان بين التضخم و الناتج المحلي الإجمالي. والآن ننتقل إلى المرحلة التالية:

❖ تقدير استجابة دوال الدفعية: فقد أعطت النتائج التالية:

➢ مدى استجابة معدل البطالة للنفقات الحكومية:

الشكل 3-2: استجابة معدل البطالة للنفقات الحكومية

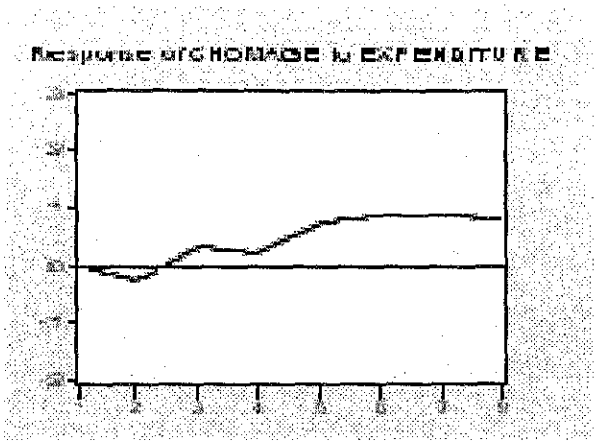

إن النفقات الحكومية تؤثر إيجابيا على معدلات البطالة خلال الفترة الثانية بـــ0.568% ليزول هذا الأثر الإيجابي خلال الفترة الثالثة ليصبح سلبيا و يزداد نسبة الأثر السلبي إلى غاية نهاية الفترة الثامنة بـــ 3.97%

➢ مدى استجابة معدل البطالة لأسعار النفط

الشكل 3-3: استجابة معدل البطالة لأسعار النفط

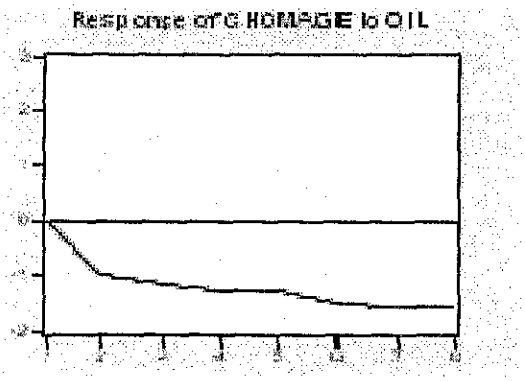

إن أسعار البترول تؤثر إيجابيا على معدل البطالة بـــ9.834% في الفترة الثانية ليواصل هذا التأثير الإيجابي بنسب أكثر إلى نهاية الفترة الثامنة بـــ 18.348%.

- مدى استجابة بمعدل البطالة لـــ GDP:

الشكل 3-4: استجابة بمعدل البطالة لـــ GDP

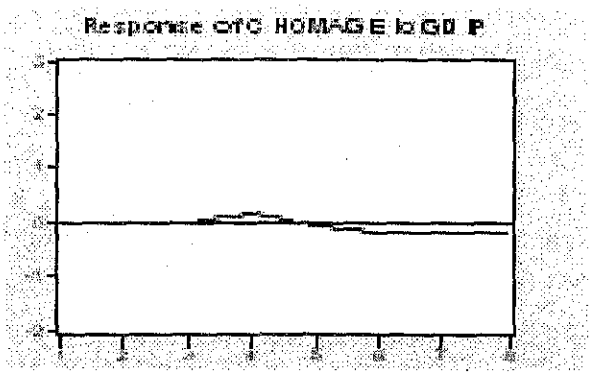

أما بالنسبة لـــGDP فإنه لم يؤثر على معدل البطالة خلال الفترات الأولى، إلا أن حدوث صدمة في الفترة الثالثة بـــ0,0061% أصبح GDP يؤثر سلبا على معدل البطالة ليزول هذا الأثر السلبي بعد الفترة الخامسة ليصير إيجابيا بـــ0.0609% ليواصل هذا الأثر الإيجابي إلى غاية نهاية فترة الاستجابة.

- مدى استجابة معدل البطالة للتضخم:

الشكل 3-5: استجابة معدل البطالة للتضخم

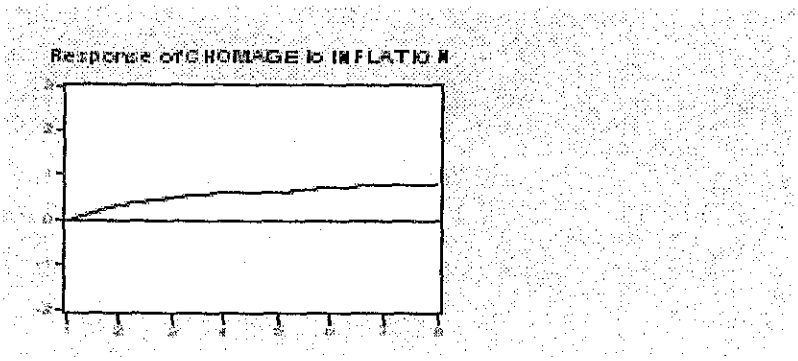

إن التضخم يؤثر سلبا على معدل البطالة و مع حدوث صدمة في بـــ 0.971% في الفترة الثانية يؤثر سلبا على معدل البطالة ليزداد هذا الأثر السلبي إلى غاية نهاية الفترة .

من تحليل دوال الاستجابة الدفعية نجد أن أهم متغير كان له تأثير إيجابي على تخفيض معدل البطالة هو أسعار البترول الذي كان طوال فترة الاستجابة بقيم سالبة، ثم يأتي بعد ذلك الناتج المحلي الإجمالي بنسبة قليلة ثم باقي المتغيرات، أما التضخم فقد أثر سلبا على البطالة.

اختبار اتجاهات العلاقات السببية :

يتم اختبار اتجاه العلاقات السببية بين المتغيرات باستعمال طريقة Granger و من شروط استعمال اختبار العلاقات السببية أن تكون المتغيرات المستعملة مستقرة.

لاختبار العلاقات السببية نستعمل الفرضيتين التاليتين :

$$H_0 : d_i^* = 0$$

$$H_0 : h_i^* = 0$$

في حالة قبول كل من الفرضيتين فإن المتغيرين مستقلين، أما إذا تم رفضهما معا، فهناك علاقات سببية في الاتجاهين، و لاختبار هاتين الفرضيتين نقوم بحساب F التي قمنا بحسابها سابقا.

إذا كانت F أكبر من إحصائية Fisher الجدولية نرفض الفرضية العدمية أي وجود علاقات سببية، أما إذا كانت F أصغر من إحصائية Fisher الجدولية نقبل الفرضية العدمية أي عدم وجود علاقات سببية.

سنقوم الآن بتحديد نوع التأثير بين البطالة و المتغيرات الأخرى في المدى القصير من خلال اختبار اتجاه العلاقة السببية.

الجدول(3-12) اختبار العلاقات السببية بين البطالة و المتغيرات الأخرى

المتغيرات	عدد التأخرات	- statistique- F	الاحتمال
ΔEx لا يتسبب في Δu	2	0 .81282	4.08
gdpΔ لا يتسبب في Δu	1	4,01946	4.08
In Δ لا يتسبب في Δu	1	2,77491	4.08
Δ Oi يتسبب في Δu	1	5,45890	4.08

من خلال الجدول نلاحظ أن إحصائية FISHER المحسوبة أصغر من إحصائية F الجدولية وبالتالي نقبل الفرضية العدمية و أي لا يوجد علاقات سببية بين كل من النفقات الحكومية، GDP والتضخم و البطالة، و بالتالي فإن كل من النفقات و الناتج المحلي الإجمالي ،التضخم لا يؤثرون في البطالة أما بالنسبة للعلاقة السببية بين أسعر البترول و البطالة فإن إحصائية FISHER المحسوبة أكبر من إحصائية F الجدولية، إذن نرفض الفرضية العدمية أي يوجد علاقة سببية بينهما وبالتالي فأسعار البترول هي الوحيدة التي تؤثر في البطالة.

ويمكن تقدير علاقة الانحدار التالية: $\mu = \beta Oi + c$

variable	coefficient	Std_Error	t_statistique	prob
oil	0 ,244751	0.063060	-3.881218	0.0004
C	26.68409	1.533844	17.39688	0.0000
R_squared	0.300893			

إن الناتج المحلي الإجمالي يساهم ولو بنسبة قليلة من تخفيض نسبة البطالة بسبب ارتفاع أسعار النفط الذي يساهم بنسبة مرتفعة في GDP من 24.5% سنة 1998 إلى 38.2% سنة 2004 أما القطاعات المنتجة فتساهم بنسب قليلة قطاع الصناعي فقد انخفض من 9% سنة 1998 إلى 6% سنة 2004 و القطاع الفلاحي كذلك هو آخر انخفضت مساهمته في GDP من 12.5% سنة 1998 إلى 9.1% سنة 2004

الجدول(3-13) مساهمة القطاعات الاقتصادية في تكوين الناتج المحلي الإجمالي

2004	2003	2002	2001	2000	1999	1998	
9,1	9,7	10	10,4	9	11,9	12,5	الفلاحة
38,2	35,5	35,1	36,5	42	29,6	24,5	المحروقات
6,0	6,5	7,9	7,9	7,7	9	9,9	الصناعة
8,3	8,5	9,8	9,1	8,7	10,2	11,6	**BTPH**
20,7	21,5	24,8	24,2	21,6	25,6	26,8	الخدمات السلعية
17,7	18,2	12,5	11,9	11	13,7	14,8	الخدمات غير سلعية
100	100	100	100	100	100	100	المجموع

Source : Services du Délégué à la Planification

في الفصل الثاني لاحظنا أن القطاع الذي يخلق مناصب شغل أكثر هو قطاع التجارة و الخدمات ثم قطاع البناء و الأشغال العمومية بنسبة 12.4% سنة 2004 بسبب تطبيق برنامج الإنعاش الاقتصادي الذي كان هدفه إعادة هيكلة البنى التحتية و السكن أما قطاع

الصناعة و الفلاحة قد انخفضت فيهما مناصب الشغل بسبب عدم تكافئ في الإنفاق الحكومي لأن برنامج الإنعاش الاقتصادي ضخ أموال كبيرة في مجال الأشغال الكبرى بدلا من أن يضخها في القطاعات المنتجة التي تستقطب أكبر عدد من اليد العاملة خاصة القطاع الصناعي و التي تساهم في النمو الاقتصادي الحقيقي.

خلاصة الفصل:

بعد معرفة أهم الأسباب التي أدت إلى ارتفاع معدلات البطالة منها أسباب خارجة عن نطاق الدولة و أسباب تدخل في سيطرة الدولة و أسباب مباشرة بسبب تطبيق برنامج التعديل الهيكلي. حيث سجلت البطالة معدل 29.3% سنة 1999 إلا أن هذا المعدل سجل انخفاضا ليصل في سنة 2006 إلى 12.3%. و من أجل معرفة المتغيرات الاقتصادية التي أدت إلى تخفيض معدل البطالة أي المتغيرات التي تؤثر إيجابا على البطالة ،لجأنا إلى الدراسة القياسية باستعمال نماذج VAR، و التي استخلصنا منها أن المتغير الوحيد الذي أدى بمعدل البطالة إلى الانخفاض هو **أسعار النفط** و الذي يعتبر المحرك الوحيد و الرئيسي للاقتصاد الوطني.

الخاتمة العامة

الخاتمة العامة:

إن الهدف من دراستنا لهذا البحث هو معرفة العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية، وكذلك معرفة المتغيرات الاقتصادية التي من أجلها تمكنت الجزائر تقليص من معدل البطالة التي سجلت في نهاية التسعينات معدل حوالي 30% لتصل في 2007 إلى 11.8%. و من أجل دراسة نوع العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية التي تؤثر في معدل البطالة مكنتنا دراستنا المتواضعة بإعطاء نظرة بسيطة عن مفهوم سوق العمل و البطالة التي تعد بالنسبة للاقتصاديين موضوع في غاية الأهمية لأن معظم دول العالم يعانون من هذا المشكل و لم يتمكنوا من الوصول إلى درجة التوظيف الكامل و لهذا تعددت مفاهيمها بتعدد أنواعها و كذلك سياسات معالجتها التي تتوقف على تحديد نوع البطالة، واختلاف آراء المفكرين الاقتصاديين لتحليل مشكل البطالة وسوق العمل عبر العصور و الأزمنة التي عايشوها. فنهم من دعا بعدم تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية و أن نقطة التوازن الطبيعية هي مستوى التشغيل الكامل، و جاء كينز بعد أزمة 1929و بأن الاقتصاد لا يمكنه الوصول إلى مستوى التوظيف الكامل بل يمكن أن يتوازن في مستوى أقل من مستوى التوظيف الكامل وأنه توجد بطالة إجبارية لهذا نادى بضرورة تدخل الدولة في الاقتصاد للرفع من الطلب الفعال للوصول إلى المستوى المرغوب فيه باستعمال كافة الطاقات الاقتصادية. و لكن الواقع الاقتصادي الجديد الذي أفرزته أزمة الكساد التضخمي مع بداية السبعينيات فسح بروز أفكار جديدة التي تزعمتها المدرسة النقدية و وضع مفهوم معدل البطالة الطبيعي الذي يعتبر بمثابة التضحية الضرورية للمجتمع لتحقيق التوازن الاقتصادي بالرجوع إلى الرأسمالية أي بعدم تدخل الدولة. و من أجل معالجة هذا المشكل الطير الذي بات يهدد جل

دول العالم خاصة الدول الفقيرة فقد اتفقت معظم هذه الآراء بالنهوض بالاقتصاد من أجل تحسين أوضاع التشغيل بالنمو الاقتصادي الذي تحققه البلدان و كذلك بالاستثمارات التي تعد مصدر الأول لخلق مناصب الشغل .

إن الجزائر واحدة من الدول التي تعاني من حدة مشكل البطالة، فعند دراسة سوق العمل في الجزائر لوحظ أنه يعاني من اختلالات في هياكله خاصة في عقد التسعينات فنجد اتساع الفجوة بين العرض و الطلب على العمل (الطلب فاق العرض) و تحقيق مناصب الشغل كان ضئيلا و أغلبية المناصب المحققة هي مناصب شغل مؤقتة. كما أن البطالة في الجزائر تميزت بأنها بطالة الشباب حيث مست 80% من الشباب الذين تقل أعمارهم عن 30 سنة أن ثلثين طالبي العمل لأول مرة، و تتسم أيضا بأنها بطالة طويلة الأجل تدوم سنة سنتي حتى ثلاثة سنوات و هي بطالة المتعلمين 80 ألف بطال هم من صنف حاملي الشهادات في سنة 1998، و 73% هم من الأشخاص غير مؤهلين و بدون مستوى متوسط.

إن البطالة في الجزائر هي محصلة لمجوعة من الأسباب الموضوعية التي تراكمت مع مر السنين، إلا أن هذه الظاهرة ازدادت تعقيدا في سنوات الإصلاح الاقتصادي حيث بلغت ذروتها. إن السياسة التنموية المنتهجة من قبل 1980، فبين سنة 1963-1984 ارتفعت عدد مناصب الشغل من 1.7 مليون سنة 1966 إلى 3.7 مليون سنة 1984 و بمعدل 100000 منصب شغل دائم سنويا في القطاع العام لوحده من 1970-1986، و مع بداية النصف الثاني للثمانينات أصبح الاقتصاد الجزائري يعرف أزمات بسبب التوقف الفجائي للاستثمارات الخاصة في المجال الصناعي و انخفاض أسعار النفط سنة 1986، فبدأت المؤسسات تعاني من المشاكل المالية و تفاقم المديونية مما استدعى القيام بعدة إصلاحات منها القيام

بالتطهير المالي للمؤسسات و استقلالية المؤسسات لسنة 1988 وعدم استطاعت المؤسسات استعاب أكثر لليد العاملة أدى إلى فقدان مناصب الشغل أكثر من 400000 منصب شغل مفقود مابين 1985- 1998 حيث بلغ عدد العاطلين عن العمل لسنة 1988 1.2 مليون شخص، وانخفاض إنشاء مناصب شغل جديدة تحت 100000 منصب وبلغ عد طالبي العمل لأول مرة 250000 . و زادت الأزمة الاقتصادية من حدتها و بدأت معدلات البطالة تعرف ارتفاع مستمر واختلالات في الموازين الاقتصادية الكلية و ضعف النمو الاقتصادي الذي سجل معدلات سالبة (-1.2%سنة1991، -2% سنة 1993، -0.7% سنة 1994)و نسبة تضخم 29.8% سنة 1995 كان على الجزائر من خيار إلا العودة إلى الصندوق النقد الدولي من أجل حل الأزمة و هذا الأخير فرض على الحكومة إتباع سياسة تقشفية تتمثل في إرجاع الطلب الكلي إلى مستوياته الحقيقية و الحد من الاستهلاك و الاستثمار و غلق المؤسسات العاجزة وخوصصة الأخرى منها مما زاد من عملية التسريح الطوعي للعمال أكثر من 620000 عامل الذين وجدوا أنهم في حالة بطالة إجبارية حيث بلغ معدل البطالة أكثر من 29% سنة 1999، و ضعف إنشاء مناصب الشغل الذي لم يتجاوز 40000 منصب شغل. خاصة القطاع الصناعي الذي شهد تناقص لليد العاملة.

و من أجل معالجة هذا المشكل قامت الحكومة بتطبيق عدة أجهزة و سياسات للتشغيل التي كان لها الفضل في التخفيف من حدة البطالة خاصة منها جهاز لدعم تشغيل الشباب و المؤسسات الصغيرة و المتوسطة. و مع عودة ارتفاع أسعار النفط للسداسي الثاني من سنة 1999 و تسجيل مؤشرات مالية موجبة و فائض في ميزان المدفوعات فجاء برنامج الإنعاش الاقتصادي 2001-2004 ثم

برنامج المكمل لدعم النمو 2005-2009 فقد شهدت هذه الفترة 2000-2007 عودة النمو الاقتصادي (متوسط بنسبة 5%)انخفاض في نسبة التضخم 2.5% كمعدل سنوي. أما بالنسبة لتوفير مليون منصب شغل دائم لفترة 2005-2009 تم إنشاء 1220000منصب إلى غاية 2007 منها 756000 منصب شغل دائم أي ما يقارب 62% من المناصب المستحدثة بمعل 400000 منصب عمل سنويا، كما انخفضت معدلات البطالة من 29.3% سنة 1999 إلى 11.8% سنة 2007، كما سجلت فترة 1999-2006 فقدان مناصب الشغل لأسباب اقتصادية قدرت بـــ29447 منصب مفقود مقابل 400000 منصب مفقود خلال 1985-1998

نتائج البحث:

بعد القيام بالعملية التطبيقية تم التوصل إلى النتائج أهمها:

1. أسعار البترول هي المتغير الاقتصادي الوحيد الذي يؤثر إيجابيا على معدل البطالة فعند ارتفاع أسعار النفط فإنه يدفع بالقطاعات الاقتصادية للأمام فهو يعتبر المحرك الوحيد و الرئيسي للاقتصاد الوطني رغم أنه لا يستعمل يد عاملة كبيرة فهو يشغل سوى 3% من يد العاملة الكلية.
2. الناتج المحلي الداخلي يؤثر بنسبة قليلة في تخفيض معدل البطالة إلا أننا نجد أن تكوين الناتج المحلي الداخلي أكثر من 30% من قطاع المحرقات.
3. الإنفاق الحكومي أثر سلبا على معدل البطالة لأن برنامج الإنعاش الاقتصادي ركز على قطاع السكن و الأشغال العمومية التي تستقطب يد عاملة كبيرة لكن سرعان ما تنتهي هذه الأشغال يجد العامل نفسه في بطالة مجددا بدلا من أنها تستثمر في القطاعات المنتجة خاصة قطاع الصناعة

الذي ستقطب يد عاملة كبيرة و يعود على الاقتصاد الوطني بالإنتاجية من أجل الدفع بالنمو الاقتصادي خارج المحروقات.

4. التضخم يؤثر سلبا على معدل البطالة و هذا في الواقع صحيح، فنجد أن التضخم سجل معدل 28.9% سنة 1995 في حين سجل معدل البطالة 28.1% في نفس السنة، وعند انخفاض في نسبة التضخم بـــ2.5% سنويا خلال 2000-2007 نلاحظ أيضا انخفاض في معدل البطالة بـــ 12.3% سنة 2006.

الملاحق

الملحق الأول: اختبار ADF

I. اختبار ADF للجدور الوحدية

1. اختبار ADF للجدر الوحدي للبطالة:

Null Hypothesis: CHOMAGE has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Fixed)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-0.877653	0.3290
Test critical values:	1% level	-2.630762	
	5% level	-1.950394	
	10% level	-1.611202	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(CHOMAGE)
Method: Least Squares
Date: 02/11/09 Time: 12:26
Sample (adjusted): 1971 2006
Included observations: 36 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
CHOMAGE(-1)	-0.015137	0.017248	-0.877653	0.3861

R-squared	0.006663	Mean dependent var	-0.281944
Adjusted R-squared	0.006663	S.D. dependent var	2.319465
S.E. of regression	2.311725	Akaike info criterion	4.541249
Sum squared resid	187.0425	Schwarz criterion	4.585236
Log likelihood	-80.74249	Durbin-Watson stat	1.406850

2. اختبار ADF للجدر الوحدي للنفقات العمومية:

Null Hypothesis: EXPENDITURE hes a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic based on SIC, MAXLAG=0)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		0.584345	0.9991
Test critical values:	1% level	-4.252879	
	5% level	-3.548490	
	10% level	-3.207094	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(EXPENDITURE)
Method: Least Squares
Date: 04/18/09 Time: 11:19
Sample (adjusted): 1971 2004
Included observations: 34 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
EXPENDITURE(-1)	0.027351	0.046806	0.584345	0.5632
C	-29515.72	30793.06	-0.958519	0.3452
@TREND(1970)	4238.439	2436.557	1.739520	0.0919

R-squared	0.390767	Mean dependent var	55464.29
Adjusted R-squared	0.351462	S.D. dependent var	87821.69
S.E. of regression	70724.44	Akaike info criterion	25.25507
Sum squared resid	1.55E+11	Schwarz criterion	25.38975
Log likelihood	-426.3361	F-statistic	9.941833
Durbin-Watson stat	2.914059	Prob(F-statistic)	0.000461

3. اختبار ADF للجدر الوحدي للناتج المحلي الإجمالي GDP:

Null Hypothesis: GDP has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Fixed)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		10.92497	1.0000
Test critical values:	1% level	-2.632688	
	5% level	-1.950687	
	10% level	-1.611059	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(GDP)
Method: Least Squares
Date: 02/11/09 Time: 12:41
Sample (adjusted): 1971 2005
Included observations: 35 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
GDP(-1)	0.155330	0.014218	10.92497	0.0000

R-squared	0.677294	Mean dependent var	213.5921
Adjusted R-squared	0.677294	S.D. dependent var	321.0810
S.E. of regression	182.3971	Akaike info criterion	13.27840
Sum squared resid	1131136.	Schwarz criterion	13.32284
Log likelihood	-231.3721	Durbin-Watson stat	1.555666

4. اختبار ADF للجدر الوحدي للتضخم:

Null Hypothesis: INFLATION has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Fixed)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		4.431181	1.0000
Test critical values:	1% level	-2.630762	
	5% level	-1.950394	
	10% level	-1.611202	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(INFLATION)
Method: Least Squares
Date: 02/11/09 Time: 12:46
Sample (adjusted): 1971 2006
Included observations: 36 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
INFLATION(-1)	0.052919	0.011942	4.431181	0.0001

R-squared	-0.031604	Mean dependent var	3.142778
Adjusted R-squared	-0.031604	S.D. dependent var	4.079842
S.E. of regression	4.143810	Akaike info criterion	5.708493
Sum squared resid	600.9907	Schwarz criterion	5.752480
Log likelihood	-101.7529	Durbin-Watson stat	0.343033

Exogenous:
Lag Length: 0 (Fixed)

Augmented Dickey-Fuller test statistic		1.533602	0.9667
Test critical values:	1% level	-2.630762	
		-1.950394	

2-2- اختبار ADF للتفاضل من الدرجة الأولى للنفقات العمومية:

Null Hypothesis: D(EXPENDITURE) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Fixed)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-3.704994	0.0005
Test critical values:	1% level	-2.636901	
	5% level	-1.951332	
	10% level	-1.610747	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(EXPENDITURE,2)
Method: Least Squares
Date: 02/11/09 Time: 12:36
Sample (adjusted): 1972 2004
Included observations: 33 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(EXPENDITURE(-1))	-0.615827	0.166215	-3.704994	0.0008

R-squared	0.299670	Mean dependent var	3158.121
Adjusted R-squared	0.299670	S.D. dependent var	117182.7
S.E. of regression	98065.20	Akaike info criterion	25.85449
Sum squared resid	3.08E+11	Schwarz criterion	25.89984
Log likelihood	-425.5990	Durbin-Watson stat	2.450340

2-3- اختبار ADF للتفاضل من الدرجة الأولى للناتج المحلي الإجمالي:

Null Hypothesis: D(GDP) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Fixed)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		0.210157	0.7412
Test critical values:	1% level	-2.634731	
	5% level	-1.951000	
	10% level	-1.610907	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(GDP,2)
Method: Least Squares
Date: 02/11/09 Time: 12:43
Sample (adjusted): 1972 2005
Included observations: 34 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(GDP(-1))	0.026624	0.126684	0.210157	0.8348

R-squared	-0.032035	Mean dependent var	40.31074
Adjusted R-squared	-0.032035	S.D. dependent var	223.8327
S.E. of regression	227.3897	Akaike info criterion	13.72018
Sum squared resid	1706300.	Schwarz criterion	13.76507
Log likelihood	-232.2430	Durbin-Watson stat	1.998678

2-4- اختبار ADF للتفاضل من الدرجة الأولى للتضخم:

Null Hypothesis: D(INFLATION) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Fixed)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-1.305095	0.1736
Test critical values:	1% level	-2.632688	
	5% level	-1.950687	
	10% level	-1.611059	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(INFLATION,2)
Method: Least Squares
Date: 02/11/09 Time: 12:46
Sample (adjusted): 1972 2006
Included observations: 35 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(INFLATION(-1))	-0.099702	0.076395	-1.305095	0.2006

R-squared	0.046614	Mean dependent var	0.079629
Adjusted R-squared	0.046614	S.D. dependent var	2.386754
S.E. of regression	2.329485	Akaike info criterion	4.557327
Sum squared resid	184.5010	Schwarz criterion	4.601765
Log likelihood	-78.75322	Durbin-Watson stat	1.686520

2-5- اختبار ADF للتفاضل من الدرجة الأولى لأسعار البترول:

Null Hypothesis: D(OIL) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Fixed)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-3.847213	0.0003
Test critical values:	1% level	-2.632688	
	5% level	-1.950687	
	10% level	-1.611059	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(OIL,2)
Method: Least Squares
Date: 02/11/09 Time: 12:51
Sample (adjusted): 1972 2006
Included observations: 35 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(OIL(-1))	-0.637663	0.165747	-3.847213	0.0005

R-squared	0.302370	Mean dependent var	0.230000
Adjusted R-squared	0.302370	S.D. dependent var	6.410614
S.E. of regression	5.354415	Akaike info criterion	6.221875
Sum squared resid	974.7719	Schwarz criterion	6.266314
Log likelihood	-107.8828	Durbin-Watson stat	1.699431

III. اختبار ADF للتفاضل الثاني للمتغيرات

3-1- اختبار ADF للتفاضل من الدرجة الثاني للتضخم:

Null Hypothesis: D(GDP,2) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Fixed)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-5.523510	0.0000
Test critical values:	1% level	-2.636901	
	5% level	-1.951332	
	10% level	-1.610747	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(GDP,3)
Method: Least Squares
Date: 02/11/09 Time: 12:44
Sample (adjusted): 1973 2005
Included observations: 33 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(GDP(-1),2)	-1.059106	0.191746	-5.523510	0.0000

R-squared	0.486873	Mean dependent var	15.37136
Adjusted R-squared	0.486873	S.D. dependent var	322.0960
S.E. of regression	230.7267	Akaike info criterion	13.75018
Sum squared resid	1703514.	Schwarz criterion	13.79553
Log likelihood	-225.8780	Durbin-Watson stat	1.885515

3-2- اختبار ADF للتفاضل من الدرجة الثاني لأسعار البترول:

Null Hypothesis: D(INFLATION,2) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Fixed)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-5.120648	0.0000
Test critical values:	1% level	-2.634731	
	5% level	-1.951000	
	10% level	-1.610907	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(INFLATION,3)
Method: Least Squares
Date: 02/11/09 Time: 12:46
Sample (adjusted): 1973 2006
Included observations: 34 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(INFLATION(-1),2)	-0.880362	0.171906	-5.120648	0.0000

R-squared	0.442718	Mean dependent var	0.029500
Adjusted R-squared	0.442718	S.D. dependent var	3.225591
S.E. of regression	2.407947	Akaike info criterion	4.624397
Sum squared resid	191.3409	Schwarz criterion	4.669290
Log likelihood	-77.61475	Durbin-Watson stat	1.963809

الملحق الثاني: التكامل المتزامن

I. اختبار Johansen للمتغيرات البطالة، النفقات العمومية، و أسعار النفط

Date: 02/11/09 Time: 12:54
Sample (adjusted): 1972 2004
Included observations: 33 after adjustments
Trend assumption: Linear deterministic trend
Series: CHOMAGE EXPENDITURE OIL
Lags interval (in first differences): 1 to 1

Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Trace Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None *	0.679146	48.82283	29.79707	0.0001
At most 1	0.289326	11.30942	15.49471	0.1932
At most 2	0.001168	0.038554	3.841466	0.8443

Trace test indicates 1 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level
* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level
**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

Unrestricted Cointegration Rank Test (Maximum Eigenvalue)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Max-Eigen Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None *	0.679146	37.51341	21.13162	0.0001
At most 1	0.289326	11.27087	14.26460	0.1412
At most 2	0.001168	0.038554	3.841466	0.8443

Max-eigenvalue test indicates 1 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level
* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level
**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

II. اختبار Johansen للمتغيرات الناتج المحلي الإجمالي و التضخم

Date: 02/11/09 Time: 13:02
Sample (adjusted): 1972 2005
Included observations: 34 after adjustments
Trend assumption: Linear deterministic trend
Series: GDP INFLATION
Lags interval (in first differences): 1 to 1

Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Trace Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None *	0.451392	21.05832	15.49471	0.0065
At most 1	0.018813	0.645723	3.841466	0.4216

Trace test indicates 1 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level
* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level
**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

Unrestricted Cointegration Rank Test (Maximum Eigenvalue)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Max-Eigen Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None *	0.451392	20.41260	14.26460	0.0047
At most 1	0.018813	0.645723	3.841466	0.4216

Max-eigenvalue test indicates 1 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level
* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level
**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

الملحق الثالث: تقدير استجابة دوال الدفعية

Variance Decomposition

Variance Decomposition of CHOMAGE:

Period	S.E.	CHOMAGE	EXPENDI...	OIL	GDP
1	2.014329	100.0000	0.000000	0.000000	0.000000
2	3.227346	88.62504	0.568570	9.834781	5.66E-06
3	4.330308	84.43992	0.880543	12.94239	0.006128
4	5.262232	81.89346	0.800908	14.72950	0.066258
5	6.146157	79.97098	2.045029	15.13648	0.060990
6	6.961959	77.33021	2.976222	16.38630	0.116252
7	7.703417	75.14894	3.645892	17.45343	0.155057
8	8.365428	73.57611	3.970789	18.34891	0.178867

Variance Decomposition of EXPENDITURE:

Period	S.E.	CHOMAGE	EXPENDI...	OIL	GDP
1	56344.57	0.739987	99.26001	0.000000	0.000000
2	65958.11	0.650496	82.20461	1.084114	15.61050

قائمة المراجع

المراجع

الكتب باللغة العربية:

1) أحمد الأشقر –الاقتصاد الكلي – دار العلمية الدولية للنشر و التوزيع و دار الثقافة للنشر و التوزيع عمان

2) أحمد هني ، دروس في التحليل الاقتصادي الكلي، ديوان المطبوعات الجزائرية، 1993

3) باسم علاوي عبد الجميل، العمل في الاقتصاد الإسلامي، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان ، الطبعة الأولى 2006

4) تومي صالح، مبادئ التحليل الاقتصاد الكلي، دار أسامة للطباعة و النشر و التوزيع، باب الزوار الجزائر العاصمة، الجزائر

5) ج.د.ن. ورسك، البطالة مشكلة سياسة اقتصادية، ترجمة د.محمد عزيز و د.محمد سالم كعيبة، منشورات جامعة قار يونس بنغازي، الطبعة الأولى 1997

6) رمزي زكي ، الاقتصاد السياسي للبطالة، الكويت، 1998

7) ضياء مجيد الموسوي ،النظرية الإقتصادية، تحليل الإقتصاد الكلي، ديوان المطبوعات الجامعية 2004،

8) عبد الرحمن يسري، النظرية الاقتصادية الكلية و الجزئية، الإسكندرية 2004

9) عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، دراسة تحليلية تقييمية، ديوان المطبوعات الجامعية–الجزائر–الطبعة الثانية2005

10) عبد اللطيف بن اشنهو، التجربة الجزائرية في التنمية والتخطيط(1962–1980),ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1982

11) علي عبد الوهاب نجا، مشكلة البطالة و أثر برنامج الإصلاح الاقتصادي عليها، دراسة تحليلية تطبيقية، الدار الجامعية الإسكندرية، مصر 2005

12) محمد الشريف إلمان: محاضرات في النظرية الاقتصادية الكلية – الجزء الأول– ديوان المطبوعات الجزائرية 2003

13) محمد بلقاسم حسن بهلول، الجزائر بين الأزمة الاقتصادية و الأزمة السياسية،93.

14) محمد بلقاسم حسن بهلول، القطاع التقليدي في الزراعة الجزائرية، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر ، 1985

15) محمد بلقاسم حسن بهلول ,سياسة تمويل التنمية وتنظيمها في الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية ,1991

16) مدني بن شهرة، الإصلاح الاقتصادي و سياسة التشغيل (تجربة الجزائر)، دار حامد للنشر و التوزيع، عمان ، الأردن، 2009

17) نعمة الله نجيب إبراهيم ، نظرية اقتصاد العمل، مؤسسة شباب الجامعة،2001- 2002 القاهرة

الأطروحات و الرسائل:

18) البشير عبد الكريم، بناء نموج اقتصادي قياسي كلي على التشغيل وآفاقه المستقبلية في الجزائر، رسالة ماجستير،INPS، الجزائر،1997

19) العايب عبد الرحمن ،البطالة و إشكالية التشغيل في إطار برنامج التصحيح الهيكلي- حالة الجزائر- مذكرة ماجستير2003-2004 -كلية العلوم الإقتصادية و علوم التسيير- جامعة الجزائر -الجزائر

20) بوصافي كمال، حدود البطالة الظرفية والبطالة البنيوية في الجزائر خلال المرحلة الانتقالية، أطروحة لنيل شهادة دكتورا دولة في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية و التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2006

21) جديد لحسن:" تسيير خطر سعر الصرف- دراسة حالة الجزائر- باستعمال اختبار التكامل المتزامن" مذكرة ماجستير 2003-2004، تلمسان

22) روابح عبد الباقي،المديونية الخارجية ة الإصلاحات الإقتصادية في الجزائر دراسة تحليلية مقارنة، أطروحة دوكتواه دولة في العلوم الإقتصادية، جامعة العقيد حاج لخضر ، باتنة، الجزائر 2006/2005

23) شلالي فارس، دور سياسة التشغيل في معالجة البطالة خلال 2001-2004 مع محاولة اقتراح نموذج إقتصادي للتشغيل 2004-2009، رسالة ماجستير في العلوم الإقتصادية ،جامعة الجزائر، الجزائر،2004-2005

24) عيسى مرازقة، القطاع الخاص و التنمية في الجزائر، أطرحة دوكتواه دولة في العلوم الإقتصادية، جامعة العقيد حاج لخضر ، باتنة، الجزائر 2007/2006

25) فريد بختي ، دراسة تحليلية و قياسية لظاهرة البطالة في الجزائر، رسالة ماجستير، المعهد الوطني للتخطيط، الجزائر، 2005

الكتب باللغة الفرنسية:

38) Ahmed henni,Economie de l' Algérie indépendante, ENAG Algérie,1991

39) Ammour Benhalima.L'économie algérienne et ses perspectives de développements, polycopie

40) Bernard Bernier et Yves Simon, initiation à la macroéconomie, 9e édition, dund , Belgique, 2007

41)Bureau International du Travail, la normalisation international du travail, nouvelle série 53, GENEVE ,1953

42) David Marssden, Marché du travail, économica, Paris, 1998

43) Dictionnaire d'économie et le science socaale CD Echau de maisan 5eme edition mars 2002

44) F.Z.Ofriha,A.djeflat , Industrialisation et transfert de technologie dans les pays en dévelopement , le cas de l'Algérie,opu,Algérie,1986

45) Guy Caire, économie du travail, collection « Amphi économie » dirigée par Marc Montoussé, juillet 2001

46) Hocine Benissad, La réforme économique en Algérie ,opu,Algérie,1991

47) Muriel Maillef , l'économie du travail , concepts débat des analyses, Studyrama, France 2em édition 2004,France .

48) REGIS BOURBONNAIS, économétrie manuelle et exercices corrigées ,4e édition, Paris, 2002

49) R.I.D. HARRIS : "Using cointegration analysis in econometric modelling" 1st published Prentice Hall England 1995

50) Sandrine Lardic, Valerie Mignon, Economitrie des Series Temporelles Macroéconomiques et Financières, économica, Paris, France, 2002

51) Ulrich Kohl,Analyse macro économique,de boocklarcier,département de book université Paris , Bruxelles ,Belgique,s.a 1999

أوراق عمل باللغة الفرنسية:

52) CNES, rapport sur la conjoncture économique et sociale du deuxième semestre, 2003.

53) CNES, rapport sur la conjoncture économique et sociale du deuxième semestre, 2004.

54) CNES , rapport sur « évaluation des dispositifs d'emploi », juin 2002

55) CNES, rapport sur, « Evolution de l'emploi féminin »,2005

56) CNES ,rapport sur les relation du travail dans le contexte d'ajustement structurel. Alger 98

57) CNES, rapport sur le secteur informel : illusions et réalités, 2004

58) FARIDA MERZOUK, La diversité des dispositifs de lutte contre le chômage en Algérie : un moteur ou un frein ? journées de l'Association Tiers-monde « Formation, emploi et développement », Marrakech, 22-23 Avril 2005. , p 7,8

59) Kouider BOUTALEB, le marché du travail en Algèrie : le poids de l'emploi informel, revue economie & management faculté des siences économiques et de gestion, université tlemcen

60) KWIATHOWSKI ET AL : "Testing the null hypothesis of trend stationnarity against the alternative of a unit root " journal of econometrics 54 North Holland 1992

61) Matouk BELATTAF, Formation professionnelle et insertion des femmes au marché du travail dans la wilaya de Bejaia : état des lieux et perspectives, 2ème colloque international pluridisciplinaire, marché du travail et genre dans les pays du Maghreb : quels marchés du travail ? Rabat 15 et 16 mars 2006

62) Medjkoune Mohamed, « Ajustement structurel, emploi et chômage en Algérie, Cahiers du CREAD n°46-47, 4ème trimestre 1998 et 1er trimestre 1999

63) Ministère de la Petite et Moyenne Entreprise et de l'Artisanat, direction des systèmes d'information et des statistiques, bulletin d'information économique, N°4, données de l'année 2002. www.pmeart-dz.org

64) M.P.M.E.A, direction des systèmes d'information et des statistiques, bulletin d'information économique, N°5, données de l'année 2003.

65) M.P.M.E.A, direction des systèmes d'information et des statistiques, bulletin d'information économique, N° 6, données de l'année 2004.

66) M.P.M.E.A, direction des systèmes d'information et des statistiques, bulletin d'information économique, N°7, données de l'année 2005.

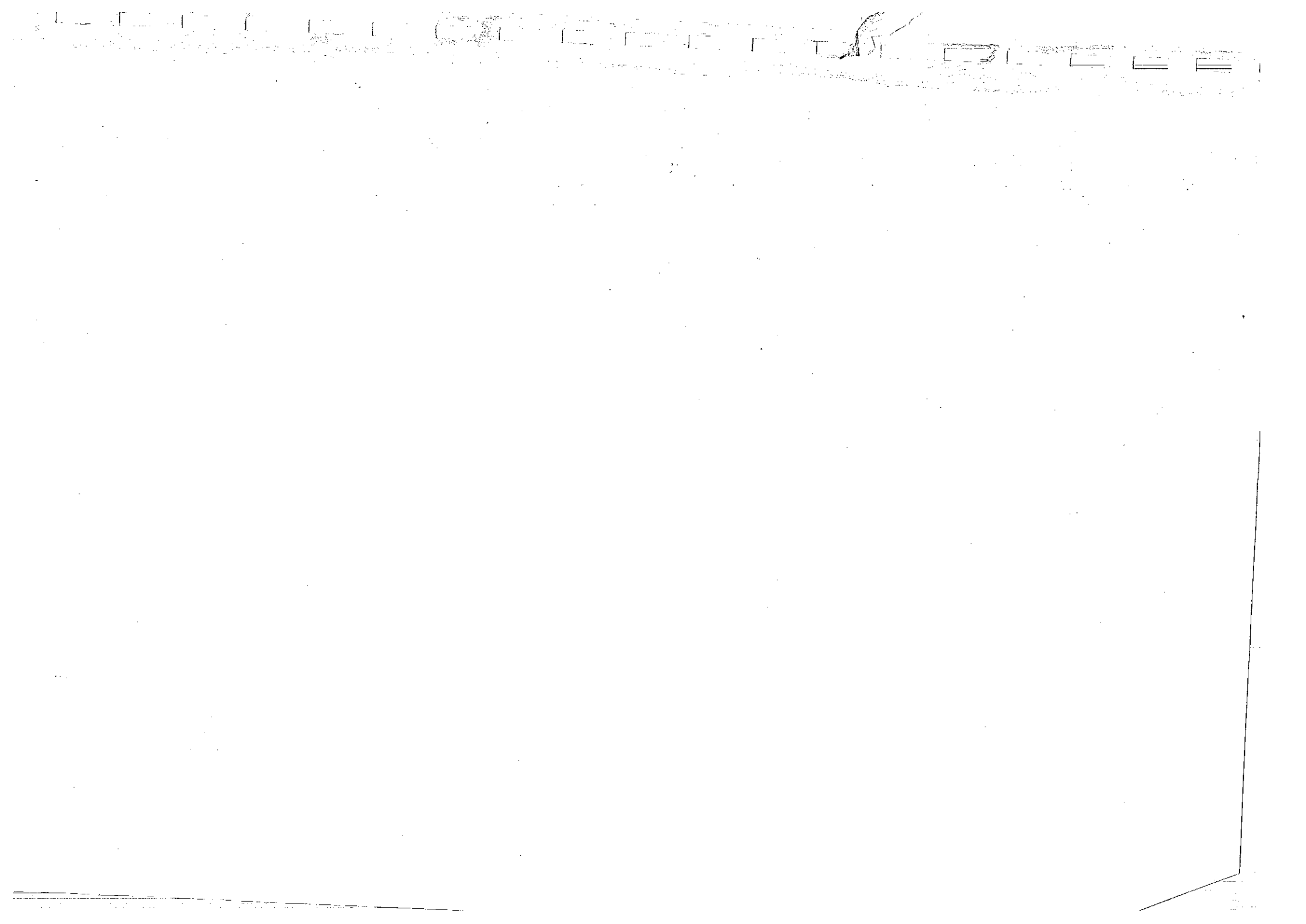

67) M.P.M.E.A, direction des systèmes d'information et des statistiques, bulletin d'information économique, N°10, données de l'année 2006

68) M.P.M.E.A, direction des systèmes d'information et des statistiques, bulletin d'information économique, N°12, données de l'année 2007

69) Musette Saib et Hammouda Nacer Eddine., « Evaluation des effets du PAS sur le marché du travail en Algérie Cahiers du CREAD n°46-47, 4ème trimestre 1998 et 1er trimestre 1999,

70) ONS « Activité, l'emploi et le chômage en Algérie, enquête sur la mesure des niveaux de vie 1995 »,1996,

71) O.N.S. « Données sur l'activité » n° 241

72) O.N.S. « L'emploi et le chômage en Algérie» n° 226

73) O.N.S. « Rétrospective 1970-1996 »

مواقع على الأنترنت:

WWW.ANSEJ.ORG.DZ

WWW.CNAC.DZ

www.cnes.dz

www.imf.rg

www.mtess.gov.dz

www.ons.dz

www.pmeart-dz.org

http://inflationdata.com/inflation/inflation_Rate/Historical_Oil_Prices_Table.asp

http://tecfa.unige.ch/staf/staf-d/merino/staf18/cours/cointegration.html

الملخص

يهتم هذا البحث بدراسة مدى تأثير المتغيرات الاقتصادية على معدل البطالة. لذلك تم الاعتماد على الأسس النظرية لكل من البطالة وسوق العمل كما تم وصف وضعية سوق العمل وأسباب تفاقم البطالة في الجزائر.

للوقوف على نتيجة عملية .تم استخدام **نماذج الانحدار الذاتي** .فاستنتجنا أن أسعار البترول تؤثر طرديا و بشكل كبير على معدلات البطالة يضاف إليها الدور المتواضع الذي يلعبه الناتج المحلي الإجمالي في خفض البطالة كون معظم مداخيله من عائدات البترول.

الكلمات المفتاحية : البطالة ,سوق العمل ,أسعار البترول

Résume

L'objet de cette recherche est d'étudier l'impact des variables économiques sur le taux de chômage. Nous avons commencé parles fondements théoriques concernant le chômage et le marché du travail. Ensuite, on a donné une description de la situation du marché du travail ainsi que les causes du chômage en Algérie.

Pour vérifier cela empiriquement, on a utilisé ***lès modèles VAR****. Les résultas montrent que l'augmentation des prix du pétrole a un impact positif sur la réauction du chômage, et on a conclu aussi que le produit intérieur brut , provenant surtout des revenus du pétrole, joue un faible rôle dans la baisse des taux du chômage.*

Mots clé *: le chômage, le marché du travail, les prix du pétrole.*

Abstract

The objective of this research is to study the impact of economic variables on the rate of unemployment. We have proceed by some theoretical background of both unemployment and the labor market. We also described the situation of the labor market and presented the causes of unemployment in Algeria.

To validate the above statement empirically, we have used a **VAR model.** Results show that an increase of oil prices has a positive impact on reducing unemployment, and it was concluded that the gross domestic product, which is mainly from oil revenues, plays a small role in the decline of unemployment.

Keyword: unemployment, labor market, oil prices.